وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر-02-أبو القاسم سعد الله

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية

قسم اللغة العربية وآدابها

محاضرات وتطبيقات

في اللسانيات العربية

مطبوعة بيداغوجية معدَّة لطلبة ماستر 1-2

تخصص: اللسانيات العربية

إعداد

أمين قادري

السنة الدراسية

2022-2023

فهرس المحتويات:

أولا: المحاضرات:

الوحدة01: اللسانيات العربية بين المثبتين والمنكرين–دراسة في المواقف والحجج..... 004
الوحدة02: مدخل نظري–تحديد المصطلحات اللغوية التراثية..... 016
الوحدة03: نشأة اللسانيات العربية..... 028
الوحدة04: تطور اللسانيات العربية..... 037
الوحدة05: الفكر اللساني في التراث..... 042
الوحدة06: الدرس اللغوي العربي ومواده..... 046
الوحدة07: السلوك اللغوي ومفهوم الاستشهاد في اللسانيات العربية..... 051
الوحدة08: فكر الأستاذ الحاج صالح وتسويقه الإعلامي في العالم العربي–قراءة في المعوقات..... 057
الوحدة09: المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية..... 066

ثانيا: التطبيقات

الوحدة01: تحليل نصوص تاريخية في نشأة النحو العربي..... 072
الوحدة02: باب علم ما الكلم من العربية–دراسة وتحليل..... 079
الوحدة03: مادة (فصح) من معجم تهذيب اللغة–دراسة وتحليل..... 085
الوحدة04: من مشكلات التصفيف في كتاب سيبويه..... 091
الوحدة05: التحليل النصي في كتاب سيبويه–أنموذج تطبيقي..... 096
الوحدة06: الجرجاني مناظرا–قراءة حجاجية في ديباجة دلائل الإعجاز..... 101
فهرس المصادر والمراجع..... 106

المحاضرات

اللسانيات العربية01: **اللسانيات العربية بين المثبتين والمنكرين–دراسة في المواقف والحجج**

مقدمة:

لا يزال الحديث جادا وجديدا عن اللسانيات العربية بعد ما يقارب ثمانين سنة من دخول الدراسات اللسانية بمفهومها المقرر إلى العالم العربي، ولا يزال سؤال الوجود على الواجهة، وإن بقاء سؤال هذه المدة الطويلة لهو دليل على غموض شديد في التصور يمنع من استقرار الباحثين على جواب واضح في المسألة. حتى ليخيل للقارئ أن سؤال الوجود هذا سؤال أنطولوجي–فلسفي أكثر من كونه سؤالا علميا.

وإذا ما أردنا أن نقدم أسبابا لهذا التأخر في معالجة القضية قبل التعرض للمواقف العينية للدارسين المعاصرين لنا فلا بد أن نقر أنها ترتد إلى سببين أساسيين:

1–أحدهما: قلة الجدية والمهنية التي عولجت بها القضية إلى الآن، حيث إنها تعالج إما على حواشي البحث وكأنها مسألة فنية خارجة عن مجال الدراسة العلمية التقنية، وإما أن تعالج بمفردها ولكن مع الخضوع لمنطق العرض التاريخي[1]، وهو ما لا يفرز نتيجة حقيقة بأن تتقدم بنا نحو مزيد من المعرفة.

2–الثاني: المنحى الذوقي الذي عرضت به بعض البحوث، والذي يجعلنا نعجب من الطريقة غير العلمية التي تعالج بها قضية علمية بهذا الحجم، وحين نتحدث عن المنحى الذوقي فإننا نقصد الموجهات الإيديولوجية أو السياسية أو الثقافية غير المؤسسة التي تتدخل في خطاب بعض اللسانيين المتعرضين لمسألة اللسانيات العربية.

وحتى نتجنب هذا المنحى الذي نراه بعيدا عن مقتضيات المنهج العلمي في الطرح والتحليل والنقد، نقترح تحليلا متدرجا من المصطلح إلى المفهوم إلى المؤشرات

[1]–كما كان الحال مع كتاب فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث.

الإيجابية والسلبية، وسيكون الموضع الثالث من التدريج فرصة لعرض بعض الأفكار المتعلقة بآراء بعض اللسانيين عن "اللسانيات العربية".

1. عن المصطلح:

إن مصطلح اللسانيات العربية مصطلح مركّب، وعليه فإن تحليله يفرض علينا النظر في ما هو (لسانيات)، وما هو (عربية). وأظن أن ما هو (لسانيات) قد حظي بقدر كبير جدا من البحث في أنحاء العالم، ومع ذلك فإن مفهومه كان متناقضا أحيانا، ومتدرجا أحيانا أخرى، بمعنى أن المدارس المتعاصرة قد اختلفت في ماهيته، كما حدث بين البنوية الاستغراقية والتوليدية التحويلية، أو أنها طوّرت مفهومه بالنظر إلى المستجدات العلمية في الحقول المجاورة، كالتغيرات في المنظورات الفلسفية والعلوم المعرفية. ومع كل هذا فإن بين هذه الاتجاهات تقاطعا في كون اللسانيات هي الدراسة العلمية للسان، مما ينفي عنها الجمالية الذوقية، والمعيارية التحكمية[2]. ثم يخضع مفهوم العلمية بعد ذلك لتطورات المناهج العلمية في الاستقراء والتحليل والإحصاء والتفسير. ومن هذه الحيثية فإن البحث يقع في مضمون الأنشطة اللسانية العربية المعاصرة، هل هي –بهذه الصفة– علمية أم لا؟ وهنا نصطدم بمشكلة حقيقية: عن أي أنشطة نتحدث بالضبط: أعن الأنشطة الدوكسوغرافية العربية التي تعتمد شرح الأعمال اللغوية العربية القديمة والتعليق عليها؟ أم عن محاولات صياغة نظريات لغوية معاصرة مستقلة عن التصورات التراثية؟ فإن هذا الكل المتداخل في الوعي العربي العام يخضع لأحكام مختلفة مهما كان الشق الذي نحكم عليه بالعلمية أو عدم العلمية، وبالتالي بـ"اللسانية" أو "عدم اللسانية".

وأما وصف "العربية" فهو أصعب الشقين تحديدا وأغمضهما دلالة إذا ما تعرضنا لمفهومه في سياق البحث العلمي، وقد بين فيصل جلول في تقديمه لـ"حوار المشرق والمغرب" المشهور بين المفكرين حسن حنفي ومحمد عابد الجابري مقدار المشكلة

---

[2]–تقابل المعيارية التحكمية المعيار العلمي الذي تفرزه المدونة اللغوية، انظر: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، عبد الرحمن الحاج صالح، ص ص:19–22، بحوث ودراسات في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، ص16–17.

المفهومية للعروبة والنسبة إليها: هل هي نسبة إلى العرق أم إلى اللغة أم إلى الحضارة، وتزداد هذه المشكلة صعوبة إذا ما تعرضنا للمصطلح المركب: العربية الإسلامية[3]. على أن مشكلتنا في سياق تحليل مصطلح اللسانيات العربية تتعلق أساسا بالدلالتين: اللغوية والحضارية. فهل مصطلح اللسانيات العربية يحيل إلى:

*اللسانيات الدارسة للغة العربية.

*اللسانيات المكتوبة باللغة العربية.

*اللسانيات الصادرة عن المنظومة الحضارية العربية.

إن المفاهيم الكامنة وراء قبول اللسانيات العربية أو رفضها عند المعاصرين هي خليط من التصورات الثلاثة المذكورة، وهو ما يجعلنا نفهم ونستنتج أن بعض الحوارات العلمية أقرب إلى المهاترات بسبب عدم تحديد دلالة موضوع المناظرة. كما أن الاختلاف بين هذه التصورات الثلاثة سيؤدي بالضرورة إلى اختلاف عميق في مضمون مسمى "اللسانيات العربية" واتساعها أو ضيقها.

وبالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أن أي نقاش علمي حول اللسانيات العربية ينبغي أن يمر ابتداء من تحديد دقيق للمراد منها، وأن أي تجاوز لهذا المراد اتكالا على دلالة يعتقد أنها عامة أو شاملة أو متداولة أو عرفية بين الباحثين هو رد للبحث إلى نقطة الصفر.

2. عن المفهوم:

لا يمكن نقد أي مفهوم يعطى للسانيات العربية إلا بوضعها في موضع خاص ضمن ما يسميه أحمد المتوكل: "إمكانات تصنيف النظريات اللسانية"[4]، ويخلص المتوكل

[3]–حوار المشرق والمغرب، حسن حنفي ومحمد عابد الجابري، تقديم: فيصل جلول، ص ص: 11–15.

[4]–اللسانيات الوظيفية–مدخل نظري، أحمد المتوكل، ص12.

بعد مناقشة بعض المتقابلات النظرية التي حكمت التيارات اللسانية المعاصرة إلى التقسيم التالي[5]:

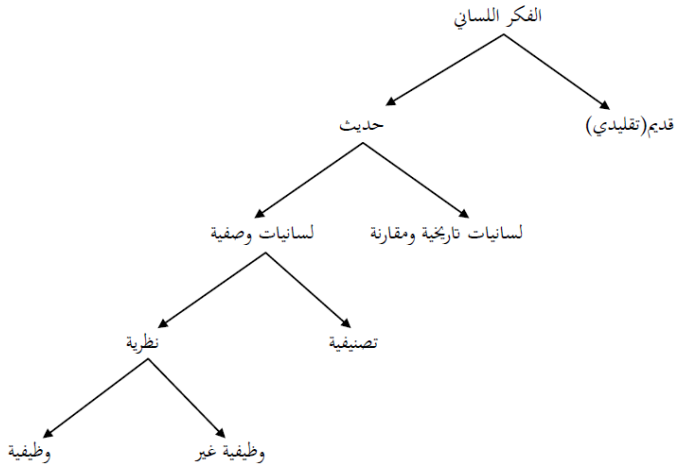

إن مشكلتنا مع هذا التصنيف أنه لا يتضمن قسمة أخرى ممكنة للنظريات اللسانية، وهي قسمة اللسانيات العامة واللسانيات الخاصة، ولا ننفي إمكانية أن يكون ذلك لعدم تصور المتوكل لهذه القسمة. كما يمكن أن يقدم تفسير آخر هو أن هذه القسمة منطلقة من مبدأ العلاقة بين الموضوع والمنهج، ولذلك لم تقترح مكانا للعلاقات بين الموضوعات المختلفة الممكنة للدرس اللساني.

لقد نشأ عندنا من خلال تحليل المصطلح المركب: "اللسانيات العربية" ثلاثة احتمالات ممكنة لمضمون هذا التخصص، ينبغي مناقشتها كل واحدة على حدة:

2. 1. اللسانيات الدارسة للغة العربية:

تنطلق مشكلة اللسانيات العربية بهذا المفهوم من علاقتها بمسمى اللسانيات العامة، أي: الدراسة العلمية للسان، واللسان في هذا السياق مفهوم تجريدي لنظام التواصل اللغوي عند البشر، إلا أن هذا المفهوم التجريدي غير موجود في الواقع، فلا يوجد في الواقع المحسوس شيء اسمه: اللغة، وإنما هناك: اللغات: العربية والإنجليزية والألمانية والإسبانية ..إلخ وهو ما يجعلنا نعي أن المرور من اللغات نحو اللغة ضرورة حتمية، إلا أنها في ضوء اللسانيات العامة الباحثة في القوانين الكلية ما هي

[5]–المرجع نفسه، ص14.

إلا مرحلة من مراحل العملية العلمية، وهو ما بينه Frei سنة 1907 حين أعلن أن "لسانيات الوقائع ما هي إلا مرحلة نحو لسانيات القوانين"[6]. إلا أن الدراسات اللسانية سرعانما رجعت إلى الوقائع اللسانية ممثلة في اللغات واللهجات وغيرها من التنوعات اللغوية على أنها موضوعات للمعرفة، ومن هنا تغيرت المعادلة بين اللسانيات العامة واللسانيات الخاصة مرة أخرى.

من هذه الحيثية فإن اللسانيات العربية تجد مكانها في إطار اللسانيات الخاصة، وفي مقابل إطار اللسانيات العامة، وتتحول مثل سائر اللسانيات الخاصة باللغات الأخرى إلى رافد للسانيات العامة.

2. 2. اللسانيات المكتوبة باللغة العربية:

إذا تصورنا اللسانيات العربية بهذا المفهوم فإنها تمثل كل نشاط لساني وكل منجز نصي كتب باللغة العربية، وبالتالي فهو مكسب وإضافة للغة العربية مهما كان موضوعه أو مضمونه ضمن الدراسات اللسانية: سواء كان عن اللغة العربية أو غيرها من اللغات، أو كان في اللسانيات العامة أو التطبيقية.

وهذا المنظور للسانيات العربية هو مكسب بيداغوجي أكثر من كونه مكسبا علميا، ما دام ييسر للقارئ العربي الاطلاع على مضامين الدرس اللساني ومستجداته. إلا أنه بهذا المفهوم لا يمكن الحديث عن اللسانيات العربية باعتبارها تخصصا ولا عن أي لسانيات أخرى مكتوبة بأية لغة في العالم، اللهم إلا إذا نظرنا إلى المسألة من زاوية فلسفة اللغة، وحينئذ يتحول بحثنا إلى دراسة تصور وتأثير لغة ما (س) في المفاهيم العلمية لتخصص معين، وبالتالي فسنكون في عمق نظرية رؤية العالم لسيابير وورف[7]، أو في عمق نظرية تحليل اللغة لفيتجنشتاين.

2. 3. اللسانيات الصادرة عن المنظومة الحضارية العربية:

---

[6]–اللسانيات، جان بيرو، ص136.

[7]–من أهم الأعمال المقدمة بالعربية في هذا الموضوع وبهذا الطرح كتاب الأستاذ الكبير طه عبد الرحمن: "الفلسفة والترجمة" ضمن سلسلته: "فقه الفلسفة"، حيث تعرض للطريقة التي تبادل اللغة فيها الفلسفة (كحالة عينية) التأثير في صياغة المفاهيم. وهو ما يمكن أن نشتغل عليه بين اللغة العربية والدرس اللساني.

هذا التصور هو أعمق التصورات الثلاثة وأعقدها، ولكنه من جهة أخرى أكثرها فائدة وعائدة على الدرس اللساني العالمي، لأنه يمثل صلب الإسهام العربي. ويتمثل هذا التصور في بناء نسق لساني يستند في مجالاته البحثية والتفسيرية والحجاجية إلى أهم المفاهيم العلمية والفلسفية التي أنتجتها وتنتجها الحضارة العربية بكل حقولها، ولا ريب أن هذا النسق اللساني سيكون أكثر فاعلية في تحليل اللغة التي كتبت بها الحصيلة العلمية لهذه الحضارة، وهي اللغة العربية، ولكن هذا لا يعني البتة أنها قاصرة عليها في كل تفاصيلها، استنادا إلى أن "التنوع هو الذي يقدم الإضافة".

ومن هنا، فإن المفاهيم التي تعاورت تحليلها وتأسيسها وصقلها العلوم العربية والإسلامية عبر تاريخ هذه الحضارة وحمّلتها في أثناء ذلك تصوراتها الخاصة بها قادرة وجديرة بأن تقدم للحضارة الإنسانية خلاصة تميزها وفرديّتها. إن هذا التصور هو الذي حملته دراسات جادة مثل العمل الكبير للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح: "علم اللسان العربي وعلم اللسان العام"، وكذلك الدراسة المتميزة للأستاذ عبد السلام المسدي: "التفكير اللساني في الحضارة العربية". إن هذا النوع من الأعمال له خصوصية القدرة الكبيرة في المجال التفسيري، حيث تحاول أن تربط المفاهيم النظرية والتقنية للدرس اللساني بما أحاط به من كل مظاهر الحضارة العملية منها والفنية وغيرها.

3-عن المؤشرات:

من خلال طرحنا لتحليل المصطلح والمفهوم تبين لنا ابتداء المؤشرات الأساسية التي يعتمد عليها المثبتون والمنكرون للسانيات العربية، إلا أن هناك مؤشرات أخرى مهمة لها دور في اتخاذ هذه المواقف، منها مؤشرات ترجع إلى أفكار علمية أو تاريخية معينة نذكر منها ما يلي:

*يستند النشاط اللساني العربي المعاصر في شطره الأعظم إلى ميراثه عبر القرون، مستلهما منه ومحاورا له، مكررا له أحيانا، وممددا له أحيانا، ومجددا له أحيانا أخرى، إلا أن هذا الاستبطان شبه الدائم للميراث العلمي جعل الدرس العربي

المعاصر يتحمل عبء نقده كذلك، خاصة من قِبل الوضعيين (positivistes) الذين تبنوا طرح أوغست كونت بالتطوّرية الحتمية للفكر الإنساني، وبالتالي فإن متبني هذا الطرح جزموا بأن ما قبل لسانيات القرن التاسع عشر (أي اللسانيات التاريخية والمقارنة) لا توصف بالعلمية (scientificité)، وعليه فإن أي طرح لساني عربي لا يزال يستلهم الطرح العربي القديم أو يستبطنه بأي وجه من الوجوه لا يرقى ليكون (لسانيات)، فالمشكلة في هذا المنظور كامنة في (لسانية) الطرح، لا في (عربيته).

*هناك مشكلة أخرى في التصورات العربية المعاصرة، تتعلق بقياس كل التصورات العملية أو التقنيات اللسانية التحليلية العربية بمقياس المقابلة، أي ضرورة وجود مقابل لها في اللسانيات الغربية، ولا يهم بعد ذلك إلى أي تيار أو مدرسة ينتمي هذا المفهوم، ولا يهم إن كان ينسجم مع البناء النظري العام للعلوم اللسانية العربية، وبالمقابل لا يفيد شيئا مقدار فعالية المفهوم العربي وأصالته وتميزه إذا لم يوجد له مقابل في المفاهيم الغربية. وقد ذكر الأستاذ الحاج صالح في أكثر من موضع من أعماله الشكوى والتألم من هذه المواقف التي لا تقدم جديدا للدرس اللساني العربي، وبالمقابل فإنها تعطله عن كل إضافة لعالم اللسانيات[8]. إن هذا التصور كما أنه يبرز هزيمة حضارية كبيرة، فإنه يبرز خللا كبيرا في فهم ما يسميه عبد القادر الفاسي الفهري: "المكون الدلالي" في الأنساق العلمية، حيث إن بعض المفاهيم تكون ذات دلالة قوية، بل جوهرية في بعض التخصصات أو الميادين، وتكون بالمقابل عديمة الدلالة فيما يقابلها، يقول: "فما هو دال في مجال الفيزياء مثلا ليس دالا بالضرورة في مجال اللسانيات أو البيولوجيا. وما هو دال في مجال فرعي معين كاللسانيات العربية ليس دالا بالضرورة في مجال فرعي آخر كاللسانيات الإنجليزية أو اليابانية... الخ"[9].

[8]–انظر خصوصا مقاله: الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة، ضمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية(11/1).

[9]–عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني، عبد القادر الفاسي الفهري، ضمن: المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، ص45.

إن التصنيف النهائي الذي نخلص إليه فيما يتعلق بالموقف من وجود لسانيات عربية من خلال ما عرضناه وحللناه يتلخص في ثلاثة مواقف أساسية:

3. 1. موقف المثبتين: وهم جمهور الباحثين حاليا، الذين يرون في اللسانيات العربية ميدانا يحاور الحصيلة العلمية للحضارة العربية باستمرار مستلهما وناقدا، ويشتغل أساسا على اللغة العربية، وقد يبلغ أن يؤسس مفاهيم نظرية يعمل على تجريبها واختبارها في لغات أخرى.

3. 2. موقف المنكرين: ونخص هنا الذين يقولون إنه لا يوجد "حاليا" لسانيات عربية، ولا ينفون إمكانية وجودها، ويعللون هذا الموقف بموقفهم من مسألة علمية مضامين ما يسمى "اللسانيات العربية" القديمة منها، والمعاصرة ما دامت لا تزال تحاور القديمة وتستبطنها، فموقف المنكرين في الحقيقة راجع إلى مسألة الحداثة وموقفها من تراث ما قبل الحداثة.

3. 3.موقف المحيلين: الذين ينفون إمكانية وجود لسانيات عربية بناء على عدم وجود لسانيات إنجليزية أو فرنسية. وهذا الموقف يبدو لنا أضعف المواقف على مستوى التأسيس، ولا يعدو أن يكون سوء فهم لمسمى اللسانيات العربية، وسوء الحكم بالتالي ما هو إلا فرع عن سوء التصور. لقد وقع في أثناء محاورة علمية عن وجود لسانيات عربية جواب لاسم مشهور في الساحة العربية الحالية كالآتي: "لا توجد لسانيات عربية، هناك علوم اللغة، والمقصود بها النحو والصرف والعروض والبلاغة، أما اللسانيات فهي عامة أولا، وتعنى بجميع اللغات وتبحث في القوانين العامة، ثم تتفرع إلى لسانيات تطبيقية تطبق على اللغات منها العربية، ومن يقول بغير هذا فهو لم يفهم ما جاء به دي سوسير، ونجد هذا الخلط خصوصا عند طلبة قسم العربية لأنهم لا يعرفون اللغات الأخرى". إن هذه الإجابة تعتبر صورة من المشهد اللساني العربي الحالي، كما تعتبر شاهدا على إشكالات التكوين على أعلى المستويات الأكاديمية فضلا عن أدناها. وسألخص أهم النقط المثيرة للاهتمام فيما يلي:

1-يفهم المجيب من كلمة اللسانيات الدراسة العامة لقوانين اللسان البشري باعتباره مفهوما مجرّدا غير مخصص بإثنية أو نطاق جغرافي، وهو يقابل بذلك بينها وبين لسانيات تطبيقية يفهم منها تطبيق قواعد اللسانيات العامة على اللغات، وهذا سوء فهم شديد، إذ إن المنطلق في تأسيس اللسانيات العامة (بمفهوم المجيب) سيمر حتما-وقد مر-عبر اللسانيات الخاصة-إن صح التعبير، ولا أدري كيف ينفي المجيب الخصوصية اللغوية في الدراسات اللسانية، وهذه جامعات العالم حاشدة بأقسام اللسانيات الخاصة: اللسانيات الرومانية (linguistique romane) واللسانيات السامية (linguistique sémitique) وغيرها.

2-يتصور المجيب أن تطبيق قوانين اللسانيات العامة (بمفهومه) على اللغات ينتج اللسانيات التطبيقية وهذا الكلام منبئ عن عدم معرفة بمفهوم اللسانيات التطبيقية، والتي هي الفروع العلمية التي تستثمر المعارف اللسانية لأهداف وغايات غير لسانية: كما هو الشأن مع تعليمية اللغات والأرطوفونيا وغيرها.

3-لو مارسنا شيئا من المنطق الحجاجي على الجملة الأولى في الفقرة لتبين لنا مشكلة منطقية، فصاحب الكلام يقول: (لا توجد لسانيات عربية هناك علوم اللغة والمقصود بها النحو والصرف والعروض والبلاغة) وإذا كانت مشكلة صاحبنا مع وجود (مفهوم اللسانيات العربية) فلا داعي البتة للاستدراك الذي استدرك به وهو وجود علوم اللغة، في حين أنه يبدو أن غضبة المجيب التي يظهرها هذا الحكم القاطع في الأول هي غضبة اصطلاحية حيث يركز على أن الفنون التي عددها هي علوم اللغة وليست اللسانيات العربية، وحينئذ يمكن إحالته على ابن خلدون وتسميته لهذه الفنون في مقدمته المشهورة، وأما إن كان اعتراضه على المفهوم فحينئذ إذا لم تكن علوم اللغة هي اللسانيات العربية، فهما من أفقين مختلفين، فما وجه الاعتراض على وجود اللسانيات العربية بوجود علم اللغة؟

4-ومن الاستدلالات العجيبة جدا قول المجيب: إن من يقول بغير هذا لم يفهم ما جاء به سوسور..! وهكذا تحاكم التطورات اللسانية بعد مائة عام من صدور كتاب سوسور بكلام سوسور على الأكثر، وإن كان الأصوب: بتأويل لكلام سوسور، وكأن

المجيب لم يعلم أن موضوع اللسانيات قد تغير منذ سوسور تقريبا ثلاث مرات..! من سوسور إلى تشومسكي إلى علماء لسانيات النص إلى اللسانيات المعرفية.

4-تصوّر ابتدائي للسانيات العربية:

يمكننا بعد هذا العرض لتصورات مختلفة لمسمى اللسانيات العربية، أن نعرض فكرة ابتدائية جدا لهذا المسمى، مشيرين إلى أحد المشكلات التصورية له. إن اللسانيات العربية التي نطمح إليها هي لسانيات تبدأ أولا بحل المشكلات العلمية المتعلقة باللغة العربية، من أجل أن تؤسس لعلم يضيق المسافة بين نماذجه وبين موضوعه، أو بالمصطلح البنوي المشهور: بين بنيانية اللغة العربية، وبنوية النماذج الصورية في العلم. فالإسهام في المفاهيم الكلية للسانيات العامة، لا بد أن يمر عبر لسانيات اللغات الخاصة، من أجل أن يمدّنا بأعمق خبرة ممكنة عن بنية الألسن الخاصة، وهذه المماسة بين بنية الألسن من جهة والبنية الصورية للنماذج اللسانية الممثلة لها هي التي تبرر علميا انطلاقتنا المستمرة من النماذج النحوية العربية القديمة، التي انطلقت في توصيف اللغة من ملاحظتها مباشرة، دون المرور عبر أنحاء للغات أخرى، وهو ما أسفرت عنه التحقيقات التاريخية في تاريخ النحو العربي[10].

ومن جهة أخرى، فلا بد من التشديد على أن المطلوب في البحوث العلمي التي نتطلع إليها أن تكون لسانيات، أي أن تكون بحوثا في فهم الأنظمة اللسانية، سواء كان ذلك على مستوى الوضع أو على مستوى الاستعمال، فنحن لا نحجر البتة على الباحثين في نطاق اللسانيات العربية أن تكون بحوثهم في لسانيات النص ولا في التداوليات ولا في اللسانيات الثقافية بل ولا في التطبيقات اللسانية، ما دامت كل هذه البحوث تخدم الهدف اللساني، نشدد في التنبيه على هذا المفهوم لأننا نلمس أن كثيرا من الأعمال المقدمة تنتهي إلى خدمة غرض علمي غير لساني، كأن يكون أدبيا أو شرعيا أو تاريخيا أو فلسفيا أو غير ذلك، ولنأخذ مثالا:

---

[10]-نشير خصوصا إلى البحوث التي أنجزت عن أصالة النحو العربي، ومن أهمها دراسة الأستاذ الحاج صالح في الباب الأول من كتابه: "منطق العرب في علوم اللسان".

يمكن لباحث أن يطرح إشكالية بحثه كالتالي:

*ما هي دلالات الظاهرة اللغوية (س) في النص الفلاني وما هو دورها في تداوليته أو في جماليته؟

*كيف تسهم الظاهرة اللغوية (س) في بناء النص أو في بناء المعنى أو في تداولية الخطاب من خلال نص (ص)؟

إن بين الصياغتين السابقتين فرقين جوهريين ينحوان بالبحثين في نطاقين منفصلين تماما: أما الفرق الأول، فهو فرق منزلة المدونة، ففي حين تمثل المدونة سياق بحث وكشف وملاحظة في الصياغة الثانية، فإنها في الصياغة الأولى موضوع للبحث. وأما الفرق الثاني، فيتضح في سؤال الماهية في الصياغة الأولى، والذي يوجه إشكالية البحث إلى منحى تأويلي أو فيلولوجي، وبين سؤال الكيفية في الصياغة الثانية الذي يقترح بحثا بنويا واضح المعالم عن نظام الدلالة للظاهرة (س) المبحوثة. ولا تكون المدونة حينئذ إلا حقلا للبحث(champs d'investigation).

إن الانتماء الحضاري القوي لكثير من باحثينا وطلابنا يدفعهم إلى ممارسة دراسات قرآنية أحيانا وأدبية أحيانا أخرى تحت مسمى اللسانيات العربية، غير شاعرين بأن الخلل ليس في العمل على النص القرآني أو النص الفني العربي، وإنما في استهدافه عوض توسّله، وبالتالي فإن النتائج اللسانية التي سيخرجون بها لن تتعدى موضع التطبيق، ولن تفصح عن أي معلومات بنوية عن الظاهرة تسهم في فهم النظام اللساني.

***قبل الختام: مصطلح غامض:**

ظهر في السنوات الأخيرة مصطلح لا يحيل على مفهوم واضح، وهو مصطلح: "الكتابات اللسانية العربية"[11]، فهذا المركب الوصفي لا يوضح بالضبط هل (العربية) وصف للنشاط اللساني، أم للكتابة؟ وهو ما يجعلنا أمام حالة من الهروب عن اتخاذ

[11]–انظر مثلا: في اللسانيات العامة، مصطفى غلفان، ص05.

موقف علمي واضح تجاه مسألة الوجود. إذ إن (الكتابة) باعتبارها نشاطا فكريا أو باعتبارها منجزا نصيا، لا تعبر عن الميدان الذي تنتمي إليه أو المقاربة التي تندرج ضمنها. إن استعمال مصطلح الكتابة اللسانية العربية يبقى واردا في إطار دراسة المنجز النصي، ولكن لا يتم ذلك إلا بعد تحديد الميدان الذي يتم الاشتغال فيه.

***خلاصة:**

حاولنا من خلال هذا العرض أن نقدم عرضا للأسباب التي أوجبت مواقف معينة من وجود مسمى للسانيات العربية، وحاولنا ما وسعنا الأمر أن نتجنب منطق العرض التاريخي، مستبدلين به منطقا تحليليا–نقديا تعرضنا من خلاله للمواقف بحسب التصورات التي يحملها أصحابها عن اللسانيات عموما، واللسانيات العربية خصوصا، والخلفيات التي ينطلقون منها في الحكم. وخلصنا إلى استصواب الاتجاهات المثبتة لوجود لسانيات العربية ذات مفهوم مركب (دارسة للغة العربية ومنطلقة من الحضارة العربية)، واستضعفنا المواقف المنكرة لها بسبب تصور فلسفي وضعي لتطور العلوم، أو بسبب سوء تصور بإطلاق للمراد من هذا التخصص.

اللسانيات العربية02: **مدخل نظري–تحديد المصطلحات اللغوية التراثية: نحو، علم العربية، علوم العربية، الإعراب، فقه اللغة.**

المصطلحات في العلوم هي اختصارات إشارية للمفاهيم، يحاول العلماء أن يصوغوها صياغة تدل دلالة قريبة على المفهوم العلمي المعقد والدقيق، ومع تشعب المعرفة العلمية وكثرة الآراء والمذاهب وتنوع الفهوم والتأويلات يحدث أن يستعمل العلماء المصطلح نفسه، وإن كانوا يريدون به معاني مختلفة تقترب حينا وتتباعد أحيانا، وكان لا بد حينئذ من محاولة فرز هذه الدلالات المختلفة لتتضح الرؤية الأولية في مقاربة العلوم. ونحن في محاضرتنا الافتتاحية نحاول الوقوف على أهم المصطلحات المستعملة في حقل اللسانيات العربية القديمة، مميزين بين توظيفاتها المختلفة في فنون الدرس اللساني.

1–النحو/علم النحو.

***النحو ملكة المتكلم التركيبية.**

إن النحو قبل أن يكون موضوعا للدراسة العلمية هو ملَكَةٌ عند المتكلم، أي قدرة على الإنجاز اللغوي، فكلّ متكلم قادر على التواصل بلغة معيّنة؛ هو متملّك لقرة معيّنة على إنتاج العناصر اللغوية في المستويات اللغوية(من الصوت إلى الدلالة)، ويختصر النحو –في معناه الضيق– بقدرة المتكلم على إنتاج العناصر اللغوية التركيبية، وهي التي نسميها عادة: الجمل. ويحصل اكتساب هذه القدرة تماما كما يحصل اكتساب قدرة إنتاج العناصر اللغوية الأخرى(الأصوات، المفردات، الصيغ الصرفية) عن طريق السماع، والمحاكاة المستمرة.

وننبه إلى مصطلح النحو لم يظهر في الأعمال العلمية الأولى عند النحاة العرب، وإنما كان المسمى هو "العربية"، إلا أن العلماء جعلوا من هذا المصطلح تدريجيا محورا في الدراسات اللغوية، حيث نجد أبا بكر ابن السراج يقول: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه

اللغة"[12]. وفي سياق قريب يقول أبو الفتح ابن جني: "باب القول على النحو: هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[13].

ويعبّر هذان النصان عن العلاقة بين النحو الذي هو قدرة المتكلم على إنجاز الجمل، وبين علم النحو الذي هو عناية العلماء بهذه القدرة، ودراستهم لها، وصفا وتحليل وتفسيرا، ويقتضي هذا أن نميّز بين المصطلحين، حتى نميّز بين النحو: الظاهرة، وبين علم النحو: العلم الذي يدرس الظاهرة، إلا أن الأمور قد لا تبدو بهذا الانضباط في بعض النصوص العلمية كما سنراه في عنصر لاحق. ولكن قبل أن نصل إلى هذا، نفرد عنصرا للوقوف مع تعريفات علم النحو، محاولين تحليل عناصرها.

***علم النحو نظر الدارس في تفسير ملكة المتكلم التركيبية.**

إن تعريفات علم النحو التي سبق ذكرها في العنصر السابق كانت لا تزال تراوح بين وظيفتين لهذا العلم:

أ-الوظيفة التعليمية(التربوية): والتي تعنى بتعليم النحو باعتباره سلوكا لغويا يسمح للمتكلم بالتواصل والتفاعل مع المجتمع، ثم بتعليمه باعتباره معرفة تدخل في شبكة العلوم الإسلامية، وتسمح بدراسة علوم أخرى كالتفسير والحديث والفقه وغيرها.

ب-الوظيفة العلمية: والتي تعنى بدراسة النحو باعتباره معرفة إنسانية عن ظاهرة من ظواهر المجتمع البشري، تسمح بفهمها وتفسير قوانينها، وإن كانت هذه الدراسة في ظل الحضارة العربية الإسلامية كانت دوما مندرجة ضمن مفهوم(التفكر في

[12]-الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج(35/1).

[13]-الخصائص، أبو الفتح ابن جني، (34/1).

مخلوقات الله)، والاستدلال بها على عظمة الخالق وحكمته، ومن هنا نشأ مفهوم (حكمة الواضع) كما سنراه في محاضرة تالية.

وبتطوّر نظرية المعرفة في الحضارة العربية الإسلامية، صارت تعريفات العلوم أكثر انضباطا، وصارت المصطلحات المستعملة فيها أكثر دقة، وهو ما يمكن تلمّسه من خلال التعريفين التاليين:

يقول صاحب (المستوفي)[14]:" النحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى, فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى "[15]. ويقول ابن عصفور: "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها "[16].

ويمكن أن نستنتج من هذين التعريفين مجموعة العناصر المشكلة لعلم النحو:

-علم النحو "صناعة"، وبالتالي فهو يستند إلى قوانين قارّة، وليس مجرّد تجميع للمعلومات.

-علم النحو يستند إلى منهجين مهمين: **المنهج الاستقرائي** من أجل تجميع المعلومات اللغوية التي يحتاج إليها لبناء قوانين الصناعة، **والمنهج التجريدي** لبناء المُثل وتجريد الأشكال النحوية المولِّدة للجمل الصحيحة في اللغة العربية.

-علم النحو في ظل الحضارة العربية الإسلامية ينتمي إلى اللسانيات الخاصة(اللسانيات العربية في حالتنا)، حيث لا ينظر إلا في اللغة العربية.

-علم النحو يعنى بجزء محدد من أحكام اللغة العربية، وهو أحكام ائتلاف كلامها، أي أحكام المستوى التركيبي منها.

---

[14]-هو أبو سعيد علي بن مسعود بن الفرّخان(ت548).

[15]-انظر الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، (ص21).

[16]-المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، (ص67).

***المشكلة الاصطلاحية:**

يحدث في التراث العربي أن يعبر عن العلم بالشيء باستعمال اسمه مجردا عن المضاف "علم"، وهكذا يعبر عن علم الفقه بالفقه، وعن علم الحديث بالحديث، وعن علم الحساب بالحساب، وعن علم النحو بالنحو، وإنما يفعل العلماء الأوائل ذلك على جهة الاختصار والتجوز، مع ضبطهم للفرق بين الاستعمالين، إلا أن هذه المشكلة أحدثت نوعا من اللبس والاضطراب عند القراء المعاصرين، أدى إلى الخلط في كثير من الأحيان بين مقتضيات الظاهرة ومقتضيات العلم الذي يدرس الظاهرة، ومن هنا رجعت المفاهيم والسياقات مرة أخرى لتكون الضمان الوحيد الذي يميز بين مقاصد المصطلحات.

***تضمن مسمى علم النحو لعلم الصرف:**

يطلق مصطلح علم النحو إطلاقا عاما، وإطلاقا خاصا، فأما الإطلاق العام فيراد به العلم الذي يدرس البنى اللغوية العربية: الإفرادية منها والتركيبية، وبهذا الاعتبار يكون علم النحو متضمنا لعلم الصرف الذي هو القسم المختص بدراسة الهيئات الشكلية للمفردات، وبهذا الإطلاق ضمن كثير من علماء النحو مصنفاتهم النحوية مباحث صرفية اقتداء بكتاب سيبويه، ومقتضب المبرد وغيرهما من الكتب الأصول، وبقدر تشعب هذه المعارف اللغوية وزيادة التأليف فيها خرج علم الصرف عن المؤلفات النحوية وأفرد بتواليف خاصة به مشتملة على مباحثه المختلفة كالصيغ الصرفية والعوارض الصوتية ككالإعلال والإبدال والقلب والحذف وغير ذلك، وبذلك صار علم النحو المقتصر على دراسة الهيئات التركيبية بين الكلم قسيما لعلم الصرف لا مشتملا عليه.

2-علم العربية.

***علم العربية العام مرادفا للسانيات العربية.**

إن المصطلح الأول الذي تم استعماله وتداوله للتعبير عن الأنشطة العلمية المنصبة على اللغة العربية كان مصطلح "العربية"، هكذا مفردا عن وصف العلم، كما يمكن

أن نلاحظه في هذا النص عند أبي بكر الزبيدي، يقول: " قال ابن نوفل: سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني **عما وضعتَ مما سميتَه (عربية)**، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العربُ وهم حُجَّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[17]. وقد استمرّ هذا المصطلح في كتاب سيبويه، حيث افتتح كتابه بقوله: "هذا باب علم الكَلِمُ من العربية"[18].

وقد كان هذا المصطلح يستعمل للتعبير عن كل نشاط علمي موضوعه لغة العرب، سواء كان هذا النشاط نظرا في أحوال المفردات أم في أحوال التراكيب، أم في تصاريف البلاغة، ومن هنا عبّر عنه ابن جني في مواضع من كتابه الخصائص بـ: علم العرب، نحو قوله: "فجعل أهل **علم العرب** ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا"[19].

***علم العربية الخاص مرادفا لعلم النحو.**

لقد أدى النضج المستمر للعلوم اللغوية العربية إلى أن يستقل بعضها عن بعض تدريجيا: من حيث المبادئ، ثم من حيث التأليف والتخصص فيها، وأدى هذا إلى أن يختفي مصطلح علم العربية تدريجيا، ويفسح المجال لمصطلحات أكثر تخصصا: كعلم النحو وعلم التصريف وعلم البيان وعلم العروض وغيرها. ومع ذلك فقد بقي مصطلح علم العربية مستعملا في سياق ضيق مرادفا علم النحو العام، أي للتعبير عن دراسة أحكام الأبنية الإفرادية والتركيبية، كما يمكن أن نفهمه من قول ابن عصفور الإشبيلي في كتابه: "الممتع في التصريف": " ذكر شرف علم التصريف، وبيان مرتبته في علم العربية: التصريف أشرف شطري العربية وأغمضهما.."[20]. وقد شاع هذا المصطلح في عناوين الكتب عند المتأخرين –وخصوصا المغاربة

---

[17]–طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، (ص39).

[18]–الكتاب، أبو بشر سيبويه(12/1).

[19]–الخصائص، ابن جني، (98/1).

[20]–الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، (31/1).

والأندلسيين منهم، كالمقدمة الآجرومية في علم العربية لابن آجروم الصنهاجي، واللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي.

3-علوم العربية.

أشرنا سابقا إلى أن النضج المستمر للعلوم اللغوية العربية أدى إلى انفصالها واستقلال بعضها عن بعض، وقد كان هذا الاستقلال تابعا لتدقيق علماء العربية في تمييز الموضوعات اللغوية ذات الخصائص المختلفة والمميزة، كالأصوات، والمفردات، والجمل، وكالتمييز بين خواص اللفظ وخواص المعنى، وكالتمييز داخل الحقل الواحد بين الأنواع المختلفة، كالتمييز بين المفردة العربية، والمعربة والدخيلة والمولّدة، إلى غير ذلك من التدقيقات التي تدل على شدة عناية علماء العرب بالغوص في عمق أسرار النظام اللغوي. وبقدر ما كان هذا التدقيق والتمييز يتزايد؛ كانت العلماء تتمايز تبعا له، وعن ذلك نتجت تقاسيم العلوم اللغوية على نحو ما نجده مؤصّلا عند بعض العلماء المتقدّمين.

***تقسيم علوم العربية عند الزمخشري.**

يقول الزمخشري: "اعلم أنَّ أصناف العلوم الأدبية ترتقي إلى اثني عشر صنفاً: الأول: علم اللغة، والثاني: علم الأبنية، والثالث: علم الاشتقاق، والرابع: **علم الإعراب**[21]، والخامس: علم المعاني، والسادس: علم البيان، والسابع: علم العروض، والثامن: علم القوافي، والتاسع: إنشاء النثر، والعاشر: قرض الشعر، والحادي عشر: علم الكتابة، والثاني عشر: المحاضرات"[22].

***تقسيم علوم العربية عند ابن الأنباري.**

[21]-أثبت المحقق من حاشية الأصل المخطوط : علم الإعراب هو المعرفة بأحوال الكلم وكيفية تركيبها.

[22]-القسطاس في علم العروض، الزمخشري، تحق فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، ط02، 1989، ص15-16.

قال ابن الأنباري: "علوم الأدب ثمانية: النحو، واللغة، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب وأنسابهم؛ وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما؛ وهما علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو"[23].

ولا يكاد هذان التقسيمان يختلفان في كبير شيء، اللهم إلا في اختلافهما في اعتبار بعض العلوم متداخلة أو متمايزة، كما هو الحال مع علم التصريف الذي عدّ علما واحدا عند ابن الأنباري، في حين ميّزه الزمخشري إلى علم أبنية وعلم اشتقاق.

4-الإعراب/علم الإعراب.

يعتبر مصطلح الإعراب مصطلحا محوريا في الدراسات اللغوية العربية، ومن أسباب ذلك أنه مشترك في مادته مع اسم اللغة نفسها (العربية)، وهو ما يعبّر عن شدّة مماسّته لخواص العربيّة كما سنراه في هذا العنصر، كما أن مصطلح الإعراب من أقدم مصطلحات المنظومة اللسانية العربية ظهورا، حيث يرجع استعماله الأول إلى الجيل الأول من المسلمين، وعرف في الوقت نفسه تطوّرا سريعا في دلالته وتوظيفه.

***الإعراب البياني.**

إن الاستعمال الأول لمصطلح الإعراب جاء على لسان الصحابة رضي الله عنهم، وخصوصا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، كما ارتبط بالأداء اللغوي الصحيح والفصيح والمبين لألفاظ القرآن الكريم، وهو ما نفهمه من الأثر الذي رواه أبو بكر ابن أبي شيبة في كتابه: "المصنَّف": " كتب عمر إلى أبي موسى: أما بعد: فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية، وأعربوا القرآن فإنه عربي[24]. ونفهم من هذا الأثر وأشباهه أن المقصود بالإعراب في هذه المرحلة الزمنية هو ما يقابل اللحن بوجه عام، وأنه الأداء اللفظي السليم على كل المستويات اللسانية. وأن الذي حمل الرعيل الأول من المسلمين على صياغته هو اصطدامهم الأول بظاهرة اللحن عند رعايا الدولة الإسلامية الجدد من غير العرب، والتي كانت تمسُّ كلَّ المستويات ممن

[23]-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري،

[24]-المصنّف، ابن أبي شيبة، برقم(30412). وأخرجه البيهقي في شُعَب الإيمان(549/3) برقم(2098).

الصوت إلى الدلالة، مما كان يستدعي مفهوما عاما يعبّر عن مفهوم السلامة اللغوية في مقابل اللحن وعن البيان والوضوح في مقابل العجمة والاستبهام.

***الإعراب التقني.**

يظهر مصطلح الإعراب مرة ثانية بعد عقود من الظهور الأول، وذلك في النصف الثاني من القرن الهجري الأول، ويبقى دالا على مفهوم السلامة اللغوية والوضوح البياني، إلا أنه سيكتسب أول مرة صفة التقنيّة وذلك بارتباطه بطريقة منهجية خاصة لضبط السلامة اللغوية للنص القرآنية، وباعتماده على نظام توثيق ذي رموز محددة، وذلك مع أبي الأسود الدؤلي، وعملية نقط القرآن، وهو ما عرف ابتداء من ذلك التاريخ بـ: إعراب القرآن، وسنتعرض –لاحقا– لهذه العملية وظروفها بشيء التفصيل.

***الإعراب التفسيري.**

إن نشأة علم النحو على يدي أبي الأسود الدؤلي جعلت وصف الكلام العربي ينبني على أحد أهم مميزاته وخواصه اللفظية، وهي خاصية **الإعراب**، الذي هو التغيّرات الصوتية المصاحبة لأواخر بعض الكلمات لوسم وظائفها النحوية في الكلام، أو ما سماه النحويون: "المواضع"، وقد وقف النحويون على أربع فئات من التغيّرات، وهي الرّفع والنصب والجرّ والجزم، والتي ترتبط بموضع الكلمة في البنية الصورية للكلام، وهو ما عبّر عنه سيبويه في كتابه تحت عنوان: "**هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية**"، والذي يقول فيه: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرَّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجارى الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب: فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف. **وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ**

ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"[25].

وصار هذا المفهوم هو محور صناعة النحو عند العلماء بعد سيبويه، حيث اعتنوا بدراسة موجبات الإعراب، وهي المعروفة بالعوامل، وربطوا بين كل نوع من الإعراب وبين العوامل التي تحدثه، حتى صار علم النحو عند المتأخرين بجملته محصورا في هذه المعرفة، كما هو الحال عند محمد بن علي الصبان الذي يعرّفه بأنه: "بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء"[26].

***الإعراب التحليلي.**

بتطوّر علم النحو، وتعمّق النحاة في دراسة الوظائف النحوية للمفردات في الكلام العربي؛ صار من الممكن وصف البنية النحوية للكلام وصفا دقيقا باعتماد منظومة المصطلحات التي نضجت تدريجيا مع نضج تحديد المفاهيم، وصار بالتالي من الممكن تحديد صحة البنية النحوية للكلام بالاعتماد على صحة مخرجات هذا الوصف، وصارت هذه العملية تعرف بعملية الإعراب، وصار النحويون يختبرون صحة الكلام من جهة، وصحة النظرية النحوية من جهة أخرى بالإعراب المستمر للنصوص العربية، وقد أدى هذا إلى تقييد تراث إعرابي ضخم تمثل في إعراب القرآن الكريم، والحديث النبوي، والشعر العربي الفصيح، وهو ما سميناه في هذا العنصر: الإعراب التحليلي.

***علم الإعراب مرادفا لعلم النحو أو متضمنا فيه.**

أشرنا في عنصر الإعراب التفسيري –أعلاه– إلى أن ظاهرة الإعراب صارت تمثل جوهر ما يشتغل عليه النحويون، وفي ضوء تحول مركزية النظر النحوي من "أحكام التأليف" إلى "أحكام الإعراب"، استساغ كثير من النحويين التعبير عن علم النحو

---

[25]–الكتاب، أبو بشر سيبويه، (13/1).

[26]–حاشية الصبان على الأشموني، محمد بن علي الصبان، (24/1).

بعلم الإعراب. سواء أريد بعلم النحو معناه العام أم الخاص، وإن كان الغالب إطلاقه على علم النحو الخاص بأوضاع التركيب، وهو ما يمكن أن نلمسه بوضوح من كلام الحسن بن قاسم المُرادي: "اعلم أن علم النحو مشتمل على نوعين؛ أحدهما: **علم الإعراب**، والآخر: علم التصريف، وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي **علم الإعراب**؛ ولذلك يقال في حد علم النحو: علم يُعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا. فإن قلت: الأحكام التركيبية نوعان: إعرابي وغير إعرابي، فكيف أطلق على جميعها علم الإعراب؟ قلت: أطلق على النوعين **علم الإعراب** تغليبا"[27].

***علم الإعراب مستقلا عن علم النحو ذا علاقة به.**

بالإضافة إلى إطلاق علم الإعراب على علم النحو مرادفة أو تضمينا، فقد شهد التراث اللغوي العربي إطلاقا آخر لهذا المصطلح، حيث خصّ بالنشاط التحليلي للكلام العربي، أي بدراسة قواعد تحليل الكلام وفقا لقوانين علم النحو، ويختلف علم الإعراب بهذا المفهوم عن علم النحو وإن كان يشاركه في موضوعه، وهو دراسة الكلام، من جهة أن علم النحو يدرس كيفية تركّب الكلام بصورة صحيحة، في حين يدرس علم الإعراب معنى الكلام وتفسيره بالاستناد إلى تحليل بنيته التركيبية، فعلم النحو يفسّر كيف يتم تركيب الكلام بطريقة صحيحة في اللغة العربية، وأما علم الإعراب فيتعامل مع الكلام الذي أنجز فعلا: ما معناه، وماذا قصد به المتكلم، وكيف يستدلّ على هذا المعنى من خلال بنيته التركيبية؟

5-فقه اللغة[28].

---

[27]-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي، تحق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط01، 2001، (1508/3). وانظر كذلك: همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، السيوطي، (228/6).

[28]-ينظر كذلك : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، (22/1).

من المصطلحات المستعملة أيضا في إطار الدراسات اللغوية مصطلح: "فقه اللغة"، وهو مصطلح مركب من جزأين: "فقه" و"لغة"، وستختلف دلالة المصطلح المركب باختلاف دلالة مصطلح "لغة" فيه، وذلك وفق التفصيل التالي:

***فقه اللغة بمفهوم البحث الدلالي:**

يستعمل مصطلح "اللغة" كثيرا للدلالة على "معجم اللغة العربية" أي على ثروتها الإفرادية، ومن هنا كان مؤرخو النحو القدامى يفرّقون بين اللغويين والنحويين–كما سيأتي لاحقا– ويخصون اسم اللغويين بطائفة الباحثين المتخصصين في جمع مفردات اللغة العربية وتحرير دلالاتها، وعليه فإن فقه اللغة بهذا المعنى يراد به الفهم الدقيق والعميق لدلالات المفردات العربية وأسرار استعمالها، وفهم العلاقات الدلالية بينها من ترادف واشتراك وتضاد وعموم وخصوص، وغير ذلك، وهذا المفهوم هو الذي نصّ عليه ابن خلدون في مقدّمته بقوله: "ثمّ لمّا كانت العرب تضع الشّيء لمعنى على العموم، ثمّ تستعمل في الأمور الخاصّة ألفاظا أخرى خاصّة بها، فرَّق ذلك عندنا بين الوضع والاستعمال، **واحتاج إلى فقه في اللّغة عزيز المأخذ،** كما وضع الأبيض بالوضع العامّ لكلّ ما فيه بياض، ثمّ اختصّ ما فيه بياض من الخيل بالأشهب، ومن الإنسان بالأزهر، ومن الغنم بالأملح، حتّى صار استعمال الأبيض في هذه كلّها لحنا وخروجا عن لسان العرب. واختصّ بالتّأليف في هذا المنحى الثّعالبيّ، وأفرده في كتاب له سمّاه فقه اللّغة، وهو من آكَد ما يأخذ به اللّغويّ نفسه أن يحرّف استعمال العرب عن مواضعه. فليس معرفة الوضع الأوّل بكاف في التّركيب حتّى يشهد له استعمال العرب لذلك"[29].

***فقه اللغة بمفهوم اللسانيات العامة.**

يستعمل مصطلح "اللغة" أيضا للتعبير عن النظام اللغوي بجملته، وبالتالي يصير مرادفا لمصطلح "لسان"، وهي الدلالة التي عبّر عنها أبو الفتح ابن جني في تعريف

[29]–المقدمة، ولي الدين ابن خلدون، (300/5).

اللغة بقوله: " أما حدها: فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[30]. وبهذا يكون المراد بفقه اللغة: الفهم الدقيق والعميق لأسرار النظام اللغوي وحكمة وضعه وكل ما تعلّق به من المعارف على جهة الإجمال لا التفصيل. وبهذا يصير فقه اللغة قريبا في دلالته من مفهوم اللسانيات العامة الباحثة في القوانين الكلية للسان البشري من خلال الألسنة المختلفة.

وقد عبّر أحمد بن فارس الرازي اللغوي عن هاتين الدلالتين وعن هذين الحقلين من البحث اللغوي بمصطلح: "الفرع والأصل"، وذلك في نصّه المشهور في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها"، حيث يقول في مقدمته: "إن لعلم العرب أصلًا وفرعًا: **أما الفرع** فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا "رجل" و"فرس" و"طويل" و"قصير" وهذا هو الذي يبدأ به عند التعليم. **وأما الأصل** فالقول على موضوع اللغة وأوليتها ومنشئها، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها، وما لها من الافتنان تحقيقًا ومجازًا. والناس في ذلك رجلان: رجل شغل بالفرع فلا يعرف غيره، وآخر جمع الأمرين معًا، وهذه هي الرتبة العليا؛ لأن بها يعلم خطاب القرآن والسنة، وعليها يعول أهل النظر والفتيا"[31].

---

[30]–الخصائص، ابن جني، (34/1).

[31]–الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس الرازي، (ص11).

اللسانيات العربية03: **نشأة اللسانيات العربية.**

يكتنف نشأةَ اللسانيات العربية بعضُ الغموض في تفاصيلها، وهو غموض مفهوم بالنظر إلى أن التفكير في التأريخ لسيرورة العلوم يأتي دوما متأخرا عن السيرورة نفسها، فهذه اللسانيات الحديثة (أي السوسورية) مثلا تعاني من قدر من الغموض في التأريخ لأولياتها، مع أنه لا يفصلنا عنها إلا نحو مائة عام، وذلك بسبب غموض نقطة التحوّل الدقيقة التي يمكن أن نقول عنها إنها منطلق الدرس اللساني الحديث.

وقد عبّر الدارسون عن هذا الغموض بعبارات مثل: "غموض الأوليات" عند الباحث جمعان بن عبد الكريم[32]، أو "الحلقة المفقودة" عند الباحث عبد العال سالم مكرم[33]. ومع ذلك؛ فقد كان من حسن حظ النحو العربي أن حفظ كثير من المعلومات المتعلقة بنشأته الأولى ضمن الروايات التاريخية الإسلامية، وذلك لتعلق دراسة اللغة العربية أساسا بالعلوم الإسلامية، وبدراسة نص القرآن الكريم خصوصا. وقد سمح هذا بأن يلقي تاريخ العلوم الإسلامية الضوء على كثير من تفاصيل نشأة الدرس اللساني العربي، باعتباره "فرعا من فروعها، وإنتاجا من إنتاجاتها"[34].

1-النشأة الأولى:

نشأت اللسانيات العربية-بمفهوم النظر العلمي في اللغة العربية-بداية من النصف الثاني من القرن الأول للهجرة، على يد أبي الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي(ت69هـ)، وترتبط نشأة النحو أساسا بنقط المصحف، والذي قام به الدؤلي في سبيل توثيق نطق ألفاظ القرآن، كما يوضحه النص التالي عند السيرافي: "أخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب عليه السلام العربية فكان لا يخرج شيئاً مما أخذه عن علي بن أبي طالب عليه السلام إلى أحد حتى بعث إليه زيادٌ: اعمل شيئاً تكون فيه إماماً ينتفع الناس به **وتُعرب به كتاب الله**، فاستعفاه من ذلك حتى سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ: ﴿أن الله

[32]-ينظر كتابه: "التطوّر الإبستيمولوجي للخطاب اللساني-غموض الأوليات".

[33]-ينظر كتابه : "الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي".

[34]-لمزيد تفصيل في علاقة الدراسات اللسانية العربية بالعلوم الإسلامية ينظر: النحو العربي والعلوم الإسلامية-بحث في المنهج، محمد الحباس، وخصوصا الباب الأول تحت عنوان: العلاقات التاريخية بين النحو العربي والعلوم الإسلامية.

بريء من المشركين﴾[سورة التوبة:03] (ورسولِه)، فقال: ما ظننتُ أن أمر الناس صار إلى هذا فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير فليبغني كاتباً لقناً يفعل ما أقول، فأتي بكاتب من عبد القيس فلم يرضه فأتي بآخر–قال أبو العباس: أحسبه منهم–. فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين. فهذا نقط أبي الأسود"[35].

وتشير المصادر إلى أنه كان لأبي الأسود عملان: نظري يتمثل في وضع التصنيفات الأولى للفصائل النحوية (أنواع الكلم ومواضع الإعراب..)، وتطبيقي يتمثل في نقط المصحف نقط ضبط وشكل، وهو الذي عرف بعد ذلك بإعراب القرآن. وتكمن العلاقة بين العملين في أن إعراب القرآن نبّه الدؤلي إلى اطّراد الحركات في أواخر بعض الكلمات(كاطراد الضمة في آخر الفاعل، واطّراد الفتحة في آخر المفعول) ممع جعله يربط بين طبيعة الحركة، وبين المعنى الذي تؤديه الكلمة في سياق الكلام، وهذا ما يفسّر الظواهر الثلاثة الأولى التي وضعها أبو الأسود، كما نقل عنه ابن سلام الجمحي: "فَوضع بَاب الْفَاعِل وَالْمَفْعُول بِهِ والمضاف"[36]. فهذه الأبواب الثلاثة هي الأبواب الأصلية للرفع والنصب والجرّ وهي الظواهر الأكثر اطّرادا في الكلام العربي.

وتبع تلاميذُ أبي الأسود سيرة أستاذهم في هذا الباب، مصنفين أبواب النحو، أمثال يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم الذي ينسب إليه وضع نقط الإعجام، وميمون الأقرن، وعنبسة بن معدان وغيرهم. كما يشير إليه نص السيرافي: "ويقال إن أبا الأسود لما وضع باب الفاعل والمفعول؛ زاد في ذلك الكتاب رجل من بني ليث أبواباً؛ ثم نظر فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه فأقصر عنه؛ فيمكن أن يكون

[35]–أخبار النحويين البصريين، السيرافي، (ص12 ط الزيني).

[36]–طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، (12/1).

الرجل الذي من بني ليث **يحيى بن يعمر**"[37]. ويفيدنا هذا النص في الوقت نفسه بداية انشغال العلماء بشروط النظرية النحوية وعلى رأسها مفهوم شمولية الوصف للظاهرة.

2-نشأة الفكر القياسي:

لا بد أن تصنيف أنواع الكلم والمواضع النحوية عند المؤسسين الأوائل قد اعتمد على نوع من القياس الفطري الذي هو قوام العقل البشري في تصنيف الموجودات، إلا أن القياس بشكله المعقد ينسب في الدرس النحوي إلى أحد المؤسسين المركزيين، وهو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت117هـ)، فقد جاء في كتاب أخبار النحويين البصريين للسيرافي(ص20): "ويقال إن ابن أبي إسحاق كان أشد تجريدا للقياس". وجاء في طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي(14/1): "وَكَانَ أول من بعج النَّحْو وَمد الْقيَاس والعلل"، وقال في موضع آخر(15/1): "وَسمعت أَبى يسْأَل يُونُس عَن ابْن أَبى إِسْحَاق وَعلمه، قَالَ: هُوَ والنحو سَوَاء، أي هُوَ الْغَايَة. قَالَ: فَأَيْنَ علمه من علم النَّاس الْيَوْم؟ قَالَ: لَو كَانَ فى النَّاس الْيَوْم من لَا يعلم إِلَّا علمه يَوْمئِذٍ لضحك بِهِ، وَلَو كَانَ فيهم من لَهُ ذهنه ونفاذه وَنظر نظرهم كَانَ أعلم النَّاس. قَالَ: وَقلت ليونس: هَل سَمِعت من ابْن أَبي إِسْحَاق شَيْئا؟ قَالَ: قلت لَهُ: هَل يَقُول أحد الصويق؟-يعْنى السويق-، قَالَ: نعم، عَمْرو بن تَمِيم تَقُولهَا، وَمَا تُرِيدُ إِلَى هَذَا؟ عَلَيْك بِبَاب من النَّحْو يطرد وينقاس".

وعلى ضوء هذا المبدأ أعمل ابن أبي إسحاق القياس في تصحيح ما لم يسمع أو تخطئته على ضوء ما سمعه، وذلك بتجريد البنى اللغوية وقياسها، كما جاء عنه من تخطئة الفرزدق في بعض شعره، فقد ذكر ابن الانباري في نزهة الألباء: "وروى أبو عمرو أن ابن أبي إسحاق سمع الفرزدق ينشد:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ***مِنَ المالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

[37]-أخبار النحويين البصريين، السيرافي، (ص18).

فقال له ابن أبي إسحاق: على أي شيء ترفع "أو مجلف"؟ فقال: على ما يسوءك وينوءك؛ قال أبو عمرو: فقلت للفرزدق: أصبت! وهو جائز على المعنى، أي لم يبق سواه"[38].

وعليه، فقد توصل ابن أبي إسحاق إلى تحديد المقاييس الأساسية للعربية، والتي عليها عامة كلام العرب، وجعل منها آلية حكم على الظواهر اللغوية المخالفة لها، والتي صنفها في خانة "مخالفة القياس" في انتظار أن تدعّمها الشواهد أو يوضّحها تفسير نحوي.

3-نشأة التحريات اللغوية:

اكتشف علماء العربية الأوائل أنه لا بد أن الكشف الميداني الواسع لأوجه الكلام عند العرب من أجل وضع علم عربية متين، وذلك لغرضين: أولهما تفسير التنوع اللغوي في القرآن الكريم الذي كان منطلق هذه الدراسات اللغوية، والثاني تحديد مراتب المسموعات اللغوية من حيث الشيوع والندرة والشذوذ، حتى تكون الأقيسة المبنية عليها قوية المستند، وكان أبو عمرو بن العلاء المازني(ت154ه) الناهج الأول لهذه الطريقة، التي تحولت مع الوقت إلى تخصص داخل الدراسات اللسانية العربية، حيث صار المعتنون باللسان العربي قسمين: لغويين لهم عناية بجمع المعطيات السماعية، ونحويين لهم عناية بالهيكلة النظرية لقواعد بناء الكلام.

وقد انطلق أبو عمرو بن العلاء في هذه العملية تقريبا في حدود سنة (90ه)، واعتمد السماع والتسجيل الكتابي منهجا، وقيّد من النصوص كما كبيرا كما يشير إليه نص ابن خلكان في الوفيات: "وكانت كتبه التي كتب عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتا له إلى قريب من السقف، ثم إنه تَقَرَّأَ -أي تَنَسَّكَ- فأخرجها كلها، فلما رجع إلى علمه الأول لم يكن عنده إلا ما حفظه بقلبه"[39]. واستندت مناهج السماع على عدة

[38]-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين ابن الأنباري، (ص27).

[39]-وفيان العيان، ابن خلكان، (466/3).

آليات في استنطاق المورد واستدراجه إلى الإدلاء بالمعلومات اللغوية بصورة عفوية(من أجل ضمان صحة الأداء اللغوي وطبيعيته وسليقته)[40].

ثم سار علماء اللغة بعد ذلك على نهج أبي عمرو، وإن اختلفت أغراضهم في ذلك، بين قاصد التحري اللغوي، وبين جامع للأشعار والأخبار والنصوص الفنية، وإن كان الجميع قد كوّنوا بما سمعوه مدوّنة علمية ضخمة من الخطابات العربية الفصيحة الحية، بالإضافة إلى ما تلقوه رواية من أشعار الشعراء العرب الجاهليين والإسلاميين. وممن اشتهر بعد أبي عمرو بالتحري اللغوي: أبو زيد الأنصاري، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، وأبو سعيد الأصمعي والمفضل الضبي وغيرهم.

4-الهيكلة النحوية:

يمكن أن نستفيد من قصة وصف يونس لابن أبي إسحاق المذكورة آنفا، أن الطفرة الحقيقية في ميدان الدرس النحوي العربي كانت بين هذين الإمامين: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت117هـ) ويونس بن حبيب النحوي(ت183هـ)، وقد عرفت هذه المرحلة أعلاما كبارا أهمهم: عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء والأخفش الأكبر أبو الخطاب، ويبقى أشهرهم على الإطلاق وأكبرهم أثرا في الدراسات اللسانية العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي(ت170هـ).

تميز الخليل بن أحمد بعقل تركيبي استطاع من خلاله أن يهيكل المئات من المعطيات المتناثرة التي جمعها هو وشيوخه وزملاؤه من اللغويين، ويكون من خلالها معرفة منتظمة عن الظاهرة اللغوية. فلم يكن هذا الرجل ممن يقنع بحفظ المعارف اللغوية وتأديتها كما تلقاها، وإنما كان يفكّر دوما في الشكل النظري الذي يمكن أن يستوعبها جميعا، ويمكِّن من الإجابة عن الأسئلة في مضمونها بطريقة منطقية صحيحة، وفي الوقت نفسه يسمح هذا الشكل النظري من التأكد من أنه لم يَفُت الدارسين أي معطى من المعطيات الضرورية. لقد كان ذهن الخليل يشتغل باستمرار

[40]-يمكن التوسع في دراسة آليات التحري الميداني وظروفه في كتاب : السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح.

مثل المصفوفة الرياضية، محاولا استيعاب كل الاحتمالات في كل موضوع يدرسه، حتى يكون بحثه له شاملا ودقيقا، هذا إلى ما وهبه الله إياه من قوة الحافظة ودقة الملاحظة وشجاعة النفس على الافتراض والتفسير.

وما من شك أن الخليل قد اعتمد على جهود من سبقه وخصوصا ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وأبي عمرو، إلا أنه تمكن من إعطاء هذه الجهود أسباب الاستمرار من خلال النمذجة. والنمذجة تعطي المعرفة خصوصيتين مهمتين هما: الانتظام وقابلية التفسير. ويقوم عمل الخليل اللغوي على أربعة محاور أساسية:

أولا-العمل الصوتي: من خلال تذوقه للأصوات العربية وترتيبه إياها بحسب المخارج. وفي ذلك ملاحظة فيزيزلوجية للجهاز الصوتي عند الإنسان وأجزائه الحسية وآليات إنتاج الأصوت في حدود أداة الاختبار الممكنة، وهي أساسا الملاحظة الحسية المباشرة بواسطة السماع والرؤية والاختبار لنطقي. وتم بهذه الوسائط تحديد الحروف العربية ومخارجها وصفاتها الصوتية والحركية. كما تم من خلال المراجعة المستمرة للهجات العربية تحديد البدائل الصوتية اللهجية ، ومراتبها من حيث الفصاحة.

ثانيا-العمل المعجمي: وهو أولا مبني على العمل الصوتي السابق الذكر، وهو من آثار عبقرية الخليل، وذلك من خلال تحديده مجموع الممكنات التركيبية للجذور العربية عن طريق نظرية الاحتمالات، وتحديد المستعمل من المهمل، وترتيبه إياها في معجمه "العين"[41] بالنظر إلى الترتيب المخرجي لحروفها الأصلية، وعدد أصولها(الثنائي والثلاثي والرباعي مع تمييز المضعف والمثال والأجوف والمعتل واللفيف). ويتضمن هذا العمل الشق: الصوتي-التصريفي، والشق الدلالي المتعلق بدلالات الألفاظ المستنبطة من خلال استعمالاتها في كلام العرب.

[41]-إن موضوع صحة نسبة معجم العين إلى الخليل بن أحمد كان ولا يزال محل نقاش بين المتخصصين قديما وحديثا، ويمكن مراجعات بعض المناقشات في كتاب: "المعجم العربي: نشأته وتطوره" للأستاذ حسين نصار، (279/1).

ثالثا–العمل النحوي: يمكن اعتبار الخليل بن أحمد المؤسس المحوري لنظرية النحو العربي، ولذلك عرف النموذج الذي استقر في تاريخ الدراسات اللغوية العربية بالنموذج الخليل، أو النحو الخليلي. وأكبر ما يميّز هذا النحو أن الخليل استطاع أن يضع يده على أهم المفاهيم النحوية التي أوجدها من تقدّمه والتي يمكن أن تصير عمادا لتفسير البنية التركيبية للكلام العربي في كلّيته، ذاك هو مفهوم (العامل والمعمول)، حيث قام الخليل بتفريع نظرية العامل التي بدأ ظهورها مع عبد الله بن أبي إسحاق وتوزيعها على كل عناصر المركبات العربية، وربطه لمكونات الكلام في شكل شبكات عوامل ومعمولات، وبالتالي لا يجد عنصر لغويٌّ نفسه خارج التفسير العاملي، إما لفظا، وإما تأويلا. كما رتب الخليل البنى اللغوية وفق ثنائية أخرى هي: (الأصول والفروع)، وهو ما سمح له بتفسير التنوعات اللغوية التي لا تدخل ضمن البنى الأولى (الأصول) بأنها تطوّرات عنها في البنية التقديرية، أي (فروع).

رابعا–العمل العروضي: إن الحس الصوتي المرهف الذي تميّز به الخليل بن أحمد سمح له بأن ينفذ في تحليل النظام الصوتي للعربية إلى أبعد من الأصوات التي هي كيانات مادية، حيث توصل إلى تحديد "الإيقاع" الذي هو بنية أكثر تجريدا، حيث لا يعتمد على مواد الأصوات العربية، بل على ديناميتها الحركية(حركة–سكون). وقد اكتشف الخليل أن هذه الإيقاعية التي تميّز الكلام البشري تظهر بجلاء أكبر في فن الشعر، حيث يعتمد الشعراء على الإيقاع المتكرر الذي يعطي للشعر موسيقاه، وهو ما عُرف بالبحور الشعرية، واستطاع الخليل مرة أخرى بقدراته التركيبية أن يكتشف البنى المشتركة بين هذه البحور، وهو ما رسمه في دوائره العروضية.

ويأتي بعد هؤلاء المؤسسين الكبار عَلَم، تم على يديه تصفيف كل الجهود السابقة وتمحيصها وتوثيقها، ذاك هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي المشهور بسيبويه(ت180هـ) صاحب "**الكتاب**" التحفة النحوية التي استطاعت أن تأسر الفكر النحوي في أسوارها. لم يكن سيبويه يقل ذكاء عن سابقيه من العلماء، بل امتاز بحس نقدي استطاع به أن يوازن بين آراء أساتذته ليخرج بأنموذج نحوي تنسجم فيه الأصول والنتائج، ويقدم تفسيرا لأكبر عدد ممكن من الوقائع اللغوية الموثقة في تلك

الحقبة، ويؤكد البحث اللغوي التاريخي أن الجهود العلمية لمن بعد سيبويه على عظمتها لم تخرج من فلك فكره ومنطقه، بل زادته تدعيما وتوسيعا. وسنعرض لذلك بالتفصيل في محاضرة لاحقة إن شاء الله.

5-هل تأثر النحو العربي في نشأته بأنحاء أخرى.

تحدث كثير من الدارسين المستشرقين وبعض من وافقهم من الدارسين العرب المحدثين عن تأثر النحو العربي بأنحاء أخرى أو أنماط منطقية أجنبية في أول نشأته، فمِنْ ناسبٍ له إلى النحو السرياني، ومن راجعٍ به المنطق الأرسطي. وقد اشتهر بهذه المقالة إجناس جويدي (I.Guidi)، وأدالبير ميركس (A.Merx)، ومن العرب: إبراهيم بيومي مدكور، ومهدي المخزومي، وغيرهم.

وبعيدا عن البحث في النيات والمقاصد، لا يبدو أن ثمة دليلا علميا-بالمعنى الدقيق-يمكن أن يركن إليه في إثبات هذه الدعوى، اللهم إلا بعض التأويلات لأحداث تاريخية مروية في الكتب، تحتاج هي نفسها إلى تحقيق ثبوتها تاريخيا قبل الحديث عن دلالاتها.، بل إن بحثا مقارنا دقيقا بين الأوضاع النحوية اليونانية والعربية يثبت بشكل جلي اختلافا جوهري في منطق التصنيف، بل في طبيعة النظر إلى الظاهرة اللغوية.

على أنه ينبغي التنبيه إلى أن الخلاف في تأثر النحو العربي بمؤثرات خارجية عموما، وبالمنطق الأرسطي خصوصا؛ يتعلّق بالمرحلة الأولى من تاريخه، وهي المرحلة الممتدة من أبي الأسود الدؤلي إلى سيبويه، وهي المرحلة التي نعتقد أنها نشأت نشأة عربية-إسلامية خالصة، إلا أن النحو بدأ يشهد تدريجيا دخول عناصر أجنبية متعلقة بالرؤية اللغوية وبمناهج التحليل المنطقية، وبدأ ذلك يظهر جليا مع النصف الثاني من القرن الثالث الهجري مع أبي العباس المبرد(ت285هـ)، واستمرّ هذا التداخل طيلة القرن الرابع، إلا أنه لم يمسّ جوهر التفكير النحوي، بل استمر تلاميذ المبرّد خليليين في عمق منهجهم، إلى أن غلب الأثر المنطقي مع بدايات

القرن الخامس الهجري على النحو كما غلب على بقية العلوم الإسلامية الأخرى، وخصوصا الأصلين: "أصول الدين" و"أصول الفقه"[42].

[42]– ولمزيد من التفصيل في الموضوع يطالع مقال الأستاذ عبد الرحمن حاج صالح بعنوان: "النحو العربي ومنطق أرسطو" (انظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية(42/1)، وبشكل أكثر تفصيلا كتابه: "منطق العرب في علوم اللسان"(ص ص:35–89).

تمهيد:

لقد كان تأسيس الخليل بن أحمد لنظرية النحو العربي بمنزلة اختراع الحاسوب في عصرنا الحاضر، فقد سمح للغويين بالمرور إلى السرعة القصوى في تحليل اللغة العربية حين أعطاهم الجهاز النظري الذي يسمح لهم بالتحليل والتصنيف والتفسير. وقد خلق هذا التطور حركة تنافسية بين العلماء نحو التقدم في علم النحو تأصيلا وتطبيقا وتأليفا، ولذلك كان القرن الثالث الهجري بامتياز قرن "المناظرة النحوية" التي تمثّلت في تفرّع الاتجاهين البصري والكوفي، وفي التحامهما مرة أخرى عند أعلام البغداديين منذ بدايات القرن الرابع الهجري.

1-البصرة والكوفة:

كانت مدينة البصرة المهد الأول لنشأة الدراسات اللسانية العربية، لتوافر كبار علماء النحو واللغة بها من الرعيل الأول فمن بعدهم. وكان لأهل الكوفة إذاك عناية أكبر بالقرآن الكريم وقراءاته، بفعل نزول كثير من الصحابة بها ممن عرف بحفظ القرآن وقراءته كعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وغيرهم. وقد كان بين هذين المصرين الإسلاميين الكبيرين منافحات مذهبية وسياسية كثيرة، لم يكن علم العربية بمعزل عنها. ومع هذا فلا يمكن إنكار أن كبار علماء العربية الكوفيين كانوا تلاميذ لعلماء البصرة، إما بطريقة مباشرة كتتلمذ الكسائي على أبي عمرو وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد، وإما عن طريق دراسة كتبهم، وعلى رأسها كتاب سيبويه الذي درسه الكسائي على الأخفش، والذي وجد تحت وسادة الفراء عند وفاته.

وقد كان للمنافحات والمنافرات العلمية بين مصرَي العربية أعظم الأثر في حركة الدرس اللساني العربي، من حيث منهجية الأخذ عن العرب، ومن حيث طبيعة الانشغالات العلمية، حيث اهتم البصريون بالدرس النظري للعربية، في حين مال

الكوفيون إلى الأعمال التطبيقية خاصة على القرآن الكريم ككتب معاني القرآن وإعرابه وغريبه.

ولا بد من التنبيه إلى مسألة مهمة متعلقة بحقيقة الخلاف البصري الكوفي، وهي أن هذا الخلاف حقيقي وواقع، وأن أئمة البصريين والكوفيين في حياتهم كانوا يشيرون إلى الخلاف الموجود بينهم في مؤلفاتهم، كما في تعبير سيبويه في كتابه بـ: الكوفيين، وتسمية الأخفش لهم: البغداديين، وتعبير الفراء الكوفي في كتابه معاني القرآن بـ: البصريين، ومناقشة بعضهم بعضا في آرائهم واجتهاداتهم النحوية. غير أن هذا الخلاف صار مصوّرا بطريقة خطأ عند كثير من المتأخرين والمحدثين، حيث صار هؤلاء يصورون لنا مدرستين تصدران على أصول تحليلية مختلفة، وزاد من إذكاء هذه الفجوة الموهومة الأخبار التاريخية المغلوطة الواردة في كتب التواريخ والطبقات، والحق أن علماء البصريين والكوفيين كانوا يشتغلون وفق الآليات العلمية نفسها من سماع وقياس، وإنما كانوا يختلفون أحيانا في حدود ممارستها، وإن كان من فرق يثبت بين الاتجاهين، فهو ما يسميه الأستاذ الحاج صالح: التحرج العلم (la retenue scientifique) التي تميّز بها البصريون أكثر من الكوفيين في شروط السماع والتوثيق اللغوي، وكذا في استعمال القياس على ما قل في السماع[43].

2-مدرسة بغداد وبداية التفكير النظري في اللغة:

احتاجت بغداد إلى عدة عقود من الزمان لتصير مركز النشاط العلمي في المشرق، بعد انتقال المركزية السياسية إليها في زمن الخليفة أبي جعفر المنصور. وانتقل إليها من علماء الأمصار كثرة كاثرة من أصحاب العلوم والفنون والاختصاصات المختلفة، وصار الوسط الثقافي في بغداد متعدد المشارب، ومع تكاثر الأعمال العلمية في الدراسات اللسانية التأسيسية والتطبيقية، أيقن العلماء بضرورة الانتقال إلى مستوى أعلى من التنظير اللساني هو البحث في القضايا النظرية والمنهجية الأصلية، وقد أنشأ ذلك ضربين من البحوث: أصول النحو العربي، والذي بلغ ذروته مع أبي الفتح

[43]-ينظر في الفروق بين منهج البصريين والكوفيين، وتصحيح الأوهام الشائعة في هذه القضية كتاب: منطق العرب في علوم اللسان لعبد الرحمن الحاج صالح، (ص255) وما بعدها.

ابن جني في كتاب الخصائص، وأصول اللغة الذي تعاطاه اللغويون والمتكلمون وعلماء أصول الفقه، باحثين في أصل اللغة ومسألة الوضع والاستعمال والدلالات واللفظ والمعنى وغيرها من المسائل المتعلقة باللغة، وهو ما يمكن أن نسمّيه كذلك فلسفة اللغة.

فأما النوع الأول المتعلق بأصول النحو العربي؛ فيمثل الارتقاء من نظرية اللغة التي من مهمتها تفسير النظام اللغوي(والتي أسسها الخليل وأضرابه من النحويين وضمنها سيبويه في كتابه) إلى نظرية علم اللغة التي من مهمتها وصف الآليات والمناهج والوسائل التي اعتمدها العلماء لتأسيس نظرية اللغة(وهي التي ضمنها ابن جني كتابه الخصائص كما سبق ذكره) وهي التي يعتبرها الأستاذ الحاج صالح مِيتَا–نظرية موضوعها هو علم النحو نفسه، وهدفها الكشف عن آليات عمله لوصف اللغة ونمذجة بناها[44].

وأما النوع الثاني، فقد كان محل بحث من قبل لغويين خالصين مثل ابن جني(في الخصائص كذلك) وابن فارس(في كتاب الصاحبي في فقه اللغة)، كما بحثه فلاسفة متخصصون في الفلسفة (وإن كان لهم بعض الاشتغال بمسائل اللغة)، ونخص بالذكر منهم الفيلسوف أبا نصر الفارابي في كتابه المعروف بـ"كتاب الحروف"، حيث تناولوا بعض القضايا التي ذكرناها أعلاه كمفهوم اللغة وأصلها والعلة في اختلاف اللغات وحكمة الواضع، كما تعرضوا لبعض المسائل السوسيو–لسانية كعلاقة تطور النظام اللساني بالتطورات الاجتماعية، والسيكو–لسانية كعلاقة اللفظ بالمعنى والصور النفسية.

3–التوسع في التأليف اللغوي:

من المظاهر اللافتة للتطور الذي شهدته اللسانيات العربية في القرنين الثالث والرابع الهجريين، التوسع الكبير في التأليف اللغوي: كما وكيفا، حيث إن كتاب سيبويه صار محورا لحركة كبيرة في التأليف النحوي، ويعتبر الأستاذ عبد الرحمن الحاج

[44]–Linguistique arabe et linguistique générale, A. Hadj Salah, T2, pp01–04.

صالح أن كل الأعمال العلمية التي كتبت في القرنين الثالث والرابع هي تعليقات على الكتاب بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وبالإضافة إلى المؤلفات النحوية العامة التي درست النحو بكل أبوابه ككتاب سيبويه ومقتضب والمبرد وأصول ابن السراج، والتي نحت منحى علميا، ظهرت إلى الوجود كتب تعليمية القصد منها إيقاف الطالب على أصول أبواب النحو، واشتهر من هذه الكتب: الموجز لابن السراج ومختصر النحو لابن كيسان وجمل الزجاجي واللمع لابن جني وغيرها. كما وضع العلماء كتبا مفردة في الهجاء والخط وبعض أبواب النحو كالألفات واللامات. وظهرت كذلك كتب المسائل التي هي أشبه بالفتاوى اللغوية كمسائل أبي علي الفارسي: البغدادية والشيرازية والحلبية(والتي احتوت كذلك على إيضاح لمشكلات النحو النظري التي كان يصادفها الطلاب في قراءة كتب النحو وخصوصا كتاب سيبويه).

واستقلت العلوم التي كانت تحت مسمى النحو بالتأليف، فألف أبو عثمان المازني كتاب التصريف، وألف ابن جني التصريفي الملوكي. وكثرت الشروح على الكتب الأصول خاصة كتاب سيبويه الذي شرحه ثلاثة أئمة متعاصرين وهم: السيرافي والفارسي والرماني، ووضعت رسائل صغيرة في مناقشة بعض مسائله كالاستدراك على سيبويه للمبرد ورد ابن ولاد عليه.

4-استثمار الدرس اللغوي في الميادين العلمية:

انتقل الدرس اللغوي من نطاقه الضيق بين المتخصصين فيه والنطاقات القريبة منه بالأصالة كعلوم القرآن الكريم وعلوم الأدب، ليصير أداة مهمة في ميادين أخرى من الثقافة العربية الإسلامية، حيث صارت المعرفة بقوانين اللسان العربي من أهم روافد المناظرة في علم الكلام بين الفرق الإسلامية، وقد احتاج المتكلمون من المذاهب المختلفة إلى الوقوف على دقائق مذاهب النحويين واللغويين ليعضدوا بما أمكن منها آراءهم ومذاهبهم العقدية. واشتهر بهذا المنحى المعتزلة والأشاعرة[45].

[45]-يمكن مراجعة هذه العلاقة في كتاب: المفاهيم اللغوية عند الفرق الإسلامية، لأمان أبو صالح(رسالة دكتوراه). وكتاب: الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعا ودراسة، لمحمد عبد الله السيف(رسالة دكتوراه مطبوعة).

وكذلك كان الأمر عند الأصوليين والفقهاء الذين عرفوا أهمية الدرس اللساني في بناء أصول فقه قوية في فهم النصوص الشرعية واشتقاق مقاصدها واستخراج الأحكام المودعة فيها. خاصة أن الواضع الأول لعلم أصول الفقه وهو الإمام الشافعي، كان على معرفة عميقة جدا باللغة العربية وقوانينها وآداب العرب، وكان لهذه المعرفة أثرها في توجيه الدرس الأصولي من حيث عقد أبواب خاصة للدلالات اللفظية والبحوث اللغوية[46].

وبحكم أن العربية كانت اللغة الرسمية والفعلية للدولة الإسلامية، فإن كل نشاط علمي أو فكري كان يكتب بالعربية، وأسهمت حركة الترجمة في تقوية مكانة العربية وقدرتها على تسويق المعرفة في ذلك الزمان، وهذا كان يستدعي من كل صاحب مشروع أن يكون على درجة عليا من البيان العربي، وبهذا صار الدرس اللساني العربي محورا لكل حركة فكرية مهما كان ميدانها، ووجدنا بعد ذلك آثار البحث اللغوي في الفلسفة والمنطق والترجمة وغيرها من فروع المعرفة.

[46]–ينظر في هذا الموضوع كتاب : أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، عبد الوهاب عبد السلام طويلة.

يمر التفكير اللساني في اللغة بمستويات، انطلاقا من التفكير في مكوناتها القاعدية على المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي، إلى التفكير في آليات البناء اللغوي على المستويات المذكورة، ووصولا إلى التفكير في الأبعاد الدلالية والتداولية للغة. وتتميز المستويات المذكورة بأنها مستويات إجرائية تتصف بكثير من التقنية في الوصف والتحليل، ولذلك كانت العلوم المتعلقة بهذه المستويات أكثر علوم اللغة انضباطا منهجيا واصطلاحيا، لتعاملها مع وقائع لسانية محسوسة(وهي علوم اللفظ)، أو معقولة من الدرجة الأولى(وهي علوم الدلالة الوضعية).

ولكن فوق هذه المستويات مستوى من التفكير اللساني أكثر تجريدا وتأملية، وأقرب إلى القضايا الكلية وفلسفة اللغة، كالبحث في نشأة اللغات، والعلاقات بينها، والعلاقة بين اللغة والفكر، وأنواع البيان اللغوي، ومسائل اكتساب اللغة وغيرها. وكان للعرب حظ وافر من هذا التفكير أودعوه مؤلفاتهم إما بشكل مخصوص، وإما في مواضع متناثرة من التراث العلمي اللغوي وغير اللغوي.

1-بحث مبدأ اللغات:

اشتهر هذا البحث عند أطياف مختلفة من العلماء العرب القدامى، فاهتم به المفسرون في قوله تعالى: (وعلم آدم الأسماء كلها)، واهتم به الأصوليون في مبحث إحداث الألفاظ، واهتم به المتكلمون والفلاسفة في مباحث التسلسل. وقد عقد بعض فقهاء اللغة بابا لمبدأ أمر اللغات كأبي الفتح ابن جني الذي بوب في الخصائص بابا بعنوان: "باب القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح"[47]، وبوب بابا آخر بعنوان: "باب في هذه اللغة: أفي وقت واحد وُضعت أم تلاحق تابع منها بفارط"[48]، وكذا ابن فارس الرازي اللغوي في كتابه الصاحبي حيث عقد بابا بعنوان: "باب القول

[47]-الخصائص، ابن جني، (40/1).

[48]-الخصائص، ابن جني، (28/1).

على لغة العرب: أتوقيف أم اصطلاح"[49]. وكان للمذاهب العقدية أثر في تصور هذه المسألة حيث مال أصحاب النص إلى القول بالتوقيف، في حين مال المعتزلة ومن تابعهم إلى القول بالتواضع والاصطلاح، ولم يخف أصحاب كل من القولين الاعتراضات العلمية والمنهجية المتجهة إلى مذهبهم، وفي أثناء ذلك ظهرت أقوال أخرى كالقول بالمحاكاة الذي أشار إليه ابن جني ووصفه بأنه: "وجه صالح ومذهب متقبل"[50]، والقول بالتركيب بين الإلهام والمواضعة، كما هو مذهب الإسفراييني وجماعة من المتكلمين.

2-تفاضل اللغات:

لقد وقف العلماء العرب من مسألة تفاضل اللغات مواقف مختلفة انطلاقا من الآية الكريمة: (ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم). قال الزمخشري: "خالف عزّ وعلا بين هذه الأشياء حتى لا تكاد تسمع منطقين متفقين في همس واحد، ولا جهارة، ولا حدّة، ولا رخاوة، ولا فصاحة، ولا لكنة، ولا نظم، ولا أسلوب، ولا غير ذلك من صفات النطق وأحواله، وكذلك الصور وتخطيطها، والألوان وتنويعها، ولاختلاف ذلك وقع التعارف، وإلا فلو اتفقت وتشاكلت وكانت ضربا واحدا لوقع التجاهل والالتباس، ولتعطلت مصالح كثيرة"[51]. وقال أبو حيان: "فمن اطلع على لغات رأى من اختلاف تراكيبها أو قوانينها مع اتحاد المدلول عجائب وغرائب في المفردات والمركبات"[52]. وقد كان هذا المبحث منطلقا لتحديد خصائص العربية، أي ما امتازت به دون غيرها من اللغات المجاورة، كما أنشأ فرعا من فروع فقه اللغة وهو باب المعرب والدخيل. وقد مال بعض فقهاء اللغة العربية إلى أفضلية العربية مطلقا انطلاقا من خصائصها المبحوثة من قبل، وممن نهج هذا المنهج أبو منصور الثعالبي حيث يقول في مقدمة كتابه فقه اللغة وأسرار العربية رابطا بين الأفضلية الدينية واللغوية: "ومن هداه الله للإسلام وشرح صدره للإيمان وآتاه حسن سريرة فيه

---

[49]-الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، (ص13).

[50]-الخصائص، ابن جني، (47/1).

[51]-الكشاف، الزمخشري(473/3).

[52]-البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، (382/8).

اعتقد أن محمداً صلى الله عليه وسلم خير الرسل والإسلام خير الملل والعرب خير الأمم والعربية خير اللغات والألسنة. والإقبال على تفهمها من الديانة إذ هي أداة العلم ومفتاح التفقه في الدين"[53].

3-اكتساب اللغة:

تنبه العلماء العرب إلى كثير من الحقائق عن اكتساب اللغة وطرائقه، وذلك بفعل ملاحظتهم للمشكلات التي تعرض لها المسلمون حديثا من غير العرب في اكتساب اللغة العربية فهما وأداء، وربط هؤلاء العلماء بين مشكلات الاكتساب وبين مفهوم الملكة اللسانية، إذ تبين لهم حقيقتان عمليتان مهمتان:

*الفرق بين اكتساب اللغة سليقة، أي في المنشأ الأول، واكتسابها تلقّنا عن طريق الدراسة. وقد بين ابن خلدون أن دراسة النحو وإن كانت توقف على أسرار اللغة فإنها لا تكسب المتعلم ملكة، يقول: "ووجه التّعليم لمن يبتغي هذه الملكة ويروم تحصيلها أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث وكلام السّلف ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم وكلمات المولّدين أيضا في سائر فنونهم حتّى يتنزّل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلة من نشأ بينهم ولقّن العبارة عن المقاصد منهم"[54].

*الفرق بين اكتساب اللغة في الصغر واكتسابها في الكبر، إذ تبين لهم أن الملكة اللسانية تتكون في مراحل متقدمة من حياة الإنسان، إذا تكونت اصطبغ الأداء اللغوي للمتكلم بها مهما حاول أن يتعلم لغة أخرى، يقول الجاحظ: "فأما حروف الكلام فإن حكمها إذا تمكنت في الألسنة خلاف هذا الحكم. ألا ترى أن السندي إذا جلب كبيرا فإنه لا يستطيع إلا أن يجعل الجيم زايا ولو أقام في عليا تميم، وفي سفلى قيس، وبين عجز هوازن، خمسين عاما". يقول ابن خلدون: "إن الملكات صفات للنفس وألوان، فلا تزدحم دفعة، ومن كان على الفطرة كان أسهل لقبول الملكات

[53]-فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، (ص15).

[54]-مقدمة ابن خلدون، (ص771).

وأحسن استعدادا لحصولها، فإذا تلونت النفس بالملكة الأخرى وخرجت عن الفطرة ضعف فيها الاستعداد باللون الحاصل من هذه الملكة، فكان قبولها للملكة الأخرى أضعف".

هذا، وقد بحث اللغويون العرب في موضوعات أخرى من هذا القبيل كمسألة الوضع اللساني والعلاقة بين الدال والمدلول، وكمسألة أنواع البيان التي عرض لها الجاحظ، ومن قبله الشافعي في "الرسالة". ولمزيد تفصيل ينظر:

-التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي.

-تطور الجهود اللغوية في علم اللغة العام، وليد محمد مراد.

***عودة إلى أسباب نشأة اللسانيات العربية:**

إن تفسير نشأة الدرس اللغوي العربي بأنها وليدة الحاجة إلى فهم القرآن الكريم تفسير سليم، إلا أن تعميمه على تعليل كلّ تطوّرات اللسانيات العربية أدى إلى مشكلة كبيرة في تاريخ علوم اللغة العربية، حيث استشكل بعض الدارسين من خلال هذا التصريح علاقة النشاط اللغوي العربي الواسع(أي الدارس لأشعار العرب وخطبهم وأمثالهم وكلامهم اليومي) بالنص القرآني المنحصر في أدلته اللغوية(سواء في جذوره المعجمية أو في أشكاله التصريفية والتركيبية)، وهل تفسِّر الحاجات التفسيرية للقرآن كل عمل لغوي قام به العلماء المتقدمون؟

1-محفّزات النشأة المبكّرة للدراسات اللغوية العربية:

قبل أن نجيب عن هذا السؤال نحب أن نقدّم بمسألة مهمة متعلقة بالمرحلة الأولى من اللسانيات العربية، هذه المرحلة التي لا يزال يكتنفها قدر من الغموض، وهو الذي حمل بعض الدارسين للأسف إلى معالجتها معالجة درامية عن طريق انتقاء العناصر واستبعاد السياق العام. والسؤال الذي يطرح نفسه عن هذه المرحلة هو التالي: **هل توفّر حقا في هذه المرحلة من الأسباب ما يجعل العرب "يبدعون" علم العربية من غير أن يكونوا نقلوه عن أمم مجاورة لهم؟**

من الواضح أن طائفة من الدارسين قد تعاملوا مع هذه المسألة من خلال وضعها في السياق التاريخي لنشأة الدولة الإسلامية، والتركيز على أن الأمة الإسلامية الفتية كانت خارجة من حالة البداوة إلى حالة الحضارة، كما أنها كانت في حالة توسع عسكري من الصعب أن تتفرغ معه للإبداع العلمي والفكري. غير أن المتأمل لهذا التسييق يلاحظ أنه مجتزأ اجتزاء مؤثّرا، لأنه ركز على الأسباب الافتراضية لـ"عدم الإبداع"، ووضع جانبا الأسباب الافتراضية لـ"الإبداع". وسنركّز أساسا على سببين نفترض أنهما كانا أكثر الاسباب تحفيزا لنشاة الدراسات اللغوية العربية.

أ)القرآن نص: فالدستور الذي هو محور قيام الحضارة العربية الإسلامية هو نص، وهو نص لا يفتأ يلفت أنظار الباحثين إلى نصيّته، تحت مسمى "الإعجاز"، فالقرآن الكريم وإن كان يوجه نفوس المتلقين المسلمين بالأوامر والنواهي والأخبار؛ لا يزال في كل حين يضع نصه في إطار خاص جدا يجعلنا ننظر إليه على أنه: نص أو بيان أو خطاب أو لغة، كما أن خطاب التحدي المتواتر في آيات القرآن وسوره جعل المتلقين الأوائل يضعونه دوما في مقابل ما ينشئونه من الخطب والأشعار والبلاغات، ويحاولون اكتشاف مميزات الخطاب القرآني من خلال المقارنة المستمرة بينه وبين ما يقولون[55]. ويمكننا أن نلاحظ هذا من خلال الملحوظات التي كان يقدّمها المتلقون الأوائل (من المسلمين وغيرهم) عند سماع آيات القرآن. إن هذا الوضع جعل المسلمين الأوائل متحفزين نفسيا لملاحظة اللغة التي هي معقد المحاكمة الإعجازية بين القرآن الكريم وبين كلام العرب.

وهنا مسألة نحب الوقوف عندها بشيء من الاقتضاب، وهي أن وراء وقوف الدارسين على نقط أبي الأسود الدؤلي للمصحف ومناقشة مسألة الأولية منه سرّا ما، وإلا فقد سبق هذه المحطة محطّة مهمة وهي "كتابة المصحف وجمعه"، في زمن أبي بكر ثم في زمن عثمان رضي الله عنهما، حيث إن هذه المرحلة شهدت الاحتكاك الأول – تقنيّا– بنص القرآن الكريم في تمامه، وعرفت حيثيات الجمع والكتابة بعض المسائل اللغوية، وهذا يجعل أبا الأسود في محطة النقط مهيئا نفسيا وعمليا للشروع في عمله، ومستندا إلى تجربة مؤسسة وثرية.

ب)الاحتكاك اللغوي الجديد: لقد أنشأ المجتمع الإسلامي الجديد وضعا لغويا مغايرا لما كان عليه العرب في الجاهلية، حيث كان هناك انسجام كبير بين المتكلمين على المستوى اللغوي، وكان حجم الاختلاف اللغوي ضئيلا جدا، وهو ما عبّر عنه ابن جنّي بقوله: "فإن قلت: زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها وقد نراها ظاهرة الخلاف ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية، والتميمية وإلى الحكاية في

[55]–وهذه هي منهجية أبي بكر ابن الطيب الباقلاني في دراسة إعجاز القرآن، كما في كتابه الذي يحمل العنوان نفسه: "إعجاز القرآن".

الاستفهام عن الأعلام في الحجازية وترك ذلك في التميمية إلى غير ذلك قيل: هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته محتقر غير محتفل به ولا معيج عليه، وإنما هو في شيء من الفروع يسير. فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه ولا مذهب للطاعن به"[56]. وأما فيما يتعلّق بالاحتكاك بالأمم المجاورة فقد كان كذلك محدودا جدا، وذلك لأسباب جغرافية وثقافية وسياسية راجعة إلى موازين القوة. هذا الوضع يجعل من الإدراك اللغوي مختفيا تحت الانسجام، فالعقل البشري أسرع إلى إدرك الاختلاف منه إلى إدراك الانسجام[57].

وأما بعد انشار الإسلام واتساع رقعة الدولة واشتمالها على أعراق ذات لغات مختلفة فقد بلغ الاحتكاك درجة كبيرة ومؤثرة، وصارت المقارنة دائمة ومتزايدة بين طرائق التواصل، ولئن كان الوضع القديم يضع "العربية" في مقابل "الأعجمية"؛ فإن الوضع الجديد صار يضع الألفاظ في مقابل الألفاظ والأصوات في مقابل الأصوات، والجمل في مقابل الجمل. إن هذا الوضع وحده مغرٍ بالتأمل في أنظمة اللغة واختلافاتها، وداع إلى أن يفكّر العرب أول مرة في طريقة ما يقولون، هذا بالإضافة إلى تسوّر الأعاجم على هذه اللغة من خلال النص الذي يجمع الجميع، وهو القرآن الكريم، وإدخالهم من خلاله عناصر مختلفة على النطق العربي.

إن هذه الظروف كلها كانت محفّزة على الظهور المبكّر للعلم اللغوي في الحضارة العربية الإسلامية، وخصوصا في ظلّ مبادئ العلم في ظل الإسلام، حيث يدعو القرآن الكريم المسلمين إلى: "السير والنظر"، كما في الآية الكريمة: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[العنكبوت: 20].

2-توسّع الدراسات اللغوية العربية:

---

[56]-الخصائص، ابن جني، (1/243-244).

[57]-يقول إميل بنفنيست: « l'omniprésent est imperceptible ».

يجب أن نذكّر أولا بأن الحاجة إلى فهم القرآن الكريم كانت علة لـ"**نشأة**" الدرس اللغوي، بهذا اللفظ الدقيق، هذا الذي نتفق عليه، ولكن الملاحظ أن التحريات اللغوية التي نشأت في نهاية القرن الاول للهجرة(سنة 90هـ تحديدا) مع أبي عمرو بن العلاء، كانت تستهدف دائرة أوسع من تلك المحتاج إليها لضبط ألفاظ القرآن وتفسيره. ولذلك فإن تعميم هذا التعليل على النشأة والتطوّر سيوقعنا في ضرب من التناقض بين ضيق السبب وسعة النتيجة.

ولمعالجة هذه الإشكالية فإنه لا بد من تقديم توضيحين أساسيين، كما يلي:

أ)اتساع دائرة الحاجات العلمية: إن العمل اللغوي كان يستهدف فيما يستهدفه المساعدة على فهم النصوص الشرعية والنصوص المصاحبة لها التي قيلت بِلُغتها، أما النصوص الشرعية فالقرآن والسنة، وأما النصوص المصاحبة لها، فالآلاف من الآثار المروية عن الصحابة والتابعين وتابعيهم، والتي تضمنت تفسيراتهم لنصوص الكتاب والسنة، وفتاويهم، ومواعظهم، كما تضمنت آلافا أخرى من نصوص التاريخ الإسلامي الأول التي تعلق بها التفسير العملي لكثير من النصوص الشرعية، وتعلق بها كذلك الخلاف العقدي والسياسي الأول في تاريخ الإسلام.

وهنالك حاجة أخرى نشأت مع التطورات التي شهدتها الدولة الإسلامية، وهي تحول اللغة العربية إلى لغة رسمية للدولة، وهو ما جعل من تعليم العربية حاجة ملحة وأساسية، والعربية لا تقتصر على المكوّنات اللغوية للقرآن الكريم، وإنما هي لغة كاملة تغطي بأدلتها موجودات العالم، وبالتالي فإن تعليمها يحتاج إلى حصر استقرائي لعناصرها ووصف شمولي لبناها وأنظمتها.

ب)ضرورة الاستقراء الواسع لتحرير القواعد: في ضوء عمل اللغويين على جمع اللغة، يجب أن نتنبه إلى أن المعطيات اللغوية المجموعة لم تكن تصلهم في صورة أحكام محررة، وإنما في صورة معارف كامنة داخل نصوص: قسم منها أدبي–ويدخل فيه في المفهوم العربي النصوص التاريخية– وقسم آخر من قبيل الخطابات اليومية، هذه النصوص نفسها تحوّلت مع الوقت إلى متون نصية تحتاج هي نفسها إلى شرح

وتفسير. وبالتالي فإن المتن اللغوي العربي كان في توسع موازٍ لتوسّع المتن النصي العربي بكل مكوناته، وعليه فلا يتصوّر ألبتة اقتصاره على تفسير البنى اللغوية للقرآن وحده حتى في أكثر المواقف تعليقا للنحو بالنص الديني.

ولكن ثمة نتيجة أخرى مهمة جدا، هي أن هذه النصوص لما جمعت في وقت متقارب للعلاقات التسلسلية التي حملت على جمعها، فقد أوجد تحليلها نحوا متجانسا من جهة، وجامعا من جهة ثانية، وآنيا(سنكرونيا) من جهة ثالثة، هذه الآنية ليست استنتاجا فقط، وإنما هي تفسير داخلي لشكل النحو العربي خصوصا وعلوم اللغة العربية عامة، أي أن هذا الخيار المنهجي لم يكن خيارا بالمفهوم المطلق للخيار، بقدر ما كان استجابة طبيعية لمقتضى النصوص المشتغل عليها.

لقد كان للبحث في التقاطعات الإبستيمولوجية والمنهجية للنحو العربي والعلوم الإسلامية –وخصوصا أصول الفقه والحديث–دور محوري في معالجة إشكالية الأوليات العلمية للدرس اللغوي العربي، وتحليل كل الآراء المتداولة على الساحة الاستشراقية بالأصل والعربية بالتبع؛ عن روافد إغريقية أو سريانية محتملة لهذا الدرس. وقد تبيّن بالتحليل المعمّق للمفاهيم التحليلية بين علم العربية والمنطق الأرسطي –خصوصا–تلك الاختلافات الجوهرية التي تستبعد فكرة التأثير، وتؤكد أن الاشتراك المصطلحي في تسمية بعض المفاهيم في النحو والمنطق ما هو إلا ضرب من التقريب والتشبيه، كما يمكن أن يقع بين النحو والبلاغة في الدائرة الثقافية الواحدة من غير أن يكون المفهومان متطابقين.

ومع أن هذا التحليل الداخلي على الغاية من القوة –لأنه المقصد النهائي لهذه المفاهيم– فإن المتبنين لفكرة التأثير الأرسطي يرون أن تأويل حيثيات تاريخية معينة –بغض النظر عن صحتها– أقوى دلالة من تحليل المفهوم. ولذلك كان لزاما إعادة النظر في التقاطعات الداخلية للمجال الفكري العربي الإسلامي بكل معارفه، لترتيب الأولويات في تأثير العلوم والمعارف بعضها ببعض.

أقول مرة أخرى: إن هذا البحث في القواسم المشتركة بين النحو العربي والعلوم الإسلامية كان مهمًّا لتجاوز هذه المرحلة من التأريخ الدقيق للدراسات اللغوية العربية. ولكن نتائج هذه المرحلة أدت إلى بعض الانحراف في فهم حقيقة العمل الذي تم القيام به من قِبل جماعات من الدارسين، وهو تحقيق مسألة التأثير الخارجي في الأوليات، وعوض أن يوقف عند هذه النتيجة، نشأ استنتاج قديم–متجدد، هو اعتقاد المطابقة بين بعض المفاهيم الأصولية–الفقهية والأصولية–النحوية الدقيقة، وهو اتجاه معاكس للاستنتاجات السابق ذكرها والمتعلقة بالتأثير الخارجي.

إن هذه النتيجة تفرض علينا المرور إلى المرحلة الثانية من مراحل الكتابة الدقيقة لتاريخ الدرس اللساني العربي القديم، وهي مرحلة تحرير المفاهيم التحليلية اللسانية من سلطة التصورات المقاربة لها في العلوم الإسلامية–عند وجود الفارق بطبيعة الحال–، وذلك لن يتم إلا بالرجوع إلى تحرير الفرق بين المعرفة اللغوية والمعرفة الشرعية بالأساس.

إن السلوك اللغوي يتميّز بأنه سلوك طبيعي في الإنسان تُكتسب خصوصياته بفعل الاحتكاك بجماعة متكلمة ذات لغة معينة، فالفرضية الفطرية تمس القدرة على التواصل بالاعتماد على الجهاز الصوتي لترجمة الأفكار والتصورات والرغبات الإنسانية، في حين أن الاكتساب يمس امتلاك نظام تواصلي–تواضعي خاص من بين أنظمة أخرى. وكونه سلوكا تواضعيا يقتضي تكراره بوجود المقتضيات الدلالية والتواصلية الموجبة له، كما يقتضي أنه سلوك مشترك بين الجماعة المتكلمة.

وأما السلوك الشرعي فهو سلوك مكتسب بفعل الالتزام الواعي بحجية قول المشرّع أو فعله، انطلاقا من معرفة أن أقوال المشرع وأفعاله مسوقة للاقتداء، والسلوك الشرعي بذلك لا يكون شرعيا بالاعتياد(ولذلك ففعل العبادة على سبيل العادة يقدح في التعبد بها) وإنما يكون كذلك بالارتباط المستمر لكل سلوك في كل لحظة وفي كل واقعة بالدليل المشرّع له. وما دام الدليل الشرعي موضوعا أساسا لتشريع الأحكام الدينية؛ فحجته في نصه لا في تكراره، كما هو الشأن مع المواد القانونية.

وهنا الفرق الأساسي بين دليل السلوك الشرعي ودليل السلوك اللغوي، فالمتكلم الأصلي بلغة معينة لا يريد من خلال سلوكه اللغوي تشريع الأحكام اللغوية للسامعين، وإنما هو في تلك اللحظة مشغول بهدفه التواصلي، والدارسُ لنظام هذه اللغة، يستنبط التشريع اللغوي ولا يتلقاه(إلا في حالات ضيقة جدا)، وتعتمد صحة التصور النظري المستنبط للسلوك اللغوي على قدر تردده، كما هو الشأن في الظواهر الفيزيائية في الوجود(تكرر التجربة يقوي الاستنتاج).

ومن هنا نحاول أن نفهم حقيقة الاستشهاد اللغوي والنحوي في المعاجم وكتب النحو، ونعيَ أن الشاهد اللغوي هو صورة للسلوك اللغوي، وليس مشرّعا له بإفراده، لأن الشاهد اللغوي كما يدل عليه اسمه الاصطلاحي: "يشهد" أي يثبّت الواقعة، ولكنه لا يؤسس الحكم، وإنما يتأسس الحكم اللغوي على استقراء التكرار والتوارد وتجريد القاعدة منه، وهذا بخلاف الحكم الشرعي المستند على النص المشرّع ولو كان واحدا، فقول المشرّع: "افعلوا" أو "لا تفعلوا"، هو في نفسه مؤسس للحكم الشرعي وبالتالي فإن كل سلوك شرعي في المسألة راجع إلى ذات هذا النص، وأما السلوك اللغوي للمتكلمين بظاهرة معينة؛ فهو التزام بتكرر استعمالها على ألسنة الفصحاء، وليس التزاما بشاهد لغوي معين.

وقد تنبه لهذه الحقيقة الإمام أبو العباس ابن تيمية –وهو يعالج مسألة اللغوية للألفاظ الشرعية– فقال في كتاب الإيمان: "..الرابع: أن يقال: **هؤلاء لا ينقلون عن العرب أنهم قالوا: معنى هذا اللفظ كذا وكذا، وإنما ينقلون الكلام المسموع من العرب، وأنه يفهم منه كذا وكذا**، وحينئذ فلو قدر أنهم نقلوا كلامًا عن العرب يفهم منه أن الإيمان هو التصديق، لم يكن ذلك أبلغ من نقل المسلمين كافة للقرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم. وإذا كان مع ذلك قد يظن بعضهم أنه أريد به معنى ولم يرده؛ فظن هؤلاء ذلك فيما ينقلونه عن العرب أولى"[58].

وبالتالي فإن من أكبر الأخطاء التصورية التي وقع فيها كثير من المشتغلين بالدرس اللساني العربي، التسوية في التصور بين الدليل الشرعي والدليل اللغوي، وأنتج هذا الخلط موقفين بعيدين تمام البعد عن حقيقة مفهوم الاستشهاد:

الموقف الأول: موقف تأسيس الأحكام على الشاهد الواحد، وقد تكاثر هذا الموقف بصورة كبيرة في المؤلفات النحوية عند المتأخرين(أي بعد انقطاع زمن الفصاحة)، حيث يعامل الشاهد النحوي كالدليل الشرعي، وينتصر لقول من أقوال النحاة بعبارة: "ولنا قول الشاعر:.. إلخ"، تماما كما يصنع الفقهاء في قولهم: "ولنا حديث أبي هريرة

[58]–الإيمان، ابن تيمية، (ص102).

في الباب"، وبالتالي يعامل هؤلاء النحاة الشواهد على أنها نصوص تشرّع الأحكام لا على أنها شواهد تصوّر سلوكا معينا.

الموقف الثاني: هو موقف من يغلّط النحويين في تأسيسهم الأحكام بالاعتراض على الشواهد التي استحضروها، وهؤلاء وإن خالفوا الأولين في الموقف فقد شاركوهم في تصوّر وظيفة الشاهد..! وذلك لأن المعترض على تأسيس الحكم لاعتراضه على صحة الشاهد منطلق من أن الشاهد النحوي حجة في نفسه ومشرّع للسلوك اللغوي بذاته.

ويمكن أن نضرب لهذه الحالة مثالا من موقف الدكتور رمضان عبد التواب من مسألة "حذف كان وإبقاء معموليها"، في نحو قول الشاعر: *أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر*، حيث يقول في كتابه "بحوث ومقالات في اللغة": "يرى النحاة العرب، منذ أيام سيبويه، أن "كان" الناسخة" تحذف وحدها أحيانا، وذلك بعد أن المصدرية، في مثل قولك: "أما أنت منطلقا انطلقت"، وأصله –كما يقول النحاة– انطلقت لأن كنت منطلقا، ثم قدمت اللام، وما بعدها على: "انطلقت" للاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار، وحذفت "كان" لذلك، فانفصل الضمير، ثم زيدت "ما" للتعويض، ثم أدغمت النون في الميم للتقارب. هكذا يقول النحاة العرب، ويستشهدون على ذلك بقول العباس بن مرداس السلمي:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر***فإن قومي لم تأكلهم الضبع

وقول الشاعر:

أما أقمت وأما أنت مرتحلًا***فالله يكلأ ما تأتي وما تذر

ويبدو أن هذه المسألة، مبنية على تحريف وقع في بيت العباس بن مرداس السلمي، وهو البيت الوحيد الصحيح النسبة، بين شاهدي هذه المسألة؛ لأن البيت الثاني يروى بلا نسبة، كما أنه يحتوي على عبارات إسلامية ظاهرة، مما يدل على أنه مصنوع بعد وضع القاعدة وعلى ضوئها. وهذا يعني أن المسألة لا وجود لها في اللغة العربية

أصلا، وأن النحاة وعلى رأسهم سيبويه أو شيوخه، قد وقعوا في التحريف في بيت العباس بن مرداس، وقاسوا عليه أمثلتهم الأخرى، وأن صواب رواية البيت:

أبا خراشة إمَّا كنت ذا نفر***فإن قومي لم تأكلهم الضبع"[59]

هذا هو النص الكامل لمناقشة الدكتور رمضان عبد التواب للمسألة، والذي أفضى فيه إلى نتيجة خطيرة جدا(ولا أعني بالخطر هنا إلا العِظَم والأهمية) وهي نفي أصل هذه المسألة من اللغة العربية بالاعتماد على نفي صحة الرواية المعتمدة والمنقولة من زمن سيبويه، وهذا الاستنتاج الذي أفضى إليه الدكتور مركّب من خطأين أحدهما أكبر من الآخر، أما الأول فهو تقويض المسألة بالقدح في الشاهد،على نسق الفقهاء حين يقوّضون المسألة بتضعيف الدليل أو إخراج دلالته من محل الخلاف، وقد بيّنا أعلاه الفرق بين السلوكين: اللغوي والديني، وبالتالي الفرق بين الاستدلال فيهما.

وأما المسألة الثانية فهي صناعة لوهم خطير(وأعني بالخطورة هنا المعنى السلبي)، وهو توهم أن سيبويه حين أصَّل لمسألة إعمال كان في معموليها محذوفة اعتمد على الشاهد الذي أورده، وبالتالي توهم أن هذه هي طريقة النحويين القدامى في تأسيس الأحكام، ولا ندري في الحقيقة لماذا تجاوز الدكتور رمضان عبد التواب أهم مقطع في كلام سيبويه، وهو قوله في الكتاب: "**ومن ذلك قول العرب**: أَمّا أنتَ منطلقاً انطلقت معك، وأَمّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه. وقال الشاعر، وهو عباس بن مِرداسٍ:

أَبا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَر***فإِنّ قومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ"[60]

فسيبويه رحمه الله إنما أسس صورة المسألة على "**قول العرب**"، أي على سلوك لغوي متواتر ومستعمل باستمرار، لا على بيت فرد، وإنما البيت مسوق للتمثيل بنص ثابت.

ولعل من نافلة القول أن نضيف أن الاعتراض الذي اعترض به الدكتور على رواية سيبويه للبيت –كذلك– لا يصح، لأن الاستقراء والوقائع يثبتان أن النحاة العرب كانوا يعتمدون في الاستشهاد على شيئين: "الرواية" أي تتبع اللفظ كما رواه الرواة عن قائله

[59]–بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، (ص155).

[60]–كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، (293/1).

الأصلي، و"الإنشاد" أي طريقة العرب الفصحاء في أداء الشاهد وإن تصرّفوا فيه، باعتبار أن تصرّفهم سيؤول إلى سلوك لغوي صحيح ومقبول، كما في قول سيبويه: "وقال النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ:

فَيْومٌ عَلينا ويوم لنا***ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرّ

سمعناه من العرب ينشدونه. يريدون: نُساءُ فيه ونُسَرُّ فيه"[61]، إشارة منه إلى أن طريقة إنشاد العرب له بالرفع مكان النصب حجة لاستنادها إلى ملكتهم، بغض النظر عن كون الشاعر في الأصل نطقه رفعا أو نصبا".

أحب أن أفضي بعد هذا العرض إلى أهمية إعادة تحليل كثير من "المسائل المشتركة بين التفكير اللغوي العربي والتفكير الأصولي (أو الشرعي الإسلامي عموما) من أجل استتمام المرحلة الثانية من تحرير التصور اللساني العربي القديم، وفهمه في خصوصياته الدقيقة التي يباين فيها بقية العلوم الإسلامية التي يشاركها المجال الفكري عموما، ولا شك أن في النصوص العربية القديمة عمادا نعتمد عليه –كنص ابن جني في التفريق بين الإجماع الفقهي والإجماع الشرعي، أو بين العلة النحوية والعلة الفقهية– غير أن المهمة ستكون أصعب فيما يتعلّق بمفاهيم أكثر دقة وخفاء وتقنية لا يزال تصوّرها وتطبيقها واقعين تحت سطوة المطابقات الكلية بين ميداني الدراسات اللغوية والدراسات الشرعية الإسلامية.

[61]–كتاب سيبويه، (86/1).

اللسانيات العربية08: **فكر الأستاذ الحاج صالح وتسويقه الإعلامي في العالم العربي–قراءة في المعوقات–**

سنحاول أن نجعل من هذه المحاضرة مدخلا عاما لفهم الأسباب الموجبة لوجود النظرية الخليلية الحديثة، وموقعها من الدراسات اللسانية في العالم العربي منذ ظهورها إلى اليوم. كما سنعرّج على الأسباب التي أدت إلى تأخر هذه النظرية في تبوّأ مكانتها التي تليق بها علميا وإعلاميا في فضاء اللسانيات العربية المعاصرة.

إن الحالة التي نكتب عنها اليوم تصوّر الأسباب الموضوعية العلمية، والأسباب الخفية وغير العلمية التي قد يكون لها أبلغ الأثر في إعطاء صورة إعلامية رديئة لمشروع علمي أو شخصية علمية، إذ لا نحتاج أن نثبت أن المعايير الموضوعية لم تكن دائما هي المعتمدة في تسويق نظرية أو فكرة ما، أو –على الأقل– التقليل من شأنها. وقد كانت الجوائز العلمية دوما مثار تساؤل عن التزام القائمين عليها بالمعايير العلمية فقط في تحديد مستحقيها، واستثارت في أحيان كثيرة فكرة المصالح والتوازنات في توزيعها، ولا يختلف الأمر كثيرا في عرض الأفكار العلمية على مستوى المؤسسات الأكاديمية الجامعية، حيث يمتزج الموضوعي العلمي بالمصلحي الذاتي.

***تمهيد: كرونولوجيا الإنتاج العلمي للأستاذ الحاج صالح**

إن تأخر صدور الأعمال العلمية للأستاذ الحاج صالح إلى السنوات الأخيرة[62] كان له أثر سلبي في قيمة انتشار فكره اللساني في الداخل والخارج، فإلى سنوات غير بعيدة كان من الصعب تحديد الأسس المعرفية والمنهجية لقراءة الأستاذ للتراث اللغوي العربي، وممارسة ذلك بشكل نقدي خارجَ ما صرّح به هو نفسه في بعض المقالات المنشورة في مجلات مجمعية أو جامعية، كل هذا في ظل قلة نسخ رسالته

[62]–تم إصدار كتاب : "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية" وكتاب "بحوث ودراسات في علوم اللسان" وكتاب "السماع اللغوي العلمي" سنة 2007.

للدكتوراه التي عنونها بـ: "اللسانيات العربية واللسانيات العامة"[63]، بالإضافة إلى عدم ترجمتها لا إلى العربية ولا إلى الإنجليزية، مما حرم الجمهورين العربي والأنجلوفوني من الاطلاع عليها والاشتغال على مضامينها استكشافيا ونقديا وبنائيا. وقد كانت المقالات القليلة والأعمال الجامعية الأقل التي أنجزت في تلك المرحلة عن فكر الأستاذ[64] لا تستطيع أن تخرج عن أفق المقول في تلك المنشورات، متعللة–وحق لها ذلك– بقلة النتاج العلمي الصادر.

ثم كان صدور البواكير الثلاث: "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية"، و"بحوث ودراسات في علوم اللسان"، و"السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة"، دافعا قويا للشروع في الاهتمام بفكر الأستاذ، وإن لم تعدُ المسألة بالنسبة للعنوانين الأولين جمع مقالات الأستاذ وبحوثه المنشورة منذ ستينات القرن الماضي، ثم تبع ذلك مجموعة مقالات صدرت في مجلتين مهمتين: مجلة اللسانيات الصادرة عن مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، ومجلة المجمع الجزائري للغة العربية، واللتين عرفتا نشر مقالات حديثة إضافة إلى ترجمة بعض المقالات القديمة التي سبق نشرها بالإنجليزية مثل المقال المهم: اللسانيات والصوتيات العربية الذي ترجم إلى الفرنسية[65].

وقد كان العملان المقدمان بعنوان: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ومنطق العرب في علوم اللسان، أول اتصال للقارئ العربي بفكر الأستاذ الحاج صالح في اللسانيات العربية كما قدمه في رسالته للدكتوراه، إذ يعلم كل متتبع لأعمال الأستاذ أن هذين العملين هما ترجمتان تقريبيتان –على الترتيب–للجزأين

---

[63]– Linguistique arabe et linguistique générale: essai de méthodologie et d'épistémologie du 'ilm al-arabyya, Abderrahman Hadj Salah , thèse de doctorat d'état, Sorbonne, paris IV, 1979.

[64]–وأكثر هذه الأعمال كانت في الحقيقة رسائل جامعية كتبت تحت إشراف الأستاذ الحاج صالح وأسهمت في إبراز جملة من أفكاره وتطويرها، وأنوه في هذا المقام بعمل أستاذنا الدكتور محمد الحباس: "النحو العربي والعلوم الإسلامية" المقدم لنيل شهادة الدكتوراه، والمبرز جانبا مهما من فهم الأستاذ الحاج صالح لمنطق العرب في علوم اللسان.

[65]–linguistique et phonétique arabe, parue dans Al-lisaniyyat, n°: 08-09. Elle-même parue en anglais dans Applied Linguistics, New York, 1989.

الأول والثاني من رسالة الدكتوراه[66]، حيث عولج في الجزء الأول قواعد التحريات الميدانية عند العلماء العرب، ثم عولج في الثاني فلسفة تحليل اللغة ثم فلسفة بناء النظرية عند الخليليين[67].

ثم أتم هذا المشروع بالكتابين الصادرين أخيرا وهما: "البنى النحوية العربية" و"الخطاب والتخاطب"، ويكتسب هذان العملان بعدا حجاجيا فيما يتعلق بالانتقادات(العلمية) الموجهة للأستاذ الحاج صالح، والتي انصبت أساسا على نقطتين:

1-مسألة التطبيق الفعلي الإجرائي للتحليل الخليلي للبنى النحوية في اللغة.

2-مسألة موقف الفكر الخليلي الحديث من الأفق التداولي، وهو ما يعبر عنه الأستاذ الحاج صالح (موافقا للدكتور محمد محمد يونس علي[68]، وسابقا عليه فيما يبدو) بـ: "علم التخاطب".

وتوج الموجود من تراث الأستاذ بصدور رسالته المذكورة في صورتها الأصلية بالفرنسية في مجلدين. على أن الأستاذ كان يشتغل في أواخر أيامه على آخر مؤلفاته، وهو المعنون بالصوتيات العربية، والذي لم ير النور إلى الآن بسبب بعض المشكلات الفنية في إخراجه.

كان لا بد من تتبع هذه السيرورة العلمية لآثار الأستاذ حتى نستبعد هذا المعيار من الأسباب التي نريد أن نقف عليها، وذلك حرصا منا على ألا تختلط المواقف المنتقدة بالموقف العام المسبب عن قلة الاطلاع على أعمال الأستاذ الحاج صالح، وإن كنا نرتقب في قابل الأيام إن شاء الله حراكا علميا على المستوى العربي.

---

[66]- احتوى الكتابان كذلك على قدر غير قليل من مستجدات البحث العلمي، كما يمكن ملاحظته مثلا في الباب الأول من كتاب "منطق العرب في علوم اللسان"، والذي عولجت فيه مسألة "النحو العربي ومنطق أرسطو. وطوّرت فيه المعالجة وفق المعطيات الجديدة مقارنة بالمقال الصادر سنة 1965 تحت العنوان نفسه.

[67]-يلح الأستاذ الحاج صالح على عدم الخلط بين نظرية اللغة(théorie du langage) الموضوعة لتفسير النظام اللغوي، والمجسدة في كتاب سيبويه، ونظرية العلم اللساني(métathéorie de la linguistique) الموضوعة لتفسير البناء المعرفي والمنطقي والمنهجي لعلم اللسان، والممثلة في علم أصول النحو مجسدا في خصائص ابن جني.

[68]-وذلك في كتابيه: "علم التخاطب الإسلامي"، و"مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب".

وأما ما نريد أن نقف عنده ناقدين ومفسرين، فهو الأسباب المتعلقة بصنفين من الباحثين، ولنعبر عنهما بالموافقين والمخالفين حتى نبقي الأمر ما وسعنا في إطار النقد النزيه، وإن كانت بعض المواقف التي سنشير إليها بعيدة عن النزاهة وعن أخلاقيات العلم والمهنة.

لا يهمنا البتة الوقوف عند أسماء معينة فيما يتعلق بالتسويق الإعلامي للفكر الخليلي الحديث–إيجابيا كان أم سلبيا–، فالأسماء في نهاية الأمر هي صور نموذجية لفئات، والفئات نفسها هي تحقيقات لمواقف، ولذلك فإن التصنيف الذي يهمنا هو تصنيف المواقف انطلاقا من وقائع معينة. والمواقف الأساسية من مسألتنا ترجع إلى اعتبارات تتوزع على سلّم العلمية والمهنية من أعلى درجات النقد العلمي المتبصر إلى درجات دنيا من التصرفات المحبطة، كما أنها تختلف باختلاف الأسباب الموجبة لها بين السبب العلمي والسبب الأيديولوجي والسبب الذاتي، وهو ما سنحاول إبرازه بشكل مقتضب فيما يلي.

1–المشهد اللساني في الجزائر:

من الصعوبة بمكان الحديث عن مشهد لساني فعلي في الجزائر، ذلك أن البحث العلمي في الدراسات اللسانية يتوقف في أكثر الحالات عند التدرّج الأكاديمي، وما أقل المشاريع والأفكار العلمية التي تجد متابعة (علمية)، أي مستقلة وجوديا عن العمل الجامعي باعتباره عملا مؤسساتيا. ولعل الدراسات الخليلية الحديثة تمثل حالة فريدة في الجزائر بما توفر لها من إمكانيات، إضافة إلى قيمتها العلمية في نفسها، هذا وينبغي أن يقال أيضا إن مشروع الأستاذ الحاج صالح قد عرف وجوده في مرحلة من تاريخ الدراسات العلمية في الجزائر لم يكن له فيها منافس، فالأساتذة الفضلاء الذين عاصروا الأستاذ قدموا أعمالا علمية ذات قيمة كبيرة، ولكنها لم تكن أعمالا "مفهومية" travaux conceptuels، أي أنها لم تؤسس لمفاهيم جديدة، بل قصارى أمرها أنها كانت رؤى وأنظارا وتطبيقات على نظريات معينة، وهو ما عجّل بها إلى الخمود على رفوف المكتبات. وهو أمر مؤسف في ظل معرفتنا أن هؤلاء الأساتذة لم يكن ينقصهم شيء من أجل تقديم شيء (مميز) للدرس اللساني العربي،

لا من حيث تكوينهم العلمي والثقافي واللغوي، ولا من حيث مواهبهم وقدراتهم العلمية والعقلية، لولا أن الواقع (السياسي خصوصا) الذي كان مخيما في عقود ما بعد الاستقلال خلق نوعا من الكسل العلمي الذي لا نزال ندفع ثمنه إلى الآن.

إن هذا الخلوّ أدى بالضرورة إلى نتيجة وخيمة، هي كساد الحركة الإنتاجية، وكساد الحركة النقدية في الوقت نفسه، ذلك أن النقد هو في نهاية الأمر موازنة النماذج ووضع العمل على محك الأعمال الأخرى: إما بناء وإما فعالية، وبالتالي فلم يكن من الممكن نقد الموجود بالمعدوم. إن النتيجة التي نخلص إليها من هذا التقرير أنه – خلافا لكل التوقعات– لا يوجد تلقٍّ –على القدر المرجو والمنتظر–للنظرية الخليلية الحديثة في مهد وجودها! بل لعلنا نقول: إن غيرنا من اللسانيين في بلدان أخرى– أوروبية خصوصا– أعمق وعيا بالبناء المنطقي والمعرفي للنظرية الخليلية من كثير من المشتغلين باللسانيات في الجزائر.

إن هذه الحالة الشاذة التي نحن أمامها تضعنا في حرج شديد إزاء وصف التسويق الإعلامي للنظرية الخليلية في الجزائر، ولكنها تفسر بدقة السبب في تحول التقييم من ذات النظرية إلى شخص صاحبها، كما سنراه في عناصر لاحقة.

2–وماذا عنا؟

في تظاهرة علمية تأبينية للأستاذ الحاج صالح تكلم أحد الأساتذة الفضلاء عن قلة الاهتمام الذي تبديه الدراسات اللسانية العربية الحديثة في العالم العربي للنموذج الخليلي، مع ما لهذا النموذج من قدرة على صد العدوان الذي يمارس على الدراسات اللسانية العربية في معاهد اللسانيات السامية في أوروبا وأمريكا، حيث يمارس تشويه لا يتصوّر على التراث اللساني العربي باسم تاريخ العلوم والأفكار. وقد أيقظ هذا الكلام في نفوسنا ذكريات أليمة عن زمن دراستنا عند الأستاذ، عندما كنا نقلب المؤلفات المطبوعة حديثا في الاتجاهات اللسانية العربية الحديثة[69]، فلا نجد ذكرا

[69]–من أشهر هذه الأعمال كتاب فاطمة الهاشمي البكوش : "نشأة الدرس اللساني العربي الحديث"، ومؤخرا أعمال مصطفى غلفان، وخصوصا كتابه: "اللسانيات العربية أسئلة المنهج".

للاتجاه الخليلي، في حين نجد هذه المؤلفات تحتفي وتحتفل بأعمال نقول عنها بكل حيادية إنها لا تبلغ حتى أن تكون مشاريع نظريات، بل قصاراها أن تكون تأملات منهجية في الدرس التراثي ! وينعي الأستاذ المتقدم ذكره على مصطفى غلفان مثلا أنه لم يخصص للأستاذ الحاج صالح إلا نصف صفحة من كتابه عن اللسانيات العربي. هنا لا بد من وقفة، إذ من يُلزم هؤلاء المؤرخين للحراك اللساني العربي أن يبسطوا في كتبهم للفكر الخليلي الحديث مساحات على القدر الذي نعتقد كفايته، في حين أن من ينتسبون إلى هذا الفكر انتسابا علميا، ويرون أنهم ممثلو "المدرسة الخليلية الحديثة" لا ينفضون عن أذهانهم الكسل العلمي ولا يقومون بأعباء هذا الانتساب وتكاليفه؟ هذا السؤال يبدو لنا إلى الساعة إمكانا لا ينقصه إلا التطبيق، ولكن تعترضنا هنا مشكلة من العيار الثقيل، هي نوعية المشتغلين على فكر الأستاذ الحاج صالح، وهو آخر عنصر نريد الوقوف عنده.

ومما يتعلق بهذه المشكلة ما يمكن أن نعبر عنه بالنقص المؤسساتي، حيث إننا نلاحظ عدم اضطلاع أية مؤسسة علمية بالاشتغال المخبري أو التعليمي–التطبيقي على الفكر الخليلي الحديث، وهذا منذ انتقال الأستاذ الحاج صالح من مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، إلى المجمع الجزائري للغة العربية. إذا ما استثنينا –تاريخيا– معهد اللسانيات والصوتيات الذي كان أنشأه الأستاذ سنة 1966، والذي تم إغلاقه في ظروف غامضة، اشتكى منها الأستاذ نفسه في التقديم للعدد السابع من مجلة اللسانيات[70].

3–المشكلات العلمية للتعريف بالفكر الخليلي:

إن النظرية الخليلية الحديثة نظرية معقدة من أكثر من وجه، فمن جهة هي نظرية موازية (méta–théorie) أي أنها نظرية على نظرية، مما يفترض فيمن يتعرض لمناقشتها أو عرضها عرضا تقريبيا الاطلاع على التراث العربي الخليلي الذي تشتغل عليه، ومن جهة أخرى، فإنها نظرية قائمة على التمثيل الرياضي في شقها

[70]–يذكر الباحث يوسف منصر في : "الخطاب اللساني المغاربي: اتجاهاته ومضامينه"(ص05) أنه تم إنشاء الجمعية الخليلية بالجزائر، إلا أنني لم أجد أثرا لهذه الجمعية أو ذكرا لها.

المنطقي–الرياضي، وهو ما يفترض كذلك بمن يعمل على عرضها أن يكون مستوعبا تمام الاستيعاب للأساس الرياضي الذي تستند إليه. ويبقى كذلك أن الموارد والأبحاث الأساسية لها قد كتبت بثلاث لغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، وهو ما يدعو المتخصصين فيها إلى إتقان هذه اللغات في ظل عدم وجود ترجمات ثلاثية لكل أعمال الأستاذ الحاج صالح. نقتصر على هذه المشكلات التي نراها أساسية لإنجاز مدخل تعريفي عن النظرية وتسويقها بالكيفية التي تستحقها علميا. ونترك للقارئ الكريم الحرية في تصور توفر هذه الشروط فيمن يتصدون لشرح (أو تشريح !) الفكر الخليلي.

***محددان للنظرية الخليلية:**

تتحدد النظرية الخليلية بمحددين: بالجوهر(DEFINITION PAR ESSENCE)، وبالمقابلة: (DEFINITION PAR OPPOSITION)، ومنه فإن القراءة الشاملة لها محوجة إلى الاطلاع على هذين المحددين:

1)المحدد بالجوهر:

بيّنّا في فاتحة هذا العنصر أن النظرية الخليلية الحديثة نظرية موازية، وأنها متعلقة أساسا بالفكر اللساني المتداول في الصدر الأول من الدراسات العربية عند الخليل بن أحمد وأضرابه من العلماء، وتتحدد النظرية الخليلية الحديثة بالأساس على هذا الفكر، وتعمل على تحليله واستثارة مكنوناته واستثمار الأفكار الأصيلة المتضمنة فيه. إن الانقطاع عن هذا التراث دراسة وتمحيصا وممارسة أدى إلى انقطاع شروط المعرفة به، ووقع عوض ذلك بدائل سيئة جدا، أخطرها محاولة فهمه وتقويمه وفق المفاهيم الموروثة عن التراث العلمي المتأخر. يقول الأستاذ الحاج صالح معددا مشكلات الفهم الحائلة دون الوصول إلى التراث الأول: "أولا: هذه المعرفة السّطحيّة للتّراث وللمفاهيم العلميّة الحديثة بما فيها العلوم الدّقيقة وعلم المعرفة العلميّة

(الابستمولوجيّة)، وثانيا: استغلاق ما تركه الفطاحل من علماء الصّدر الأوّل على أفهام الكثير من المتأخّرين والمحدثين (وقد يكون ذلك مسبّبا بالسّبب السّابق).."[71].

2)المحدد بالمقابلة:

يعمل الأستاذ الحاج صالح دائما على تجريد المفاهيم العربية عن طريق المقابلة، ويقابلها عموما بثلاثة أطر تعمّي صورتها الحقيقية، وهي:

-المفاهيم الأرسطية: التي غزت العالم العربي بداية من النص الثاني من القرن الثالث، إلى أن طبعت العلوم الإسلامية بصورتها مع نهايات القرن الرابع الهجري، إلى إنتاجات ما قبل عصر النهضة العربية.

-المفاهيم العربية المتأخرة: التي أدت إليها القطيعة المعرفية مع التراث اللغوي الأول، وتجسدت هذه المفاهيم في الميدان النحوي خصوصا مع مدرسة ابن مالك.

-المفاهيم الغربية الحديثة: حيث نعى الأستاذ على كثير من الدارسين العرب المحدثين: " الخضوع المطلق لما قاله الغربيّون في القرن الماضي (حتى نهاية النّصف الأوّل من القرن العشرين) أنّ تطوّر المعرفة هو خطّيّ تسلسليّ: من البدائي إلى ما هو أرقى منه (أوغست كونت الفرنسي) وهذا غير صحيح بالنّسبة إلى الفكرة العلميّة الواحدة؛ لأنّ الرّقيّ العلميّ قد يتحقّق عند قوم فجأة في وقت ما لبعض الأسباب، ثمّ يتوقّف عندهم الإبداع وتختفي بعض الأفكار، ثمّ يكتشفها غيرهم من جديد ربما في إطار تاريخي آخر وتصوّر آخر عند غيرهم بعد زمان، وقد يكون طويلا"[72].

***تأطير النموذج الغربي للمفاهيم اللسانية في وعي الباحثين العرب:**

من المشكلات التي تسبب عقم الإنتاج المفهومي في اللسانيات عند عامة الباحثين العرب تصورهم أن النموذج الغربي بتطوراته وتحولاته إطار حاصر للمفاهيم

---

[71]-بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، (45/2).

[72]-بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، (45/2).

اللسانية، وبالتالي فإن رؤية كثير منهم للمفاهيم العربية التي لا تجد تقاربا مع المفاهيم الغربية المعاصرة تنبذها إلى خارج حدود اللسانيات، إما بجعلها مفاهيم (ميتافيزيقية) أو بجعلها من خارج موضوع البحث اللساني. يصف الأستاذ هذا الواقع بأن هؤلاء الدارسين: "نبذوا في الوقت نفسه النّحو والصّرف بدعوى أنّهما معياريّان أو على أنّهما بعيدان عن التّصور العلميّ للّغة الذي ظهر في زماننا. ويا ليتهم وقفوا عند هذا الحدّ فإنهم لم يكتفوا بذلك بل تهجّموا على النّحويّين المبدعين وتعسّفوا في انتقادهم لهم إذ أسقطوا على أقوالهم النّظريّات الغربيّة، ولم يحاولوا أن يتفهّموها في ذاتها وبدون أن يسلّطوا عليها المفاهيم والتّصورات التي وجدوها في دراساتهم للـ LINGUISTICSفكانت هذه المفاهيم المرجع في تقويم التّصورات العربيّة، وكلّ ما لم يجدوه استصغروه وقلّلوا من قيمته، بل حكموا عليه بالبدائيّة أو التخيّل الخاطئ"[73].

[73]–بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح(282/1).

لقد شاع في العقود الثلاثة الأخيرة في أوساط الدارسين العرب–وبعض المهتمين من كبار اللسانيين الغربيين– مصطلح النظرية الخليلية، ولعل أكبر الفضل في شيوع هذا المصطلح والأنموذج العلمي الذي ينطوي تحته يرجع إلى اللساني الجزائري الأستاذ عبد الرحمن حاج صالح(1927–2017)، على أن هذا المصطلح قد استعمل من قبل لسانيين آخرين للإشارة إلى الجهود التي بذلها الخليل بن أحمد الفراهيدي في هيكلة النظام اللغوي العربية وإعطائه صورة نظرية تتسم بالعلمية والوضوح المنطقي وإجرائية القياس، وليس الغرض في هذه المحاضرة الوقوفَ على الجهود المعاصرة الموسومة بالنظرية الخليلية الحديثة، وإنما الغرض هو الوقوف على علم الخليل بشكل من التعمق والإحاطة.

1–الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170هـ): أبو عبد الرحمن الأزدي أستاذ العربية الأول وإمامها الأمهر الذي لا يعرف على امتداد القرون من استطاع نمذجة العربية بشكل أكثر إحاطة ولا ضبطا منه، أصله من عمان، ونزل البصرة وبها نشر علمه، أخذ عنه سيبويه–وكان به خصيصا، وعنه أخذ عامة علمه في الكتاب– والنضر بن شميل، والليث بن المظفر والأصمعي، وغيرهم من أهل العلم. قال السيرافي في أخبار النحويين البصريين(ص30): "كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه. وهو أول من استخرج العروض وحصر أشعار العرب بها". واختلف المحققون في تصحيح نسبة الآثار العلمية المنسوبة إلى الخليل، وإن كان أقربها إلى الصحة معجمه المشهور بكتاب العين.

2–النظرية الخليلية: ليس مصطلح "النظرية" مصطلحا تراثيا، وإن كان العلماء الأوائل يوظفون مصطلح النظر المقصود به الاستدلال العقلي المنطقي، ويفرقون بين النظري والعملي، إلا أن الدارسين المحدثين استعملوا مصطلح النظرية للتعبير عن كل الأفكار العلمية التراثية المتسمة بالشروط العامة للنظرية: من إحاطة ودقة

وإجرائية. ومن هذا المنطلق كان العمل العلمي المتكامل الذي قدمه الخليل بن أحمد وفرَّعَه تلميذه سيبويه حريا بأن يسمى "نظرية"، لأنه عمل استطاع أن ينتظم في هياكله تفسير قدر كبير جدا من الظواهر اللغوية العربية بشكل منسجم بعيد عن النشاز. وعرف إلى جانب هذا المصطلح المركب مصطلحات أخرى تعبر عن المفهوم نفسه: كالنموذج الخليلي، والصياغة الخليلية. إلا أن مصطلح "علم الخليل" يبقى دالا عن البحوث المختلفة التي قدمها في فروع متنوعة كالنحو والتصريف والمعجم والعروض والأصوات وأصول السماع.

إلا أنه ينبغي أن ننبه إلى ما سبق شرحه في محاضرات ماضية من أن علم الخليل هو في الحقيقة الصياغة النهائية الناضجة لجهود أجيال من العلماء من لدن أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه، مرورا بابن أبي إسحاق الحضرمي، وانتهاء إلى الشيخين الكبيرين عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء، وعليه فإن تسمية هذا الفكر بالنظرية الخليلية لا يلغي الجهود السابقة التي قد تنسب بعض تفاصيلها إلى أشخاص معينين، وإن كان أكثر مكوناتها مجهول الواضع الفعلي بسبب ضبابية المشهد التاريخي لهذه المرحلة.

3-أسس النظرية الخليلية:

تقوم النظرية الخليلية في علوم اللغة على مبادئ تحكم الصياغة مهما كان ميدان تطبيقها، ونحن ننبه في هذه المحاضرة على أهم هذه المبادئ:

أ-مبدأ الشمول: إن أهم ما ميز عقل الخليل عن عقول العلماء في زمانه أنه كان عقلا شموليا، بمعنى أنه كان دائما يطمح إلى تصور المعلومات في شكلها المتكامل، وهذا لأن هدف العلم ليس التعريف بأفراد الظاهرة وإنما الوصول إلى تمثل كلي لها، وأن هذا التمثل يفترض أن يحافظ على أكبر قدر ممكن من خصائص أعيان الظاهرة. ولذلك كانت أعمال الخليل النحوية منها والمعجمية تجنح دائما إلى اختراع طرق لاستيعاب الظواهر اللغوية في النمذجة، ولعل أوضح مثال على ذلك كان كتابه العين، الذي وضع له خطة عمل أمكنته من الوصول إلى كل الاحتمالات

التقليبية الممكنة في اللغة العربية، والتي تمكن من خلالها من الوصول إلى تنظيم المفردات العربية بعد ذلك عن طريق النظام الصوتي.

ب-مبدأ القياس: عَلِم الخليل أن السماع اللغوي لا يمكن أن يسعف بكل الأوضاع اللغوية الصحيحة للغة، لأن الاستقراء اللغوي مهما كان واسعا فإنه يبقى من جنس الاستقراء الناقص كما هو مقرر في المنطق، ومنه فلا بد آلية عقلية تمكن من الوصول إلى الغائب انطلاقا من الشاهد، ومنه كان القياس هو الضمان لإلحاق ما لا ينحصر من الصيغ اللغوية بالقدر المسموع المأخوذ عن العرب في الحكم. وينقل لنا كتاب سيبويه مئات الأمثلة عن اعتماد القياس في تصحيح بعض الصيغ التركيبية: وكل هذا من أجل إثبات الانسجام الكلي بين ما قيل وما لا يزال يقال باللغة العربية. ومنه نستنتج أن مبدأ القياس ما هو إلا آلة لتحقيق مبدأ الشمول في بناء النظرية النحوية عند الخليل.

ج-مبدأ التعليل: يرى الخليل والنحاة العرب المتقدمون أن النظرية النحوية يجب أن تقدم أحكاما معلَّلة ومفسَّرة، وأن ذلك يضمن صحة البناء النظري ما دامت العلة الموجبة للحكمين المتماثلين واحدة، والمثبتة للحكمين المتخالفين مختلفة، وأن تتفرع العلل على قدر تفرع الأحكام، وأن وجود هذه العلة هو الذي يصحح نقل الأحكام من الأوضاع المنقولة إلى الأوضاع الحادثة عن طريق القياس.

وهكذا نجد أن هذه المبادئ العلمية الثلاثة يخدم كل واحد فيها سابقه: فالتعليل يصحح القياس، والقياس يثبت الشمول. هذا البناء المتماسك هو الذي جعل النظرية الخليلية تثبت قوتها في تفسير الظاهرة اللغوية وتصمد أمام الزمان لتصير في الوعي العلمي العربي صورة العربية التي لا تنفك عنها على طول القرون، ولم يعرف على امتداد البحث النحوي أنموذج آخر استطاع منافستها في تفسير العربية، خاصة مع اعتمادها في العلوم الإسلامية الأخرى وإقرارها عاملا مفسرا للكلام العربي كما في أصول الفقه وقواعد التفسير وعلوم البلاغة.

4-مفاهيم خليلية مهمة:

نجدد دائما الذكر بأن المفاهيم النحوية العامة التي ننسبها في هذه المحاضرة إلى النظرية الخليلية هي نتاج علمي تتابع على إنجازه أجيال من النحويين قبل الخليل، إلا أنها عرفت النضج والتعميم على يده، ومن أهم هذه المفاهيم:

1-العامل النحوي: جرى نحاة العربية على تعليق الأحكام النحوية التي هي علامات الإعراب على الألفاظ التي تقارن محل الظاهرة لا من جهة ألفاظها، وإنما من جهة أجناسها النحوية. فالرفع الظاهر في الفاعل من قولنا: (ذهبَ زيدٌ إلى المسجدِ) متعلق بقولنا (ذهب) لا من جهة كونه لفظا دالا على معنى معين، وإنما من جهة كونه فعلا، أي قسيما للاسم والحرف في قسمة الكلم. ولا شك أن هذا الربط يعتمد أساسا على العلاقة بين (زيد) المُحْدث، و(ذهب) الحدث، إلا أن النظرية الخليلية لا تنظر إلى هذه العلاقة الدلالية بقدر ما تنظر إلى التعلق اللفظي التركيبي الذي يجعل من العلامة الإعرابية علامة على الصلة اللفظية بين الكلمتين.

ومن هذا المنطلق تتحول الجملة في النظرية الخليلية إلى شبكة ترتبط كلماتها بعضها ببعض عن طريق مفهوم العمل، فما من كلمة إلا وهي مؤثرة في غيرها، أو متأثرة بغيرها، وأن كل زيادة تقبلها الجملة يجب أن تخضع للارتباط العاملي مع عنصر من العناصر السابقة، وهو ما يمنع الزيادة العبثية في الكلام.

وينبه ابن جني إلى أن التفسير العاملي ما هو إلا تفسير داخل النموذج الخليلي للكلام، وليس مؤثرا على الحقيقة، يقول في الخصائص(1/109-110): "وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح".

2–قواعد السماع: يمكن أن ننسب إلى النظرية الخليلية منهجا خاصا متعلقا بالسماع اللغوي، وإن كان هذا المنهج يدرس بالتفصيل في علم أصول النحو، وهو الضوابط العلمية المتعلقة بالمسموعات اللغوية المقبولة في التنظير النحوي ومراتبها في الفصاحة، وتتأسس قاعدة السماع على الوعي الكبير الذي اتسم به الخليل وأضرابه بالأثر الزمني والجغرافي على الظواهر اللغوية، فقد تبين لهؤلاء الأفذاذ من العلماء ما يتركه الاحتكاك بين الجماعات اللغوية وامتداد الزمن من آثار على اللغة في قواعدها العامة وتفاصيلها الجزئية، واستطاعوا من خلال ذلك أن يضعوا نظاما يحدد نسب التغير والمؤثرات المباشرة، ومن خلال هذا النظام تمكنوا من تصنيف المسموعات اللغوية في خانات الفصاحة والرداءة والكثرة والقلة والشيوع والشذوذ وغير ذلك من الأحكام، وأن يحددوا ما يصح القياس عليه منها وما لا يصح.

التطبيقات

تطبيق اللسانيات العربية01: **تحليل نصوص تاريخية في نشأة النحو العربي**

أهداف التطبيق:

*التدرّب على تحليل النصوص اللسانية السردية العربية.

*التدرّب على بناء المنظور التاريخي للقضايا العلمية.

تمهيد:

سبق أن عالجنا في المحاضرة أوليات نشأة النحو العربي، وأعطينا الخطوط الكبرى لهذه النشأة والمحطات الكبرى للتطور العلمي في القرنين الأول والثاني الهجريين، وسنحاول في هذا التطبيق أن نفتح للطلاب آفاق الاطلاع على النصوص التاريخية الموثقة لهذه النشأة، وتنبيههم على نقط الضوء والظل فيها، وعلى طريقة قراءتها واستنباط المعطيات التاريخية منها، والوقوف عند مشكلاتها.

1-مصادر المعلومات التاريخية عن نشأة النحو العربي:

إن تاريخ نشأة العلوم العربية نقل إلينا بذات المناهج والآليات التي نقل بها التاريخ الإسلامي العام، وهو الرواية والإسناد في الغالب، فلما بدأت حركة التأليف، تم توثيق الروايات الشفاهية المتناقلة بين الرواة، كما صار يعتمد على النقل من الكتب والوثائق حتى إن لم يُصحَب ذلك بالتلقي المباشر من مورد المعلومة، وهو ما عرف في تاريخ علوم الرواية بـ: "الوجادة"[74]، وهي وإن كانت أقل قيمة توثيقية من الرواية المباشرة، فإنها قد ساهمت في الاحتفاظ بجزء كبير من المعلومات التاريخية.

على أن المعلومات التاريخية المتعلقة بنشأة العلوم اللغوية العربية لم تحظ بذات التدقيق والتوثيق الذي حظيت به نصوص السنة النبوية، ولذلك كان لا بد من بذل

[74]-ينظر في أحكام الوجادة في مصطلح الحديث : مقدمة ابن الصلاح، (ص101)، وفي أحكامها عند اللغويين: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (132/1).

جهود نقدية وتمحيصية من أجل تجنب الأخطاء والمغالطات التاريخية التي قد تؤدي بالباحث إلى بناء تصوّر خطأ عن أوليات نشأة النحو العربي.

وقد عني العلماء تدريجيا بتخصيص مؤلفات للتأريخ للدراسات اللغوية العربية، وقد رتّبت هذه المؤلفات على نسق منهج الطبقات عند المحدّثين، حيث وضع النحويون في طبقات باعتبار أعصارهم وسني وفياتهم، وذلك من أجل تحقيق التواصل العلمي بينهم، وإثبات تسلسل علوم اللغة بالتلقي المباشر على منهج العلوم الإسلامية الاخرى، ومن أشهر المؤلفات في هذا المجال: "أخبار النحويين البصريين" لأبي سعيد السيرافي، و"مراتب النحويين" لابن شيبان النحوي، و"مراتب النحويين واللغويين" لأبي الطيب اللغوي، و"تاريخ العلماء النحويين" للتَّنوخي.

2-النصوص:

النص الأول:

قال القفطي: "وروي أيضا عن أبي الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبى طالب- عليه السلام- فأخرج لي رقعة فيها: الكلام كلّه اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. قال: فقلت: ما دعاك إلى هذا؟ قال: رأيت فسادا فى كلام بعض أهلي؛ فأحببت أن أرسم رسما يعرف به الصواب من الخطأ. فأخذ أبو الأسود النحو عن علي- عليه السلام- ولم يظهره لأحد. ثم إن زيادا سمع بشيء مما عند أبي الأسود، ورأى اللحن قد فشا؛ فقال لأبي الأسود: أظهر ما عندك ليكون للناس إماما. فامتنع من ذلك، وسأله الإعفاء، حتى سمع أبو الأسود قارئا يقرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾[سورة التوبة: 03] (وَرَسُولِهِ) بالكسر؛ فقال: ما ظننت أمر الناس آل إلى هذا. فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير؛ فليبغنى كاتبا لقنا يفعل ما أقول، فأتي بكاتب من عبد القيس، فلم يرضه، فأتي بكاتب آخر- قال المبرّد: أحسبه منهم- فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل نقطة من

تحت الحرف، وإن مكّنت الكلمة بالتنوين فاجعل أمارة ذلك نقطتين. ففعل ذلك، وكان أوّل ما وضعه لهذا السبب"[75].

النص الثاني:

قال القفطي: "وقيل: إن زياد ابن أبيه قال لأبي الأسود: إن بَنيَّ يلحنون في القرآن، فلو رسمت لهم رسما. فنقط المصحف. فقال: إن الظئر والحشم قد أفسدوا ألسنتهم"[76].

النص الثالث:

قال ابن الأنباري: "وروي أيضاً أن زياد بن أبيه بعث إلى أبي الأسود، وقال له: يا أبا الأسود، إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم، **ويعرب كتاب الله تعالى!** فأبى أبو الأسود، وكره إجابة زياد إلى ما سأل، فوجه زياد رجلاً وقال له: اقعد على طريق أبي الأسود؛ فإذا مر بك فاقرأ شيئاً من القرآن، وتعمّد اللحن فيه. فقعد الرجل على طريق أبي الأسود، فلما مر به رفع صوته فقرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾[سورة التوبة:03] (ورسولِه) بالجر، فاستعظم أبو الأسود ذلك، وقال: عز وجه الله أن يبرأ من رسوله! ورجع من حاله إلى زياد، وقال: يا هذا، قد أجبتك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ **بإعراب القرآن**، فابعث إليَّ ثلاثين رجلاً؛ فأحضرهم زياد، فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثم لم يزل يختارهم حتى اختار منهم رجلاً من عبد القيس، فقال: خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتيَّ فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعت شيئاً من هذه الحركات غنَّةً فانقط نقطتين. فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك"[77].

---

[75]–إنباه الرواة عن أنباه النحاة، القفطي(40/1)، الفهرست، ابن النديم(ص190 ط–الشويمي).

[76]–إنباه الرواة، القفطي(51/1).

[77]–نزهة الألباء، ابن الأنباري، (ص20 ط–السامرائي).

النص الرابع:

قال السيرافي: "أخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب عليه السلام العربية فكان لا يخرج شيئاً مما أخذه عن علي بن أبي طالب عليه السلام إلى أحد حتى بعث إليه زيادٌ: اعمل شيئاً تكون فيه إماماً ينتفع الناس به **وتُعرب به كتاب الله**، فاستعفاه من ذلك حتى سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾[سورة التوبة:03] (ورسولِه)، فقال: ما ظننتُ أن أمر الناس صار إلى هذا فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير فليبغني كاتباً لقناً يفعل ما أقول، فأتي بكاتب من عبد القيس فلم يرضه فأتي بآخر–قال أبو العباس: أحسبه منهم–. فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين. فهذا نقط أبي الأسود"[78].

3–التحليل:

أولا: الإطار الزماني المكاني للوقائع.

يمتدّ الإطار التاريخي للوقائع من آخر عصر الخلافة الراشدة في عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه(35هـ–40هـ)، إلى زمن إمارة زياد بن أبيه(45هـ–53هـ)، ونلاحظ أن حلقة الوصل بين هذين الإطارين هي شخصية أبي الأسود الدؤلي(ت69هـ)، وبالتالي نستنتج أن الوقائع المذكورة في هذه النصوص كانت في مرحلة متقدمة من حياة الدؤلي.

وبالنظر إلى تعلق هذه الأحداث بعلاقات مع الأمراء المذكورين في النصوص فإننا نستنتج أن الوقائع كانت بمحل حكمهم، حيث كان أكثر إقامة عليّ رضي الله عنه أيام خلافته بالكوفة، وأما زياد بن أبيه فقد كان أمير البصرة، قبل أن يضيف إليه معاوية رضي الله عنه إمارة الكوفة، وهذا يؤكد أن النشاط الأول للبحث اللغوي العربي كان بالعراق، وخصوصا بالمصرين الكبيرين: البصرة والكوفة، ويعضد هذا

[78]–أخبار النحويين البصريين، السيرافي، (ص12 ط الزيني).

الاستنتاج أن عامة من حفظ التاريخ لنا أسماءهم من اللغويين الأوائل كانوا من ساكنة العراق، ولا يكاد يذكر في التاريخ الاول نشاط (علمي) في أماكن أخرى من الدولة الإسلامية[79].

ثانيا: أسباب بداية النشاط اللغوي

من خلال قراءة النصوص السابقة، نستنتج أن السبب المحوري لبداية النشاط اللغوي كان هو "اللحن"، أي الخطأ في الأداء اللغوي بسبب عدم النشأة اللغوية السوية، وقد أدى هذا الوضع إلى أمرين، أحدهما فساد السليقة اللغوية لأبناء العرب، مما سيؤدي إلى ضعف التواصل، والثاني مساس هذا الفساد بالأداء اللغوي للقرآن الكريم في تلاوته، وآثار ذلك ونتائجه على فهم المعنى.

ونلاحظ أن هذا الفساد كان ناتجا عن قانون المكاثرة في الاجتماع، وهو التداخل المستمر بين الأعراق في ظل دخول الناس في الإسلام واستقرارهم بالدولة الإسلامية، وغلبتهم العددية على العرب فضلا عن مجرّد اختلاطهم بهم، مما يقلل فرص الاحتكاك اللغوي بالعربية الفصيحة، وهو ما عبر عنه زياد بن أبيه بقوله: "**إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب**"، وقوله مبررا ضعف السليقة اللغوية لأبنائه: "**إن بَنيَّ يلحنون فى القرآن، ... إن الظئر والحشم[80] قد أفسدوا ألسنتهم**".

ثالثا: النشاط اللغوي والقرار السياسي.

نلاحظ من خلال التمعن في وقائع بدايات النشاط اللغوي ارتباطها المطّرد بالقرار السياسي، سواء تعلق الأمر بطلب الجهات السيادية أم بتوجيه الطلب إليها، ومع أن بعض الدارسين شكك في هذا الارتباط؛ فإن معطيات تاريخية كثيرة تعضده وتؤده، وهي أن التطوّر العلمي في صدر الدولة الغسلامية كان دوما مناط القرار السياسي، لأن السلطة السياسية في الدولة الإسلامية كانت تريد أن تبقى دوما متحكمة في

[79]–تشير بعض المعطيات التاريخية إلى وجود نوع من النشاط اللغوي بالمدينة المنوّرة في أوائل القرن الثاني للهجرة، إلا أن الغالب أنه كان نشاطا تعليميا لا علميا، ينظر : التطور الإبستيمولوجي للخطاب اللساني، جمعان بن عبد الكريم، (ص71).

[80]–أي المرضعات والخدم من الأعاجم.

مسار تطوّرها بفعل التغيّرات السريعة التي شهدتها، ولهذه الحالة مع علوم اللغة نظائر في العلوم الإسلامية الأخرى، كواقعة جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق ثم الجمع الثاني في عهد عثمان بن عفان، وكظروف جمع الحديث في عهد عمر بن عبد العزيز، وغير ذلك.

رابعا: أنواع النشاط اللغوي الأول.

تتحدث النصوص السابقة عن نشاط علمي ذي أهداف محددة، وتقنية مضبوطة، وهو "**نقط القرآن**" الذي هدفه: "**إعراب القرآن**"[81]، ومنه سمي النقط نفسه بالإعراب من باب تسمية الشيء بغايته. إنه نشاط عملي تطبيقي ذو أبعاد براغماتية واضحة. وهذا أمر طبيعي جدا، فالأنشطة الفكرية في أولياتها ترتبط دوما بالمثيرات الأكثر تحفيزا ومباشرة، وقد كان حفظ القرآن من أن يلحن فيه أكثر محفّز لهذا العمل، إذ كان القرآن أكثر نص يشترك عامة المسلمين–على اختلاف أعراقهم وألسنتهم في قراءته، وكان اللحن فيه إظهر لما كان أداؤه ترتيلا وقراءته حفظا، مما يقلل من فرص الاعتماد على المكتوب.

وقد كان اللحن سببا في تنبيه أبي الأسود الدؤلي على مكامن الخصوصية في اللغة العربية، وهي حروف الإعراب، تلك التي لا تحمل سمة لازمة مثل أوائل الكلمة وأوساطها، وإنما تتغيّر سماتها باستمرار، فكان العمل الأول هو ضبطها وتثبيت هيئتها بسمة خطية مميزة لها، وهو ما اهتدى إليه أبو الأسود الدؤلي عن طريق النقط، بأشكاله المختلفة المشيرة إلى أهم التغيّرات، وهي التي عرفت لاحقا بالفتحة والضمة والكسرة والتنوين. وهذا هو العمل الأول المشار إليه في نص القفطي: "**ففعل ذلك، وكان أوّل ما وضعه لهذا السبب**".

غير أن نص ابن الأنباري يتبع هذا النشاط بعمل آخر: "فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، **ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك**". فنجد ابن الأنباري ينسب إلى أبي الأسود وضع "مختصر"، أي تأليف نحوي، وبغض النظر عن صحة هذه

[81]–أي تبيينه وإيضاحه.

المعلومة التاريخية؛ فإن الفكرة الكامنة تحتها تبدو أكثر مصداقية ومنطقية، وهي أن أبا الأسود بدأ يلتفت من ضبط إعراب القرآن إلى السرّ وراء الاختلافات بين الحركات في أواخر الكلم، وعن السرّ في عدم قدرة الأعاجم على إدراكها. ومن هنا بدأ التفكير في الاطرادات الإعرابية ووجوه تفسيرها، وكان الوجه الأول لتفسيرها هو علاقتها بالمعنى، يدلُّ على ذلك واقعة الآية نفسها: (أن الله بريء من المشركين) ورسولِه. حيث إن قراءة الآية بالجرّ لا يعد لحنا محضا من الجهة النحوية لإمكان أن يكون (رسولِه) معطوفا على (المشركين)، ولكن وجه تلحينه أن مخرجه من المعنى غيرُ مراد للقارئ، والغالب أن القارئ كان يضمر المعنى الصحيح، إلا أنه لم يستطع اكتشاف النسق النحوي الذي يدلّ عليه، ووقع بالمقابل في نسق نحوي محتمل ولكنه يدل على نقيض المعنى الذي أراده. وبالتالي فإن الأنشطة اللغوية الأولى كانت تبحث في وجوه الأداء التي يسلم بها اللفظ والمعنى.

4-أسئلة للتدريب:

-ما رأيك في نسبة تقسيم الكلم إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب؟

-في رأيك: ما سبب اختيار أبي الأسود الدؤلي للكاتب بالطريقة المذكورة في النص الثالث؟

-قارن بين مصطلحات الوصف النحوي في عبارة أبي الأسود الدّؤلي للكاتب في النصين الثالث والرابع، وعلّق عليها.

تطبيق اللسانيات العربية02: **باب علم ما الكلم من العربية–دراسة وتحليل**

أهداف التطبيق:

*التدرّب على تحليل النصوص اللسانية العلمية العربية.

*التعرف على بعض مبادئ التحليل اللساني في النظرية النحوية العربية.

*التعرف على التراث الخليلي الأول–كتاب سيبويه.

تمهيد:

رأينا فيما سبق أن التفكير النحوي عرف تطوّرا كبيرا في المرحلة الممتدة بين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت117هـ)، ويونس بن حبيب الضبي(183هـ)، وقد عرفت هذه المرحلة علماء كبارا أسهموا ببحوثهم وآرائهم وتحليلاتهم في دراسة اللغة العربية، ويبقى أجلهم وأكثرهم أثرا الخليل بن أحمد الفراهيدي(170هـ). وقد تم جمع حصيلة هذه الجهود وتوثيقها من قبل أحد كبار علماء المرحلة، وهو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي المشهور بسيبويه(ت180هـ) في تأليفه المشهور: "كتاب سيبويه".

وقد قدّم سيبويه بين يدي الشروع في دراسة الأحكام التأليفية بمجموعة مقدّمات تتضمن مبادئ التحليل اللساني الأساسية في النظرية النحوية العربية، وهي سبعة أبواب:

–باب علم ما الكلم من العربية(12/1).

–باب مجاري أواخر الكلم من العربية(13/1).

–باب المسند والمسند إليه(23/1).

–باب اللفظ للمعاني(24/1).

-باب ما يكون في اللفظ من الأعراض(24/1).

-باب الاستقامة من الكلام والإحالة(25/1).

-باب ما يحتمل الشعر(26/1).

1-النص:

قال سيبويه في كتابه: "هذا باب علم ما الكَلِمُ من العربية.

فالكَلِمُ: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط.

وأما الفعلُ فأمثلة أُخذتْ من لفظِ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولِمَا يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينَقطع. فأما بناءُ ما مضى فذَهَبَ وسَمِعِ ومكُث وحُمِدَ. وأما بناءُ ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ. فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبيَّنُ إن شاء الله. والأحداث نحو الضَّرْبِ والحمد والقتل.

وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو: ثُمَّ، وسَوْف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها"[82].

02-التحليل:

أولا: بنية الباب.

يتكون الباب في كتاب سيبويه من قسمين: الترجمة والمتن، فأما الترجمة فهي المتضمنة لعنوان الباب، وقد تقصتصر على العنوان فقط، وقد تتضمن بعض الإيضاحات والتعليقات. وأما المتن فيتضمن المعارف المراد دراستها وتحليلها مع

[82]-كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، (12/1).

الأدلة والشواهد والخلاف والترجيح وغير ذلك من مواد البحث النحوي. وتؤدي الترجمة دور التفسير والإيضاح لمضامين الباب، فهي تعمل على وضع القارئ في سياق تأويلي يسمح له بالفهم المسدد لما بعده من مضامين المتن.

وتندرج بنية الباب في كتاب سيبويه ضمن تقاليد التبويب في العلوم العربية–الإسلامية، حيث نجد هذه البنية بكثرة عند المحدّثين، وخصوصا عند الإمام البخاري في صحيحه، حيث اشتهر عنه عقد التراجم المطوّلة لكل باب قبل سرد متون الحديث، وحشدها بالضوابط الشرعية والتنبيهات الفقهية، الوفائد التفسيرية واللغوية، وذلك ليبني للقارئ سياقا تأويليا يتلقى من خلاله نص الحديث النبوي ويفك به إشكالاته.

وبالتالي يمكن أن نعتبر سيبويه أول شارح لكتابه، حيث إنه بين من خلال تراجم أبوابه المقاصد التي رمى إليها من خلال محتوياتها، ولذلك اهتم شرّاح كتاب سيبويه بهذه التراجم وأولوها عناية كبيرة لما لها من دور في تفسير القضايا المندرجة تحتها.

ثانيا: أهداف من الباب.

ينص سيبويه في ترجمة الباب على أن بحثه في حقيقة الكلم "**من العربية**"، وهذا يجعل بحثه مندرجا في "اللسانيات العربية"، فهو لا يستهدف وضع قسمة عامة للكلم في اللغة البشرية، وإنما يقتصر على أصناف الكلم في اللغة العربية التي هو بصدد تحليلها.

ويستهدف الباب بيان علمِ ما الكلم؟ والكلمُ اسم جنس جمعي، ومفرده: كلمةٌ، فالإجابة على هذا السؤال تحتمل تقديم تعريف لاسم الجنس، كما تحتمل تقديم تفصيل لما يندرج تحته من أنواع الكلمات، وهذا الجواب الثاني هو الذي عمل عليه سيبويه في مضمون الباب، حيث قدم أنواع الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف.

ثالثا: محتويات الباب.

احتوى الباب على قسمة واضحة للكلم، بالإضافة إلى تقسيمات فرعية:

فأما القسمة الأولى فهي قسمة الكلم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

ولم يجر سيبويه تقسيما تفريعيا صريحا على الاسم ولا على الحرف، وإنما اكتفى بالتمثيل لهما بقوله: "فالاسم رجل وفرس وحائط"، وقوله: "وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو: ثُمَّ، وسَوْف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها". ولكنه أجرى التقسيم التفريعي على الفعل، حيث قسمه إلى: ماض(ما مضى)، ومضارع(ما هو كائن لم ينقطع)، ومستقبل(ما يكون ولم يقع)، وقسّم المستقبل إلى مستقبل خبري(قولك مخبِرا)، ومستقبل إنشائي(قولك آمرا).

ولكن سيبويه أجرى بعض التقسيمات التفريعية الضمنية من خلال التمثيلات، فنجده:

1)مثّل للاسم بثلاثة مثل: إنسان/حيوان/جماد.

2-1)ومثّل لأبنية الأفعال مشيرا إلى احتمالاتها: المبنية للفاعل (ذهَبَ، سمِعَ، مكُثَ، يقتُلُ، يذْهَبُ، يضرِبُ، اِذْهَبْ، اُقْتُلْ، اِضْرِبْ)، والمبنية للمفعول (حُمِدَ، يُقتَلُ، يُضْرَبُ).

2-2)وفرّع داخل كلّ حالة من هاتين الحالتين الأبواب الصرفية الناتجة عن حركة عين الفعل في الماضي والمضارع(فَعَلَ، فَعُلَ، فَعِلَ، يفعَل، يفعُل، يفعِل، افعَل، أُفعُل، اِفْعِل).

2-3)ومثّل بثلاثة أفعال للبناء للمفعول ليبيّن أن اختلاف الباب الصرفي لا يؤثّر في بناء الثلاثي للمفعول.

3)وفرّع سيبويه كذلك الحروف بحسب معانيها وعملها ودخولها على الاسم (واو القسم ولام الإضافة)، أو على الفعل (سوف)، أو على كليهما (ثُمَّ).

رابعا: مبادئ التقسيم في التحليل النحوي عند سيبويه.

اعتمد سيبويه في تحليل أنواع الكلم وتفريعاتها الثانوية على عدة معايير، منها ما يرجع إلى خواص اللفظ، ومنها ما يرجع إلى خواص المعنى.

1)التحليل الدلالي:

ويمكن أن نلاحظ من خلال تحليل العبارة الأولى أن الثنائية التي كانت معتمدا في التحليل هي ثنائية(اسم/فعل) لأنها الفصائل اللغوية الأكثر وضوحا، وهي ثنائية تعتمد في أساسها معيارا دلاليا، ولذلك يعرّف سيبويه الفعل بالاستناد إلى العلاقة الدلالية الرابطة بينه وبين الاسم، في قوله: (وأما الفعلُ فأمثلة أُخذتْ من لفظِ **أحداث الأسماء**). فالأسماء تصدر عنها أحداث، كما يقول سيبويه: (والأحداث نحو الضَّرْبِ والحمد والقتل)، فإذا بنيت ألفاظ هذه الأحداث على مُثُلٍ معيّنة أنتجت الصيغ الفعلية.

ثم اصطدم النحويون بعناصر لغوية لم يمكن إدراجها في صنف الأسماء، ولا في صنف الأفعال التي هي مأخوذة من لفظ أحداث الأسماء، وهذا ما يشير إليه سيبويه بقوله: (وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل). والحق أن كلمة (حرف) ليست تسمية خاصة بهذا النوع، لأن الحرف في اصطلاح النحويين القدامى مرادفٌ للكلمة، فهناك حروف ذات دلالة اسمية هي الأسماء، وهناك حروف ذات دلالة حدثيّة وهي الأفعال، وهناك حروف ليس ذات دلالة اسمية ولا حدثية، ولذلك أبقاها النحاة القدامى من غير مصطلح خاص يدلّ عليها، واحتفظ بالتسمية المشتركة فصارت دالة عليها. وعليه فإن السبب الذي أدى إلى إنتاج القسم الثالث من أقسام الكلم، هو عدم قابليته الإدراج ضمن القسمين الأولين، وذلك بمراعاة خصوصيته الدلالية(جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل)، وخصوصية سلوكه داخل البنية اللغوية، وهو عدم وقوعه في مواضع الأسماء والأفعال.

ونلاحظ كذلك اعتماد سيبويه على التحليل الدلالي في تقسيم الأفعال باعتبار الأزمنة، حيث اعتمدت دلالة الزمن وتقسيمه إلى ماض وحاضر ومستقبل، وهو ما عبّر عنه بما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. وحين قام بتحليل

دوالّ المستقبل انتبه إلى أنها تتحقق لفظيا عن طريق الإخبار وعن طريق الإنشاء، وهو ما أدى إلى اعتماده ثنائية أخرى هي ثنائية (الخبر/الإنشاء).

2)التحليل اللفظي:

اعتمد سيبويه على مبادئ التحليل اللفظي كذلك، حيث فرّع الصيغ المختلفة للأفعال، مبيّنا اختلافاتها الأساسية في اللفظ ومنبها على أنواعها، وخصوصا ما تعلق بأبنية الأفعال، وقد بيّن أن هذه الابنية كثيرة جدا، وأنه سيأتي على استقرائها في مواضع أخرى من كتابه. وعمل سيبويه على ضبط الهيئات الظاهرة لدوال الأزمنة، فربط كلّ زمان بالدوال المعبّرة عنه.

ونلاحظ أن هذا التركيز قد وقع على الأفعال دون الأسماء والحروف، من أجل أن الخصوصية اللفظية للفعل تتميز بدينامية أكبر منها في الاسم والحرف، وهو ما يعرف بالتصرّفات. وقد بيّن سيبويه أنواع هذه التصرّفات واقترانها بالأزمنة، وبالإسناد، وبالفعل الكلامي المؤدى بها(الخبر والإنشاء). كما بيّن العلاقة اللفظية–المعجمية بين الفعل وبين ما أُخِذَ منه وهو لفظ الحدث، وهي علاقة الاشتقاق.

03–أسئلة للتدريب:

–قارن بين طريقة تحديد سيبويه لأقسام الكلم، وبين طريقة تحديدها عند ابن مالك في كتابه: "تسهيل الفوائد"(ص03).

–قارن بين طريقة تحديد سيبويه لأقسام وبين طريقة تحديدها عند تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"(ص86).

تطبيق اللسانيات العربية03: **مادة (فصح) من معجم تهذيب اللغة–دراسة وتحليل**

أهداف التطبيق:

*التعرف على التراث المعجمي العربي.

*التدريب على قراءة النص المعجمي العربي.

*التدريب على تحليل المستويات اللغوية.

تمهيد:

انطلقت الحركة المعجمية العربية مع حركة التحريات اللغوية التي قادها أبو عمرو بن العلاء وتلاميذه من اللغويين، حيث كان هؤلاء المتحرون يدققون في ضبط الألفاظ ومعانيها، وخصوصا فيما تعلق بغريب اللغة الذي كانوا يسمعونه في الأشعار أو على ألسنة الفصحاء في مخاطباتهم اليومية، وكانت متابعة هؤلاء العلماء للسياق الاستعمالي الحي لتوظيف المفردات أكبرعون لهم على فهم دلالاتها واستعمالاتها المختلفة، كما أن تقنياتهم في استنطاق المورد اللغوي سمحت لهم بمعرفة العلاقات الدلالية بين المفردات كالترادف والاشتراك والتضاد والتنوع اللهجي.

وفي مرحلة تالية تشكل في ذهن الخليل بن أحمد فكرة وظيفة المعجم الاستقرائية، فطرح أمام تفكيره إشكالية حصر المفردات العربية، وهو ما أدى به إلى وضع مشروع أول معجم عربي: "كتاب العين"[83]. وقد حمل هذا المشروع نظرية لغوية حقيقية على المستوى المعجمي والتصريفي معا، لأن اللغة العربية باعتبارها لغة اشتقاقية تتأسس على التداخل على المستويين المعجمي والمورفولوجي، وأما على المستوى الصوتي

[83]–نفضل التوقف عند هذا الحد من الطرح حتى نتجنّب في هذه المحاضرة الخوض في تحقيق نسبة كتاب العين للخليل أو لتلميذه الليث بن المظفر، ونحيل الطلبة إلى قراءة الفصل المتعلق بالعين وتصحيح نسبته من كتاب: "المعجم العربي: نشأته وتطوّره" لحسين نصار (279/1).

فقد أسس الخليل فكرة المعجم على الترتيب الصوتي الذي راعى فيه فيزيولوجية الترتيب في المخارج.

وقد صار معجم العين مصدر إلهام ومرجعية منهجية ومعرفية لكل المعجميين الذين أتوا بعد الخليل وتلميذه الليث بن المظفر، وإن اختلفوا في طريق استلهامه في أعمالهم اللاحقة، ونخص بالذكر من هؤلاء معجميين كبيرين: أبا بكر ابن دريد الازدي صاحب جمهرة اللغة، وأبا منصور الازهري صاحب تهذيب اللغة، والذي يعتبر أحد أعلام المعجمية العربية الكبار: بفعل الجهود العلمية التي بذلها في جمع اللغة، ثم بفعل القيمة التوثيقية لمعلوماته وشواهده، والتي حمله عليها قراءته النقدية للتراث المعجمي المؤلف قبله، ومن كتابه العظيم "تهيب اللغة، سنقتطف مدخلا معجميا ونقوم بتحليل الرؤى اللسانية العربية التي يكشفها.

المؤلف في سطور:

قال السيوطي في بغية الوعاة(19/1): "محمد بن أَحْمد بن الْأَزْهَر بن طَلْحَة بن نوح الْأَزْهَرِي اللّغَوِيّ الأديب الْهَرَوِيّ الشَّافِعِي أَبُو مَنْصُور. ولد سنة اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ(282هـ). وَأخذ عَن الرّبيع بن سُلَيْمَان، ونفطويه، وَابْن السراج. وَأَدْركَ ابْن دُرَيْد وَلم يرو عَنهُ. وَورد بَغْدَاد وأسرته القرامطة، فَبَقيَ فيهم دهراً طَويلا. وَكَانَ رَأْسا فِي اللُّغَة، أَخذ عَن الْهَرَوِيّ صَاحب الغريبين. وَله من التصانيف: التَّهْذِيب فِي اللُّغَة[84]، تَفْسِير أَلْفَاظ مُخْتَصر الْمُزنِيّ، التَّقْرِيب فِي التَّفْسِير، شرح شعر أبي تَمام، الأدوات، وَغير ذَلِك. وَكَانَ عَارِفًا بِالْحَدِيثِ، عالي الْإِسْنَاد، ثخين الْوَرع. مَاتَ فِي ربيع الْآخِرَة سنة سبعين وثلاثمائة(370هـ)"[85].

1-النص:

قال أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة(253/4):

[84]-كذا قال السيوطي، والصواب: تهذيب اللغة كما صرّح به مؤلفه في مقدّمته.

[85]-السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (19/1).

"(فصح): الليثُ[86]: الفِصحُ: فِطْر النَّصَارَى[87]. قَالَ: والمُفْصِحُ من اللَّبَنِ إِذا ذهب عَنهُ اللِّبَأُ[88] وكثُر مَحْضُه وقلَّت رَغْوته، وَيُقَال: فَصَّحَ اللبنُ تَفْصيحاً. أَبُو عُبَيد[89] عَن الْأَصْمَعِي: أولُ اللَّبَن اللِّبَأُ ثمَّ الَّذِي يَلِيهِ المُفصِح. يُقَال: أَفْصح اللَّبنُ إِذا ذهب عَنهُ اللِّبأُ. وَقَالَ اللَّيْث[90]: رجل فَصِيحٌ، وَقد فَصُحَ فصاحةً، وَقد أَفْصح الرجلُ القولَ، فَلَمَّا كثُر وعُرِف أضمروا القَوْل واكتفوا بِالْفِعْلِ، كَمَا تَقول: أَحْسَن، وأَسرع، وأَبْطأ، وَإِنَّمَا هُوَ: أَحْسَنَ الشيءَ وأسرعَ الْعَمَل. قَالَ: وَقد يَجِيء فِي الشّعرِ فِي وصف العُجْم أَفْصح يرادُ بِهِ بَيَان القَوْل، وَإِن كَانَ بِغَيْر الْعَرَبيَّة كَقَوْل أبي النَّجْم[91]:

أَعْجَم فِي آذانها فصيحاً[92]

يَعْنِي صَوت الْحمار[93] أَنه أعْجَمُ وَهُوَ فِي آذان الأتنِ فصيح بَيّن. وَيُقَال: أَفْصِحْ لي يَا فلَان وَلَا تُجَمْجِم[94]. قَالَ: والفَصِيحُ فِي كَلَام الْعَامَّة المُعْرِبُ. وَقَالَ غَيره: يُقَال: قد

---

[86]–هو الليث بن المظفر تلميذ الخليل.

[87]–أحد أعياد النصارى، وهو عيد القيامة بعد الصوم الكبير، ويكون في أيام الربيع. وترجع تصميته إلى مفهوم إفصاح الصبح بقيامة المسيح في معتقدهم. قال ابن دريد: "وقد تكلمت به العرب"، وقال ابن فارس في المقاييس: "وَمِمَّا لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ الْفِصْحُ: عِيدُ النَّصَارَى، يُقَالُ: أَفْصَحُوا: جَاءَ فِصْحُهُمْ". وهذان النص يشيران إلى خلاف ما تشير إليه الدراسات التأثيلية المسيحية. على أن التسمية العبرية القديمة للفصح: پاسْخَا (Pessa'h) ودلالتها في لغات وحضارات ودينات قديمة حتى (غير توحيدية) تشير إلى مفهوم الانفصال: فالفصح اليهودي هو يوم فصل موسى عليه السلام ببني إسرائيل من مصر إلى سيناء، والفصل ههنا معناه كمعناه في قوله تعالى: (فلما فصل طالوت بالجنود).. الآية. وهي في عقيدة النصارى بمعنى قيامة المسيح، ويوافق فصح النصارى وهو أول أحد بعد بدر الربيع؛ عيد الربيع في ديانات وثنية قديمة، أي الخروج من الشتاء، وهو ما يشير إليه آخر المادة: "والفِصْحُ: الصَّحْوُ من القُرِّ: إذا لم يكن فِيهِ قُرّ فَهُوَ فِصْح، وَإِن كَانَ فِيهِ غَيمٌ ومَطَرٌ وريحٌ بعد ألاّ يكون فِيهِ قُرّ، وَكَذَلِكَ الفَصْيَةُ، وَهَذَا يَوْم فَصْيَةٍ كَمَا ترى، وَقد أَفْصَينَا من هَذَا القُرِّ أَي خرجنَا مِنْهُ وَقد أَفْصى يَومنا. وأَفْصَى القُرُّ إِذا ذهب".

[88]–اللِّبَأ أول اللبن بعد النتاج البهيمة، أقلّه حلبة وأكثره ثلاث حلبات، ثم يرق بعده اللبن وهو المفصح والفصيح.

[89]–القاسم بن سلام البصري صاحب الغريب المصنف(ت235هـ).

[90]–هذا الكلام في العين للخليل، فيتأمل نسبته إلى الليث! وهو يقول في المقدمة(07/1): "...أَنِّي قَرَأت كتبا تصدَّى مؤلفوها لتَحْصِيل لُغَات الْعَرَب فِيهَا، مثل كتاب الْعين **الْمَنْسُوب إِلَى الْخَلِيل**". ويقول(36/1): "وَالصَّوَاب فِي العُنَّة والعُنَن مَا قَالَه الْخَلِيل **إِن كَانَ قَالَه**".

[91]–أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي، شاعر أموي من الرجاز مدح عبد الملك بن مروان.

[92]–من أرجوزته في مدح سليمان بن عبد الملك أولها :

يا ناق سيري عنقا فسيحا***إلى سليمان فنستريحا

[93]–يقصد حمار الوحش، وقد اشتهر العرب بوصفه في أشعارهم.

[94]–جمجم: لم يبيّن كلامه.

فَصَحَك الصُّبْحُ أَي بَانَ لَك وغَلَبَك ضَوْؤُه، وَمِنْهُم مَن يَقُول: فَضَحَك. وَقَالَ أَبُو زيد: مَا كَانَ فُلانٌ فَصِيحاً، وَلَقَد فَصُح فَصاحَةً، وَهُوَ البيّن فِي اللِّسَان والبلاغة، وَيُقَال أَفْصح الصبيُّ فِي مَنْطِقه إِفْصَاحاً إِذا فهمتَ مَا يَقُول فِي أول مَا يتَكَلَّم، وأفصح الأَعْتَمُ إِذا فهمتَ كَلَامه بعد غُتْمَتِه[95]. وَقَالَ ابْن شُمَيل[96]: هَذَا يومٌ فِصْحٌ كَمَا ترى، والفِصْحُ: الصَّحْوُ من القُرّ[97]: إِذا لم يكن فِيهِ قُرّ فَهُوَ فِصْح، وَإِن كَانَ فِيهِ غَيمٌ ومَطَرٌ وريحٌ بعد ألاّ يكون فِيهِ قُرّ، وَكَذَلِكَ الفَصْيَةُ، وَهَذَا يَوْم فَصْيَةٍ كَمَا ترى، وَقد أَفْصَينَا[98] من هَذَا القُرّ أَي خرجنَا مِنْهُ وَقد أَفْصى يَومنا. وأَفْصَى القُرُّ إِذا ذهب، قَالَه ابْن شُمَيْل"[99].

02-التحليل:

<u>أولا: أنواع المعلومات اللغوية في المدخل المعجمي</u>

يحتوي المتن المعجمي العربي على خمسة أنواع من المعلومات اللغوية:

***المعلومات الصوتية:** وتتعلق في مادتنا بالإبدال الصوتي بين الصاد والضاد في فصحك وفضحك، وكذلك في الإبدال بين الحاء والياء في فصح وفصي. وهذا الإبدال إبدال معجمي، وليس صوتيا أو صرفيا بالمفهوم المعروف المتعلق بتقارب المخارج أو الصفات أو التأثيرات الجوارية للحروف".

***المعلومات الصرفية:** وتتعلق في مادتنا بالصيغ الصرفية المختلفة التي تتصرف فيها المادة من إفراد وجمع وتذكير وتأنيث واسم وفعل وتصرّف زمني وحركة عين الفعل وتجرّد وزيادة وغير ذلك.

---

[95]-الغتمة: العجمة.

[96]-هو النضر بن شميل تلميذ الخليل.

[97]-القرّ: البرد.

[98]-فصى الشيء من الشيء يفصيه : فصله، وفصية ما بين الحرّ والبرد سكتة بينهما.

[99]- أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، (253/4).

***المعلومات التركيبية:** وتتعلق في مادتنا بمسألة لزوم الفعل وتعدّيه خصوصا، وهي متعلقة بمسألة صرفية بالأساس هي كون الهمزة في أول أفصح همزة تعدية أم همزة صيرورة أم غير ذلك.

***المعلومات المعجمية/الدلالية:** وهي أصل ما وضع له المعجم، فالمعجم نص توثيقي للدلالات خصوصا، وهو يبيّن الدلالة الأصلية أو المركزية وما يتفرّع عنها من الدلالات الهامشية، كما يبين الدلالات المصطلحية الشائعة في المجتمع، وعلى المستوى المعجمي يبين المعجم المواد الأصيلة من المواد الدخيلة كما هو الشأن مع كلمة: (الفِصح).

***المعلومات الوظيفية/التداولية:** وهي المرتبطة بالاستعمال، والتي قد تؤدي إلى تغيير في السمات الوضعية–الوظيفية للمادة، مثاله: "وَقد أفْصح الرجلُ القولَ، فَلَمَّا كثُر وعُرِف أضمروا القَوْل واكتفوا بِالْفِعْلِ، كَمَا تَقول: أَحْسَن، وأَسرع، وأَبْطأ، وَإِنَّمَا هُوَ: أَحْسَنَ الشيءَ وأسرعَ الْعَمَل.

<u>ثانيا: أنواع المعلومات الدلالية في المدخل المعجمي:</u>

يقدّم المعجم معلومات دلالية على مراتب مختلفة من الدلالة:

***الدلالة المعجمية الأصلية:** وهي الدلالات المتداولة من قبل المستعملين المثاليين للغة في إطار المعجم العام للغة.

***الدلالة الاصطلاحية الثقافية:** وهي المرتبطة بحقل متخصص كدلالة الفصح الدينية لليهود والنصارى.

***الدلالة التطوّرية:** وهي المرتبطة بالدلالات المتطوّرة أو الحادثة في المجتمع، والتي لا تنتمي إلى دلالات المعجم الآني المراد مسحه، وبالتالي يدخل فيها المجازات الحادثة والمعاني المولدة وغير ذلك، وهو ما يشير إليه الأزهري بقوله: "عند العامة".

<u>ثالثا: بعض النظريات المعجمية التي يتأسس عليها المدخل المعجمي</u>

يبنى المدخل على نظريات معجمية تظهر من خلال التداخلات المعجمية التي يحتوي عليها:

ففي حالتنا يذكر الأزهري مادة (فصي) مع مادّة (فصح) ويبيّن القرب الدلالي بين المادتين مما يمكن قراءته وفق نظرية الإبدال الصوتي، كما يمكن قراءته وفق نظرية الأصول الثنائية التي تبناها بعض المعجميين القدامى(ابن فارس) والمحدثين(أنستانس الكرملّي)، حيث يكون الحرفان (فص) ممثلين للجذر الأصلي الثنائي الدال على مفهوم الانفصال والتبيّن، ويأتي الحرف الثالث ليميز نوع الانفصال وموضع استعماله، مثل: فصح–فصد–فصص–فصل–فصم–فصي.

03–أسئلة للتطبيق:

قال الأزهري في تهذيب اللغة(320/2): "ذعن: قَالَ الله جلّ وعزَّ: (وَإِن يَكُنْ لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُواْ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ)[النُّور: 49]. قَالَ ابْن الأعرابيّ: (مذعنين) مقرّين خاضعين. وَقَالَ أَبُو إِسْحَاق: جَاءَ فِي التَّفْسِير: مُسْرِعين. قَالَ: والإذعان فِي اللُّغَة: الْإِسْرَاع مَعَ الطَّاعَة، تَقول: قد أذعن لي بحقّي مَعْنَاهُ: قد طاوعني لِما كنت ألتمِسه مِنْهُ، وَصَارَ يُسرِع إِلَيْهِ. وَقَالَ اللَّيْث: الإذعان: الانقياد، أذعن إِذا انْقَادَ وسَلِس بِنَاؤُه: ذَعِن يذْعن ذَعَناً. وناقة مذعان: سَلِسة الرَّأْس منقادة لقائدها. قَالَ: وَقَوله: مذعنين: منقادين".

–استخرج المعلومات المعجمية والصرفية في النص.

–وزّع المعلومات المعجمية الموجودة في النص على حقولها الدلالية.

لا نزال نلح على ضرورة إخراج سِفر العربية العظيم، وديوانها الخالد: "كتاب سيبويه" إخراجا علميا محققا، بالاعتماد على ما توفر اليوم من نسخه المخطوطة التي يعد بعضها على أعظم قدر من النفاسة. فإن المشكلات الحاصلة في نص الكتاب في طبعاته المختلفة–على تفاوت واضح في مقدار هذه المشكلات– يشي بأن النسخ المعتمدة إما أنها كتبت بأيدي غير متخصصين، وإما بأنها لم تتعرض للمقابلة.

ونريد اليوم أن نقف مع مشكلة من نوع آخر، لا تتعلق بالنسخ المخطوطة بقدر ما تتعلق بقدرة المحقق على فهم النص وإخراجه في صورة تؤدي المعنى الصحيح، وبالمقابل: على تفاديه أي صورة من الإخراج قد تؤدي إلى تحريف المعنى أو إحداث الوهم. هذه المشكلة هي مشكلة الحدود بين تراجم الأبواب في كتاب سيبويه ومتونها.

تعتمد منهجية التأليف في الثقافة العربية الإسلامية المتقدمة على مفهوم "الباب"، وهو ما يقابل –بصورة تقريبية جدا– "المبحث" في منهجية كتابة البحوث العلمية المعاصرة. ويتكون الباب من ترجمة ومتن، فالترجمة تضم المدخل إلى مضمون الباب، والذي قد يقتصر على العنوان، وقد يمتد إلى نوع من التفصيل لهذا العنوان وشرحه والاستدلال له في بعض الأحيان، وأما المتن فيتضمن مسائل الباب وأدلته ومناقشاته.

وقد يتضمن الباب ترجمة من دون متن، لأسباب مختلفة، منها مثلا التمهيد لما بعده من الأبواب، وبيان أنها من جنس واحد، كما هو الشأن في الباب الذي عقده سيبويه في الكتاب(1–ط هارون) وفيه: "باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فِعْلُ فاعلٍ ولا يتعدَّى فعلُه إلى مفعول آخَر، وما يَعْملُ من أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ عَمَلَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول.." إلى آخر الباب، فهو باب لا يحتوي إلا على عنوانات الأبواب اللاحقة له، كما يمكن أن

يتضمن الباب متنا دون ترجمة، كما هو شائع بكثرة في كتب متون الحديث النبوي كالبخاري وغيره.

ويمثل قسم تراجم الأبواب قيمة علمية تفصيلية مهمة جدا باعتباره عتبة نصية مهمة في توجيه دلالة محتوى المتن، ولذلك فينبغي صرف عناية كبرى لتحديده وبيان مقاصده، تمهيدا للفهم الجيد لمحتوى المتن كما أسلفنا، كما أن هذا التقسيم الذي يخضع له الباب بين الترجمة والمتن يفترض منها وضع الحدود النصية الواضحة بينهما عند الإخراج، وهو ما لاحظنا اختلاله في بعض المواطن من كتاب سيبويه كما سنبينه في المثال التالي.

يبوب سيبويه ضمن أبواب تعدي الفعل بابا لعمل الفعل في الحال، ونحن ننقله في تصفيفه في الطبعات المختلفة، ونتبع المنشور بصور الموضع منها، ونبين نتيجة التصفيف السيء على فهم النص، يقول سيبويه(44/1–ط هارون):

"هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فيَنتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعولٍ

كالثَّوب في قولك كسوتُ الثوبَ، وفي قولك كسوتُ زيداً الثوبَ، لأنَّ الثوب ليس بحال وقع فيها الفعلُ ولكنّه مفعولٌ كالأوّل. ألاَ ترى أنّه يكون معرفةً ويكون معناه ثانياً كمعناه أوّلاً إذا قلت كسوتُ الثوبَ، وكمعناه إذا كان بمنزل الفاعلِ إذا قلتَ كُسِيَ الثوبُ.

وذلك قولك: ضربتُ عبدَ الله قائماً، وذهبَ زيدٌ راكباً. فلو كان بمنزلة المفعول الذي يَتعدّى إليه فعلُ الفاعلِ نَحْوُ عبد الله وزيدٌ ما جاز في ذهبتُ، ولجاز أن تقول ضربتُ زيداً أباك، وضربتُ زيداً القائمَ، لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفةَ " ولا البَدَلَ".

ينتهي إبراز العنوان في الطبعات المختلفة للكتاب (بولاق، هارون، فوزي حمزة)، عند قوله: (وليس بمفعول)، وواضح أن مضمون الباب هو الحال الذي يدل على هيئة وقع فيها الفعل، وليس هو بمفعول مثل المفاعيل التي يتعدى إليها الفعل، والتي سبق للمصنف أن شرحها في الأبواب السابقة على هذا الباب. وبعد ذلك يبدأ المتن المصفوف بقوله: (كالثوب في قولك كسوت الثوب، وفي قولك كسوت زيدا الثوب)

حيث نتفاجأ بأن المثال الذي من المفترض أن يبين مضمون الباب هو مثال عن المفعول به لا عن الحال، ثم يزيد سيبويه البيان بقوله: (لأنَّ الثوب ليس بحال وقع فيها الفعلُ ولكنّه مفعولٌ كالأوّل). ولا يأتينا المثال المفترض انطباقه على مضمون الترجمة إلا مع بداية الفقرة الثانية في قول سيبويه: (وذلك قولك: ضربتُ عبدَ الله قائماً، وذهبَ زيدٌ راكباً).

والواقع أن بداية المتن على ما تم تصفيفه في الطبعات المتقدم ذكرها وهو قوله (كالثوب في قولك..) هي تمثيل للمفعول المنفي في آخر العنوان، أي: (وليس بمفعول كالثوب في قولك كسوت الثوب) وكل الكلام الذي بعدها هو شرح للفرق بين المفعول والحال، وليس بشرح للحال ولا بتمثيل له، فالفقرة الأولى على الحقيقة هي من تمام الترجمة وليست من المتن، كما أوهمته طريقة التصفيف والإخراج..!

ويجب أن نقدم في هذا الموضع ملاحظتين قبل أن نختم باقتراحين:

أما الملاحظة الأولى، فهي أن الطبعات العربية الثلاث لكتاب سيبويه قد تواردت على التصفيف نفسه، وهو ما نفترض منه–ومن نظائر له كثيرة، أن المحققين: الأستاذ عبد السلام هارون، والأستاذ محمد فوزي حمزة–كل في طبعته– قد استندا كلية على شكل التصفيف المعتمد في طبعة بولاق التي هي أول طبعة عربية مصححة، والتي كان قد اشتغل عليها علماء أفاضل، بذلوا جهدا لا ينكر في تصحيح النص، وإن كان عملهم لا يخلوا من نقص الإنسان، ومن ضعف أوجبته قلة الوسائل.

وأما الملاحظة الثانية، فإن من العجيب جدا، أن هذا التصفيف السيء الذي تواطأت عليه الطبعات العربية قد سلمت منه– بوعي وقصد كما سنراه– طبعة هرتويغ درنبرغ، التي لعلها أقدم هذه الطبعات، والتي كتبت ترجمة هذا الباب بصورة متصلة إلى آخرها، ثم فصلتها عن متن الباب بفراغ واضح كما هو منهجها في سائر الكتاب، وهو ما يدل على قراءة واعية ونافذة للنص وتتبع لمعانيه. وسنشير إلى هذا المنهج في الصور المرفقة إن شاء الله.

وإذ نخلص إلى هذه النتائج، فإننا أمام ضرورة تقديم اقتراحين منهجيين من أجل إعادة الإخراج العلمي لكتاب سيبويه، وتفادي مثل هذه المشكلات التي لا يمكن أن تلصق بعمل التحقيق–أي إعادة إخراج النص المخطوط الخالص–.

أما الاقتراح الأول: فهو أن تسبق عملية التحقيق بعملية قراءة للنص، ونقصد بالقراءة هنا، الدراسة المعمقة لمضامينه ولغته ومنهجه، وهو ما يفترض أن يضطلع بالعمل عليه فريق بحث ينخرط فيه جماعة من المتخصصين في الترث الخليلي، أو كما يسميهم ابن مالك: "أصحاب كتاب سيبويه"[100]، فإن صورة تصفيف النص تعد علامة سيميائية تسهم في تأويله، أو على الأقل تحمي من الوهم في فهمه. كما أنه من المهم أن يصاحب إخراج الكتاب قراءة واسعة في شروحه لفك مشكلات النص اللفظية والترجيح عند الخلاف، واستدراك أوهام النص، ونخص في هذا المقام الشروح قريبة العهد من سيبويه كشرح السيرافي والرماني والفارسي ونحوها..

وأما الاقتراح الثاني، وهو أكثر تعلقا بمشكلتنا، فهو ضرورة إعادة الاعتبار لمفهوم تراجم الأبواب في منهجية التأليف العربية القديمة، والتي لا نجد اهتماما كبيرا بها عند النحويين واللغويين، خلافا لعلماء الحديث الذين خدموها خدمة عميقة ودقيقة، ويمكن حينئذ الاستفادة من أعمالهم مع مراعاة خصوصية التراجم اللغوية.

نرجو أن يكون في هذا الذي قدمناه إسهام في خدمة الكتاب الجليل، كتاب سيبويه ودفع لإخواننا وزملائنا من الطلاب والباحثين لرفع البصر إلى هذا النص الذي هو منبع المعرفة اللغوية الأول في تراثنا العربي، والاشتغال به كما يستحقه علميا وحضاريا.

[100]–انظر: شرح التسهيل لابن مالك(41/4).

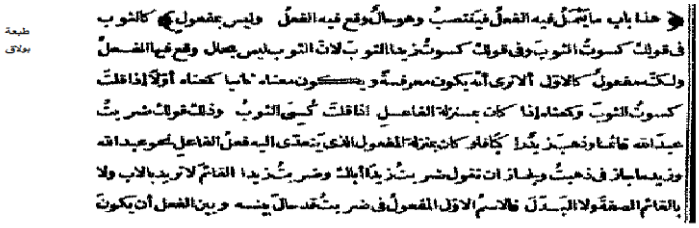

طبعة بولاق

هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فيَنتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعولٍ كالثوب
في قولك كسوتُ الثوبَ وفي قولك كسوتُ زيدا الثوبَ لان الثوبَ ليس بحال وقع فيها الفعلُ
ولكنّه مفعولٌ كالاوّل الا ترى انّه يكون معرفةً ويكون معناه ثانيا كمعناه اوّلاً اذا قلتَ
كسوتُ الثوبَ وكمعناه اذا كان بمنزلة الفاعلِ اذا قلتَ كُسِيَ الثوبُ وذلك قولك ضربتُ
عبدَ الله قائما وذهبَ زيدٌ راكبا فلو كان بمنزلة المفعول الذي يَتعدّى اليه فعلُ الفاعلِ نحو عبد الله
وزيد ما جاز في ذهبتُ ولجاز ان تقول ضربتُ زيدًا أباكَ وضربتُ زيدا القائمَ لا تريد بالاب ولا
بالقائم الصفةَ ولا البَدَلَ فالاسمُ الاوّل المفعولُ في ضربتُ قد حالَ بينه وبين الفعل أن يكونَ

هـذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فيَنتصبُ

طبعة عبد السلام هارون

وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ [1] وليس بمفعولٍ

كالثَّوب فى قولك : كسوتُ الثوبَ ، وفى قولك : كسوتُ زيدًا الثوبَ ، لأنَّ الثوب ليس بحال وقع فيها الفعلُ ، ولكنّه مفعولٌ كالأوّل . ألَا ترى أنّه يكون معرفةً ويكون معناه ثانيًا كمعناه أوّلاً إذا قلتَ : كسوتُ الثوبَ ، وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعلِ إذا قلتَ : كُسِيَ الثوبُ .

وذلك قولك : ضربتُ عبدَ الله قائمًا ، وذهبَ زيدٌ راكبًا . فلو كان بمنزلة المفعول الذى يَتعدّى إليه فعلُ الفاعلِ نَحْوُ عبد الله وزيدٌ ما جاز فى ذهبتُ ، ولجاز أن تقول : ضربتُ زيدًا أباك ، وضربتُ زيدًا القائمَ ، لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفةَ [ولا البَدَلَ] ، فالاسم الأول المفعول فى ضربتُ قد حالَ بينه وبين الفعل

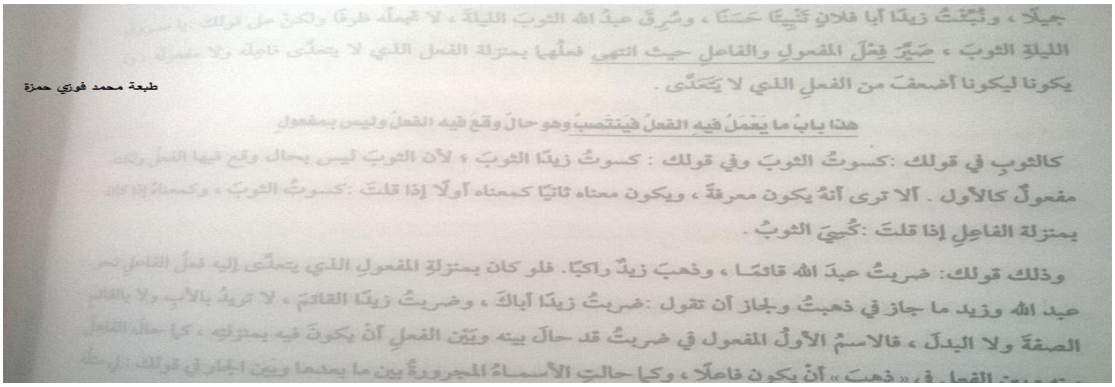

طبعة محمد فوزي حمزة

جميلًا ، وأبَّنتُ زيدًا أبا فلانٍ تأبينًا حسنًا ، وشَرِقَ عبدُ الله الثوبَ الليلةَ ، لا تجعلْه ظرفًا ولكنْ على قولك يا سارقَ
الليلةِ الثوبَ ، صَيَّرَ فِعْلَ المفعولِ والفاعلِ حيث انتهى فعلُهما بمنزلة الفعل الذي لا يتعدّى فاعلُه ولا مفعولُه
يكونا ليكونا أضعفَ من الفعلِ الذي لا يَتَعَدّى .

هذا بابُ ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فيَنتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعولٍ

كالثوبِ في قولك :كسوتُ الثوبَ وفي قولك : كسوتُ زيدًا الثوبَ ، لأن الثوبَ ليس بحال وقع فيها الفعلُ ولكنّه
مفعولٌ كالأول . ألا ترى أنهُ يكون معرفةً ، ويكون معناه ثانيًا كمعناه أولًا إذا قلتَ :كسوتُ الثوبَ ، وكمعناه إذا كان
بمنزلة الفاعلِ إذا قلتَ :كُسِيَ الثوبُ .

وذلك قولك: ضربتُ عبدَ الله قائمًا ، وذهبَ زيدٌ راكبًا. فلو كان بمنزلةِ المفعولِ الذي يتعدّى إليه فعلُ الفاعلِ نحو
عبد الله وزيد ما جاز في ذهبتُ ولجاز أن تقول :ضربتُ زيدًا أباكَ ، وضربتُ زيدًا القائمَ ، لا تريدُ بالأبِ ولا بالقائم
الصفةَ ولا البدلَ ، فالاسمُ الأولُ المفعول في ضربتُ قد حالَ بينه وبَيْنَ الفعلِ أنْ يكونَ فيه بمنزلتِه ، كما حال الفاعل
في « ذهبَ » أنْ يكون فاعلًا ، وكما حالتِ الأسماءُ المجرورةُ بين ما يعملها وبين الجار في قولك: [illegible]

طبعة برنبرغ

١٩ هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فيَنتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعولٍ
كالثوب في قولك كسوتُ الثوبَ وفي قولك كسوتُ زيدا الثوبَ لان الثوب ليس بحال وقع
20 فيها الفعلُ ولكنّه مفعولٌ كالاوّل الا ترى انّه يكون معرفةً ويكون معناه ثانيا كمعناه اوّلاً
اذا قلتَ كسوتُ الثوبَ وكمعناه اذا كان بمنزلة الفاعلِ اذا قلتَ كُسِيَ الثوبُ وذلك
قولك ضربتُ عبدَ الله قائما وذهبَ زيدٌ راكبًا فلو كان بمنزلة المفعول الذي يَتعدّى

من الأفكار الشائعة الناتجة عن مركزية الرؤية الأوروبية للفكر اللساني؛ أن التراث اللساني العالمي قبل ستينات القرن الماضي كان مندرجا في الثالوث المشهور(trivium): المنطق-البلاغة-النحو، وأن القاسم المشترك لهذا الثالوث هو النظر إلى الإنجاز اللغوي من منطق وحدة: "الجملة"، التي تتقاطع في تركيبها مع القضية المنطقية من حيث احتواؤها على موضوع ومحمول. وعمم هذا الحكم تعميما أدى إلى الحجر على كلّ نوع من تجديد السؤال عن وحدة التحليل في الدراسات اللغوية القديمة خاصة(ويعد هذا الحكم نفسُه نتيجةً عن تعميم حكم تأثير البحث اللغوي الإغريقي في النشاط اللغوي للعصر الوسيط).

ومن نتائج هذه الفكرة اعتبار أن تحليل النصوص في الثقافة اللسانية العربية مثلا(تفسير النصوص الشرعية، شرح النصوص الشعرية.. إلخ) ينتهي إلى التحليل الجملي، وأن رؤية الشراح والمعلقين للبناء النصي-إن وُجِدَتْ-فإنها ترجع إلى تحليل تقطيعي ينتهي إلى شرح الجمل المكونة للنص. وبالتالي فقد قطعَ هذا التصورُ إمكانيةَ التفكير في التصور المعاكس له في اتجاه التحليل: أي التفكير في انطلاق اللغويين في فهم الجملة وتحليل بنيتها مما هو أعلى من الجملة(أي من النص بمفهومه الشكلي والتداولي). ولئن كان بعض المتخصصين قد أقرّ بوجود الوعي بالنص عند باحثين سابقين على مؤسسي البحث اللساني النصي، فإنهم نظروا إلى هذا الوعي على أنه وعي قاصر، وأن هؤلاء الباحثين-مثل يلمسليف- إنما اعتبروا النص وسيطا منهجيا لفهم النظام اللغوي، ولم يدركوه باعتباره إنجازا لغويا مستقلا وموضوعا للمعرفة.

وإذا أمكننا أن نتحرر من هيمنة سلطة التاريخ اللساني ذي المركزية الأوروبية، وأن نفتح المجال مجددا للبحث اللساني-التاريخي، فإن هذا التحرر سيسمح لنا بإعادة قراءة نصوص تراثية كثيرة وإعادة الاعتبار لها في سياق البحث النصي والتداولي

خصوصا، ومن هذه النصوص المهمة: "كتاب سيبويه"، الذي تدل صفحاته الواحدة بعد الأخرى على أن منطق التحليل فيه ليس الجملة كما تفهم في التقليد النحوي–المنطقي الإغريقي، وإنما هو "الكلام" وهو حقيقة تواصلية بالدرجة الأولى، وتحقُّقُه لا يتم خارج وضعية التواصل. ولولا أن المقام هنا ليس مقام تفصيل لنقلنا أمثلة كثيرة يثبت فيها سيبويه "الكلامية" أو ينفيها بالاستناد إلى تحقق "الإفادة" لا إلى تركيب البنية، وتتعلق هذه الإفادة إما بالمعنى المقبول(عقليا أو طبيعيا أو اجتماعيا)، وإما بالمعنى المراد(سياقيا أو مقاميا).

وعلى ضوء هذه الفكرة؛ فإن "الجملة" بتركيبها اللفظي–الإسنادي إنما تجد تفسيرها داخل "الكلام"، والكلام باعتباره مفهوما تواصليا كما أسلفنا؛ لا يتحدد بمعيار الطول الخطي كما سنلاحظه إن شاء الله في المثال التالي من الكتاب(1/ 142_ط هارون): " وأمّا قوله عزّ وجلّ: (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة). وقوله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)، فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: (مَثَلُ الجَنَّة الَّتِى وُعِدَ المُتَّقُونَ)، ثمَّ قال بَعْدُ: (فيها أنهار من ماء)، فيها كذا وكذا. فإنما وُضِعَ المَثَلُ للحديث الذى بعده، فذكر أخباراً وأحاديثَ، فكأَنه قال: ومن القَصَص مَثَلُ الجنّة، أو مما يقص عليكم مَثَلُ الجنّة، فهو محمول على هذا الإضمارِ ونحوِه، والله تعالى أعلم. وكذلك (الزانية والزاني)، كأنه لمّا قال جلّ ثناؤُه: (سورة أنزلناها وفرضناها). قال: فى الفرائض الزَّانِيَةُ والزَّانِى، أو: الزانيةُ والزانِى في الفرائض. ثم قال: (فاجْلِدُوا)، فجاءَ بالفعل بعد أن مَضَى فيهما الرفعُ، كما قال:

وقائلة: خَوْلانُ، فانْكِحْ فتاتَهم

فجاء بالفعل بعد أنْ عَمل فيه المضمَرُ. وكذلك: (والسارق والسارقة)، كأنه قال: وفيما فرض عليكم السارقُ والسارقةُ، أو: السَّارق والسارقة فيما فرض عليكم. فإنَّما دخلت هذه الأسماءُ بعد قصَص وأحاديثَ، ويحمل على نحوٍ من هذا. ومثل ذلك: (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما)".

يورد سيبويه هذا البحث في سياق دخول الفاء بين المبتدأ والخبر عند الإخبار عن المبتدأ بالأمر والنهي، ويجوّز من هذه الصور ما كان المبتدأ فيه موصولا اسميا، لما فيه من معنى الشرط والجزاء، يقول(1/ 139): "وتقول: اللَّذينِ يأتيانِك فاضربْهما، تنصبُه كما تنصب زيدا، وإن شئت رفعتَه على أَنْ يكون مبنياً على مظهر أو مضمر. **وإن شئت كان مبتدأً**، لأنّه يستقيم أن تجعلَ خبرهَ من غير الأَفعال بالفاء. ألاَ ترى أنّك لو قلت: الذى يأْتينى فله درهمٌ، والذي يأتيني فمكرم محموم، كان حسناً. ولو قلت: زيدٌ فله درهمٌ لم يجز. **وإنَّما جاز ذلك لأنّ قوله: الذى يأَتينى فله درهمٌ، فى معنى الجزاءِ**، فدخلت الفاءُ فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاءِ. ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: (الذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ والنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)".

ويورد سيبويه النص محل التحليل مصدّرا بقوله: "**وأما** قوله عزّ وجل" في نوع من الاستدراك والتخريج لما يحتمل أن يلحق بالقاعدة المذكورة، وذلك لأن الألف واللام في (الزانية والزاني) موصول حرفي يصح معه ما يصح مع الموصول الاسمي من جواز الإخبار بالأمر، واقتران الخبر بالفاء تشبيها لها بالداخلة في جواب الشرط، إلا أن سيبويه لا ينظر إلى بناء الجملة في إفراده، وإنما يضعه في السياق النصي الذي ورد فيه، منطلقا في ذلك من الآية الأولى من السورة التي هي العتبة الأولى من النص : (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)، ثم يتساءل عن الكيفية يرتبط بها أول الآية الثانية: (الزانية والزاني) بهذه الآية، ويعمل سيبويه على تحقيق هذا الربط بالأدوات اللفظية في الدرجة الأولى، كما هو منهج نظرية علم الإعراب العربية، التي تجعل عماد الاتساق دائما مقدما على عماد الانسجام(ذي الدعامة غير اللفظية)، ويدخل في الربط اللفظي في منظور النظرية العربية: الإضمار، باعتبار أن الحذف(ellipse) هي ظاهرة تمس العناصر اللفظية للبنية اللغوية لأسباب تداولية، ولكنها لا تمس مواضعها.

ومن المعلوم أن أدوات الاتساق لا تؤدي وظائفها النصية لمجرد المرجعية اللفظية(reference)، وإنما تنجز وظيفتها على قدر نجاحها في حمل الارتباط

الدلالي، وهذا ما يفهمه سيبويه حين يحدد العلاقة الدلالية بين الآيتين الأولى والثانية، فيرى أن مضمون الآية الأولى هو بين المحتوى الإخباري للسورة انطلاقا من إعلان عتبة الآية الأولى، وهو "الفرض أو التشريع"، وبالتالي فالمفترض أن يكون المحتوى الإخباري للسورة وهو "الفرائض" الموعودة في المطلع، والفرائض هي موضوعات مقرون بها أحكام خاصة بها، وعلى ضوء هذا التأطير يعيد سيبويه النظر في الآية الثانية، فيرى أن القسم الأول منها (الزانية والزاني) هو محل تحديد الموضوع من بين الفرائض، وأما القسم الثاني؛ فيتضمن الحكم المتعلق به: (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)، وبالتالي يصير تصور الآية على المستوى الجملي جملتين بدل جملة واحدة، حيث تتضمن الأولى موضوع الفريضة: "وفي الفرائض الزانية والزاني"، وتتضمن الثانية حكمها: "فاجلدوا كل واحد".

وبالتالي فإننا نرى أن التحليل الجملي في هذا المثال كان نتيجة للتحليل النصي لا العكس، ويزيدنا سيبويه بيانا لهذه القضية حين يجعل حالات مماثلة في القرآن الكريم تخضع للمبدأ نفسه في التحليل، وإن لم تكن متشاكلة بنويا(isomorphes) على ما هي عليه من التقارب، حيث ينطلق في شرح مفهوم الموضوع والحكم من مقطع آخر في القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ)، حيث يوضح سيبويه أن البنية النصية متشابهة، إذ يرد في أول النص الإخبار بسرد مجموعة من الأخبار أو الأمثال أو الموضوعات التي يعبّر عنها في الثقافة النصية العربية بـ: "القصص"(جمع قصة والتي لا تدل ضرورة على مفهوم الحكاية، بل هي أوسع مدلولا)، وتحدد هذه القصص أجزاء النص، حيث يحتوي كل جزء على قصة، وبالتالي يكون أول الآية إخبارا عن القصة الواردة في هذه الجزء: "ومن القصص: مثلُ الجنة"، ثم تأتي الجملة بعدها لتحمل مضمون القصة، وهو ما يكافئ حكم الفريضة في المثال السابق: (فيها أنهار من ماء).

وعليه فإننا ننتهي إلى تكافؤٍ في البنية النصية بين المواضع المختلفة التي حللها سيبويه حيث ننتهي إلى الشكل التالي:

التجزئة الابتدائية	الموضوع الجزئي	المضمون
ذكر الفرائض	[من الفرائض]: الزانيةُ والزاني	فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
ذكر الفاحشة	[مما يتعلق بالفاحشة]: اللذان يأتيانها منكم	فآذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما
ذكر الجنايات(القتل، الحرابة، السرقة)	[ومن أصحاب الجنايات]: السارقُ والسارقة	فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله
ذكر الفرق بين المؤمنين والكفار	[ومن أمثال الفرق بين المؤمنين والكفار]: مثلُ الجنة التي وعد المتقون	فيها أنهار من ماء غير آسن..

هذا مثال عن التحليلات النصية التي اعتمدها سيبويه وجعلها إطارا عاما لتحليل العناصر في مستويات تحت–نصية، معطيا بذلك الصورة الأولى للسانيات النصية التي تقترح نفسها بديلا كليا للسانيات البنوية، وترى أنه ينبغي أن تعالج كل الظواهر اللغوية في هذا الإطار النصي–التواصلي. ونرجو أن يكون الأنموذج الذي قدمناه قد أوضح ملمحا من البعد النصي في الأعمال اللسانية العربية الأولى، وشجع القراء والباحثين على محاولة تتبعه.

تطبيق اللسانيات العربية06: **الجرجاني مناظرا–قراءة حجاجية في ديباجة دلائل الإعجاز**

من خلال تتبع الخلفيات الفكرية والمذهبية للنص اللساني العربي القديم، بدا لي أن أعيد النظر في كتاب دلائل الإعجاز للجرجاني في ظل المناظرة العلمية الشهيرة التي تأسس عليها الكتاب، وهي مسألة إعجاز القرآن بين السنة والمعتزلة، ومعلوم أن الجرجاني في هذه المناظرة لم يمثل مدرسة سنية معينة بقدر ما مثل الجميع من خلال محاولة تأسيس فكرة الإعجاز تأسيسا مخالفا لفكرة الصرفة المعتزلية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى من خلال الربط بين البلاغة كفعل تواصلي، وبين العقيدة كفضاء تواصلي محدد الأطر والقواعد والموضوعات ووجوه المعرفة.

ومن خلال هذا الهدف المسطّر أولا، أعدت فتح الكتاب من "أوله"، ذلك الأول الذي أعيب على نفسي–ولا علم لي بالناس– إغفال قراءته والتبصر فيه، وهو عتبة الديباجة الحمدية التي يزلُّنا عنها التعجل في كثير من الأحيان، فنحرم بركاتها ومعارفها..! وعند التأمل في هذه الديباجة، نتلمّس بوضوح دلائل الفرضية الحجاجية السنية–المعتزلية، حيث تظهر بوضوح كبير رغبة عبد القاهر في دخول المناظرة، هذا من جهة، كما يظهر إعلانه الصريح بالتموقع العقدي معلنا بذلك عن موقعه من المناظرة، ولننصت إليه وهو يستفتح كتابه استفتاحا ناريا مَهما ألقت عليه آيات الحمد من السكينة:

"الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين حمْدَ الشاكرين، نَحمدُه على عظيمِ نَعْمائه، وجميلِ بَلائه، ونَستكفيهِ نوائبَ الزَّمان، ونوازلَ الحدَثان، ونَرغبُ إليه في التَّوفيقِ والعِصْمة، ونَبْرأ إليه منَ الحَوْل والقوَّة، ونسألهُ يقيناً يملأُ الصدرَ، ويَعْمر القلبَ، ويَستولي على النَّفس، حتى يكُفَّها إذا نَزغت، وَيرُدَّها إذا تطلَّعتْ، وثقةً بأنه عزَّ وجل الوَزَر، والكالئ والرَّاعي والحافظُ، وأنَّ الخيرَ والشرَّ بيدهِ، وأنَّ النِّعَم كلَّها من عنِده، وأنْ لا سلطانَ لأحدٍ معَ سُلطانهِ، نُوجِّه رغباتِنا إليه، ونُخْلص نيَّاتِنا في التوكلُ عَليه، وأن يَجْعلنا

مِمَّنْ هَمُّه الصدقُ، وبُغْيَتُه الحقُّ، وغرَضُه الصَّواب، وما تُصححه العقولُ وتَقْبله الألبابُ، ونعوذُ به مَن أنْ ندَّعيَ العلمَ بشيءٍ لا نَعلمه، وأَنْ نُسَدِّيَ قولاً لا نُلحمه، وأنْ نكونَ ممَّن يَغُرُّه الكاذبُ منَ الثَّناء، ويَنْخدعَ للمتجوِّز في الإطراء، وأن يكونَ سبيلُنا سبيلَ مَنْ يُعْجبه أنْ يُجادل بالباطلِ، ويُموِّه على السامع، ولا يبالي إذا راجَ عنه القولُ أن يكونَ قد خلَط فيه، ولم يُسدَّدْ في معانيه، ونَستأنفُ الرغبةَ إليهِ عزَّ وجل في الصَّلاة على خَيْر خَلْقه، والمُصطفى مِن بَريَّته، محمّدٍ سيّدِ المُرسلينَ، وعلى أصحابهِ الخُلفاءِ الراشدين، وعلى آلهِ الأخيارِ من بعدهم أجمعين". (دلائل الإعجاز، ص03- ط شاكر).

إن هذه الديباجة تحتوي على صنفين أساسيين من المعلومات:

1-المعلومات العقدية-المذهبية: حيث يصرّح الجرجاني بمجملات المذهب السني(في نسخته الأشعرية) التي تميّزه عن مذهب المعتزلة:

*التعبد بشكر المنعم، وأن النعمة ليست فقط دليلا على وجود المنعم وموجبة لشكره عقلا كما يقول المعتزلة، بل هي موجبة للتعبد بحمده، وأن دائرة المحمود عليه عند أهل السنة أوسع منها عند المعتزلة، حيث يعلن الجرجاني الحمد "على عظيم نعمائه، وجميل بلائه"، فالنعماء والبلاء من عند الله، وبلاؤه جميل حسنٌ لا قبح فيه، وهو إعلان بالخلاف في مسألة التحسين والتقبيح العقليين، وخصوصا فيما تعلق بثمرتها الحكمية عند المعتزلة، وهي نفي نسبة المقبّح عقليا عن الله، ليصير العقل باستقلاله مصدرا للتحسين والتقبيح، وبالتالي للإيجاب والسلب في الأسماء والصفات.

*تقرير الإيمان بالأقدار الإلهية، وأن الله هو مقدّر الحوادث، يقول: "ونستكفيه نوائب الزمان ونوازل الحدثان"، وتلتحق صفة القدرة بالقدر، باعتبار أن القدر هو "قدرة الله" كما في العبارة المشهورة عن الإمام أحمد بن حنبل، ولذلك نجد الجرجاني يلحّ على فكرة "أنه -عز وجل- الوَزَرُ والكالئ والراعي والحافظ.. وأن لا سلطان لأحد مع سلطانه"، وهذا كله مناقضة لمذهب المعتزلة في القدر، سواء تعلّق الأمر بالمعتزلة الأوائل نفاة العلم، أو المتأخرين نفاة التقدير بمعنى الكتابة.

*مسألة خلق أفعال العباد، وهنا يظهر جليا تقرير الجرجاني نسبة خلق الأفعال إلى الله تعالى، من خلال التبرؤ من الحول والقوة أولا، ثم من خلال تقرير عقيدة خلق الخير والشر، وكذلك في تقريره عقيدة الهداية الربانية بقوله: "ونسأله يقينا يملأ الصدر ويعمر القلب ويستولي على النفس، حتى يكفّها إذا نزعت"، ولأن هذا الكلام قد يوهم القارئ فصل المؤلف بين مصدر خلق الخير وخلق الشر، وأن النفس مصدر أصلي للنوازع الشرانية–كما هو مذهب المعتزلة–، يأتي الجرجاني ليرفع هذا الاحتمال ويمسحه من الأوهام بقوله: "وأن الخير والشر بيده".

*مسألة الرزق: حيث يصرّح الجرجاني بأن "النعم كلها من عنده"، مخالفا بذلك مذهب المعتزلة في الامتناع من تسمية المكسب المحرّم رزقا أو نعمة، تفريعا على أصلهم في خلق الخير وخلق الشر.

2–المعلومات الاستدلالية: حيث يظهر لنا القسم الثاني من الديباجة إعلانا بالاستعداد للمناظرة واستفزازا للخصم، ولا تبعد المعلومات الموجودة فيه عن جو الخلاف العقدي السني–المعتزلي، إلا أنها في قواعد الاستدلال في مقابل مضامين الاعتقاد المذكورة في القسم الأول، ويمكن أن نحدد منها ما يلي:

*الجدل الأخلاقي: فالجرجاني يعلن من أول الكتاب، أن القواعد الأخلاقية التي مصدرها الشريعة نفسها ينبغي أن تكون سيدة على المناظرة، بل أن تكون ركن المناظرة الأساس: وهي توسّل الصدق المنافي للكذب، وتطلّب الحق المناقض للباطل. وسيرجع الجرجاني مرة أخرى ليفصل بين المضمون العلمي المحض للمناظرة، وبين حواشي القول المتعلقة بالعلاقة بين المتناظرين أو بعلاقة الثالث المحايد بهما أو بأحدهما، والتي قد يكون لها أثر في المسار المقبول للمناظرة، وحينئذ فعوض أن تتسلط عين العقل على الموضوع(=الموضوعية) ستنصرف للتسلط على الذوات(=الذاتية)، وبالتالي سينشأ الإعجاب بالإطراء من السامعين، وسيندفع المناظر الممدوح لحماية السمعة الناشئة عن ذلك إلى الجدل بالباطل والتمويه على السامعين.

*حدود العقل: حين يجادل المعتزلة عن العقل معيارا لتصحيح المعرفة، فإنهم يلعبون لعبة حجاجية صعبة تتمثل في نفي العقل كمبدأ عن المخالف، وبالتالي فإن الجرجاني وجد نفسه مضطرا إلى تقرير قاعدة حجية العقل في المناظرة: سواء من حيث قواعده المقررة سلفا أو أحكامه على الوقائع والآراء تصحيحا وتخطئة، إلا أنه في الوقت نفسه يرسم لهذه الأداة حدودها، وبالتالي فإنه يركز على فكرة ادعاء المرء ما لا يعلم، بناء على أن من مساحات المعارف مساحة لا يلجها العقل بقواعده ولا بأحكامه، وإنما يسلّم بها لصدق المخبِر الذي قامت البراهين على صدقه فيما أخبر وصحة ما أخبر به، وهي نصوص الوحي.

يبقى أن نشير إلى مشكلة كبرى متعلقة بهذه الديباجة، وهي علاقة المضامين العقدية بالبحث الأصلي لكتاب دلائل الإعجاز، وهي مسألة تفسير إعجاز القرآن بين السنة والمعتزلة، ولن يصعب رسم الخيوط الرابطة بين أصول مسألة الإعجاز وباقي المذهب، سواء تعلق الأمر بالأشاعرة أو المعتزلة، ولكن السؤال متعلق بالعلاقة الضيقة والمنحصرة بين المسائل التي استقرأناها وبين مسألة الإعجاز، وفي حالة ما إذا وضعنا هذه الفرضية جانبا، فإننا نضع بالموازاة معها فرضية أخرى أوسع، إلا أنها ستقلب فهم علاقة المقدمات العقدية بمضمون الكتاب رأسا على عقب، حيث سنطرح جانبا التصوّر الذي يجعل الجرجاني بلاغيا معتمدا على خلفيته المذهبية، لنتصوّره بالعكس "متكلّما" بالأصالة يحمل همَّ عقيدته السنية الأشعرية، ويحاول أن يحوطها بالتعضيد حجاجيا من خلال جانب أتقنه وتعمّق فيه، هو الجانب البلاغي. وحينئذ يمكننا أن نناضل عن استفتاح كتاب دلائل الإعجاز بديباجة يعلن فيها الجرجاني أصول مذهبه اعتقادا واستدلالا، ثم ينطلق فيه إلى جزء من جدليات القرن الخامس الهجري، هي جزئية الإعجاز، خصوصا بعد عودة الاعتزال بقوة كمذهب محمي من قبل السلطة في بعض الدويلات والسلطنات المشرقية، وذلك بتحالفه– أعني الاعتزال– أحيانا؛ وتستّره أحيانا أخرى تحت عباءة التشيع الرافضي الذي كان يعد مذهبا شبه رسمي لبعض الدويلات.

إن ترتيب فكر الجرجاني وفق هذا المسار: أي من العقيدة إلى البلاغة؛ سيقدّم لنا قراءة قد تختلف في بعض جزئياتها عن القراءة المطروحة، وبغض النظر عن صحة مخرجات القراءة من عدمها فإنها ستسمح بتبئير القراءة على مواطن من تراث الجرجاني ربما لا تزال مختفية في ظل شخصيته البلاغية، لتنير لنا القراءة المقترحة مسيرة فكرية لرجل عاش في جرجان في ظل الصراع (السني/الأشعري)– (الشيعي/المعتزلي) بين الدويلات المشرقية.

فهرس المصادر والمراجع:

-الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعا ودراسة، محمد عبد الله السيف، دار التدمرية، الرياض، ط01، 2004.

-أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، عبد الوهاب عبد السلام طويلة، دار السلام، دط، دتا.

-أخبار النحويين البصريين، السيرافي، تحق طه الزيني وعبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، دب، ط01، 1955.

-الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تحق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط03، 1996.

-الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحق محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 2006.

-إنباه الرواة عن أنباه النحاة، أبو الحسن القفطي، تحق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، دط، 1955.

-الإيمان، ابن تيمية، دار ابن خلدون، الإسكندرية، دط، دتا.

- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1993.

-بحوث ودراسات في علوم اللسان، عبد الرحمن حاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2007.

-بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن حاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2007.

-بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، مطتبة الخانجي، القاهرة، ط01، 1982.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط02، 1979.

- التطور الإبستيمولوجي للخطاب اللساني: غموض الأوليات، جمعان بن عبد الكريم، دار الفارابي، بيروت، ط01، 2010.

- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحق عبد السلام محمد هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، دط، 1964.

-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي، تحق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط01، 2001.

-حاشية الصبان على الأشموني، محمد بن علي الصبان.

-الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط02، 1993.

-حوار المشرق والمغرب، حسن حنفي ومحمد عابد الجابري، تقديم: فيصل جلول

-الخصائص، أبو الفتح ابن جني، تحق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دب، دط، دتا.

-دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دتا.

-السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

-شرح التسهيل، جمال الدين ابن مالك، تحق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط01، 1990.

-شُعَب الإيمان، البيهقي، تحق عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط01، 2003.

-الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس الرازي، تحق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1997.

-طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحق محمود محمد شاكر، دط، دتا.

-طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تحق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، دط، دتا.

-علوم الحديث، ابن الصلاح، تحق نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، دط، 1986.

-فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، تحث مصطفى السقا وآخرين، مصطفى البابي الحلبي وآخرين، دط، 1972.

-الفلسفة والترجمة، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط01، 1995.

-الفهرست للنديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالوراق، تحق رضا تجدد، دنا، طهران، دط، دتا.

-في اللسانيات العامة، مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط01، 2010.

-القسطاس في علم العروض، الزمخشري، تحق فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، ط02، 1989.

-كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط03، 1988.

-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، تحق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط01.

-اللسانيات، جان بيرو، تر الحواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر، دط، دتا.

-اللسانيات العربية أسئلة المنهج، مصطفى غلفان، دار ورد، الأردن، ط01، 2013.

-اللسانيات الوظيفية-مدخل نظري، أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط02، 2010.

-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحق محمد جاد المولى وآخرين، دار التراث، القاهرة، ط03، دتا.

-المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحق حمد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، مكتبة الرشد، الرياض، ط01، 2004.

-المعجم العربي: نشأته وتطوره، حسين نصار، دار مصر للطباعة، دط، دتا.

-مقدمة ابن خلدون، ولي الدين ابن خلدون، تحق عبد السلام الشدادي، خزانة ابن خلدون، الدار البيضاء، ط01، 2005.

-المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1998.

-الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط01، 1996.

-منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2008.

-المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، مجموعة مؤلفين، دار توبقال، الدار البيضاء، ط03، 2001.

-النحو العربي والعلوم الإسلامية ، محمد الحباس، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000.

-نزهة الألباء، ابن الأنباري، تحق إبراهيم السامرائي، دار المنار، الأردن، ط05، 1982.

-نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، فاطمة الهاشمي بكوش، إيتراك للنشر، القاهرة، ط01، 2004.

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحق عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، 1992.

- Linguistique arabe et linguistique générale: essai de méthodologie et d'épistémologie du 'ilm al-arabyya, Abderrahman Hadj Salah , thèse de doctorat d'état, Sorbonne, paris IV, 1979.

- linguistique et phonétique arabe, parue dans Al-lisaniyyat, n°: 08-09. Elle-même parue en anglais dans Applied Linguistics, New York, 1989.